

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

الْأَسْئَلَةُ وَالْأَجُوبَةُ الْفَقْهِيَّةُ

المَقْرُونَةُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

تأليف

عَبْدُ الْعَزِيزِ مُحَمَّدُ السَّيَالِي

المدرس في معهد الإمام الشافعي بالرباط

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الثالث

الطبعة الرابعة عشر

١٤٢٥ هـ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ مَنِ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَجَزَاهُ
اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ يُعِيدُ
طَبَاعَتَهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهَا أَوْ يَنْسَبُ لَهَا أَوْ يُشِيرُ عَلَى مَنْ يُؤْمَلُ فِيهِ
الْخَيْرَ أَنْ يَطْبَعَهُ وَفَقَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى يُوزَّعَ عَلَى إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ
اللهم صلي على محمد وعلى آله وسلم

من أراد طباعته إبتغاء وجه الله تعالى (لا يريد به عرضاً من الدنيا) فقد
أذن له رضى الله خيراً من طبعه وفقاً أو أعان على طبعه أو تسبب لطبعه
وتوزيمه على إخوانه المسلمين فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنيعته الخير
والرامي به ومنبله) الحديث رواه أبو داود وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
قال : (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم
ينفع به أو ولد صالح يدعو له) الحديث رواه مسلم .

وعن زيد بن خالد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ((من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزاه ومن خلف غازياً في
أهله بخير فقد غزاه)) متفق عليه :

يا طالباً لعلوم الشرع مجتهداً	تبغى الفوائد دانيها وقاصيها
في الفقه أسئلة تهدي وأجوبة	ألم بها ترتوي من عذب صافيها
كم حككم شيرع بقال الله مقترنا	أو قاله المضطفي أودعته فيها

طبع على نفقة من يتبنى بذلك وجه الله والدار الآخرة فجزاه الله من
الاسلام والمسلمين خيراً وكثر من أمثاله في المسلمين اللهم صلي على محمد
وآله وسلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ -

باب الهدى والأضحية

س ١ : ماهو الهدى ؟ وماهى الأضحية وما حكمهما وما دليل الحكم ؟ واذكر ما تستحضره من خلاف ورجع لما ترى أنه الأرجح .

ج : الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها ، والأضحية ما يذبح من إبل وبقر وغنم أيام للنحر بسبب العيد قرباً إلى الله تعالى ، ومشروعيتها ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الهدى ، فقال تعالى : (والذين جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون) .

ومن السنة ماورد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة . رواه الشيخان ، وقال على رضى الله عنه : أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة ، فأمرنى بلحومها فقسمتها ، وأمرنى بجلالها ثم يجلودها فقسمتها . رواه البخارى .

وأما الأضحية فلقوله تعالى (فصل لربك وانحر) قال جمع من المفسرين : المراد التضحية بحد صلاة العيد ، ومن السنة حديث أنس « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ، متفق عليه » قال ابن القيم رحمه الله : والذبايح التى هى قرابة إلى الله تعالى وعبادة هى الهدى والأضحية والمقيقة ، وقال : القران للخالق يقوم مقام الفدية عن النفس

المستحقة للتلف فدية وعوضاً وقرباناً إلى الله وعبودية ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدع الهدى ، ثبت أنه أهدى مائة من الإبل في حجة الوداع وأرسل هدباً في غيرها ولم يكن يدع الأضحية .

وقد اختلف العلماء فيها فتيل : إنها سنة مؤكدة ، وتقبل إنها واجبة . استدلل القائلون بأنها سنة بما ورد عن جابر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الأضحي ، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عنى وعن من لم يضح من أمتى ، رواه أحمد وأبو داود والترمذى » وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين . الحديث . رواه أحمد « وروى الدارقطنى بإسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاث كتبت على وهن » لكم تطوع » وفي رواية « الوتر والنحر وركعتا الفجر » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً » ، رواه مسلم . علقه على الإرادة والواجب لا يعلق على الإرادة . وروى عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجباً ولأنها ذبيحة لم يجب تفرقة لحمها فلم تسكن واجبة كالتضحية

وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال سويد بن غفلة وسميد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء والشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر . وقال ربيعة ومالك والثورى والليث والأوزاعى وأبو حنيفة هي واجبة لقوله تعالى : (فصل زبك وانحر) قال جمع من المفسرين : المراد التضحية بعد صلاة العيد والأمر للوجوب ، ولما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له سعة ولم يضح فلا يقرن مصلانا » . رواه أحمد وابن ماجه .

والذى يترجح عندى ما قال الجمهور أنها سنة مؤكدة على من قدر عليها من

المسلمين القيمين والمسافرين إلا الحاج، بنى. فقال مالك لا أضحية عليهم، اختاره الشيخ تقي الدين وغيره. والله سبحانه أعلم. ورخص بعض أهل العلم في الأضحية عن الميت، ومنع بعضهم. وقول من رخص مطابق للأدلة ولا حاجة مع من منع. ومن الأدلة على سنية التضحية عن الميت ماورد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم عيد الأضحي فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال: بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي» رواه أحمد وأبو داود والترمذي. وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمتي جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ، ثم يوتى بالآخر فذبحه بنفسه فيقول: هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما المساكين. الحديث رواه أحمد، فهذان الحديثان فيهما دلالة واضحة على الأضحية عن الأموات لأن من أتمه صلى الله عليه وسلم المضحى عنهم الأحياء والأموات، ولو كانت مختصة بالأحياء لما أحله صلى الله عليه وسلم. وتقدمت الأدلة الدالة على أن من فعل قربة وجعل ثوابها لحي مسلم أو ميت نفعه ذلك. في الجزء الأول في آخر كتاب الجنائز ص ٢٧٦.

* * *

ص ٢: متى شرعت الأضحية، وهل تجزى من غير بهيمة الأنعام؟ وما الأفضل أضحية من بهيمة الأنعام لمن يريد أن يضحي بأحدها؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل.

ج: شرعت في السنة الثانية من الهجرة كالعبدین وزكاة المال وزكاة الفطر. ولا تجزى الأضحية من غير بهيمة الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم الأهلية لقوله تعالى: (ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام)،

وقال : (والبدن جملناها لكم من شمائر الله لكم فيها خير) .

والأفضل في هدى وأضحية إبل فبقر فغنم إن أخرج ما أهده أو ضحى به من بدنة أو بقرة كاملاً الحديث أبي هريرة مرفوعاً : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن » . الحديث متفق عليه ، ولأنها أكثر لحماً وأنفع للفقراء والأفضل من كل جنس أسمن فأعلى ثمناً لقوله تعالى : (ومن بمقظم شمائر الله فإنها من تقوى القلوب) .

قال ابن عباس : تعظيمها استسمانها واستحسانها ، ولأنه أعظم لأجرها وأكثر لنفعها . وقال أبو أمامة عن سهل : كنا نُسَمِّن الأضحية بالمدينة ، وكان المسلمون يسمنون ، رواه البخاري . وروى استفير هو ضحاياكم فإنها في الجنة مطاياكم .

* * *

س ٣ : ما أفضل ألوانها وهل يفرق بين الذكر والأنثى في الأضحية ؟ وأيها أفضل : أضحية بمشرة أو اثنتان بنسمة ؟

ج : الأفضل الأشهب وهو الأملح وهو الأبيض النقي البياض . قاله ابن الأعرابي ، أو ما بياضه أكثر من سواده . قال السكسائي : لما روى عن مولاة ابن ورقة بن سعيد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دم عفراء أزكى عند الله من دم سوداوين » . رواه أحمد بمعناه . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » رواه أحمد . والعفراء التي بياضها ليس بناصع . وقال أبو هريرة : دم بياض أحب إلى الله من دم سوداوين .

وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أضحي اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين » الحديث . رواه أحمد . وعن

أبي سعيد قال : « ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن مخبل بأكل في سواد ويمشى في سواد وينظر في سواد » . رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذى . وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاء في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد » الحديث . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

ثم على الأملح الأصفر ثم الأسود ، وكلما كان أحسن لوناً فهو أفضل ، قال الإمام أحمد : يعجبني البياض وذكر وأثنى سواء لقوله تعالى : (ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) . وقوله تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) ولم يقل ذكر ولا أنثى .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جملاً كان لأبي جهل في أنه برة من فضة ؛ رواه أبو داود وابن ماجه . قال أحمد : الخصى أحب إلينا من النعجة لأن لحمه أوفر وأطيب ، والخصى ما قطعت خصيتاه أو سلنا .

وقال الموفق رحمه الله : الكبش في الأضحية أفضل النعم لأنها أضحية النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفضل من ثنى معز جذع ضأن قال أحمد : لانمجيبي الأضحية إلا بالضأن ، ولأنه أطيب لحماً من ثنى المعز وأفضل من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة .

وزيادة عدد في جنس أفضل من المفالة مع عدم التعدد . فبدنتان سميتان بنسمة أفضل من بدنة بمشرة لما فيه من إراقة الدماء ، ورجح شيخ الإسلام البدنة التي بمشرة على البدنتين بنسمة لأنها أنفس .

والذى يترجح عندى ، أن التعدد أفضل لما فيه من تعدد إراقة الدماء ، ولما في التعدد من كثرة الشعر والصوف ، فقد ورد عن زيد بن أرقم قال قلت أو قالوا : يا رسول الله ماهذه الأضاحي ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : ما لنا منها ؟ قال : بكل شعرة حسنة . قالوا : فالصوف . قال بكل شعرة من الصوف حسنة . رواه أحمد وابن ماجه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ص ٤ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : السن المجزى في الأضحية ، الشاة عن الرجل وأهل بيته وعياله ، إذا اشترك جماعة في بدنة أو بقرة وأراد بعضهم قرية وبعضهم لحماً أو كان بعضهم ذمياً ، الجواهر في الهدى والأضحية ، إذا ذبح الأضحية على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ، إذا اشترك اثنان في شاذن على الشيوخ ، إذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم ليضحي به . أذكر مانستحضره من دلائل أو تعاليل .

ج : لا يجزى في الأضحية إلا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر ، ويدل لأجزائه ما روت أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يجزى الجذع من الضأن أضحية . رواه ابن ماجه ، والهدى مثله ، والفرق بين جذع الضأن واللمز أن جذع الضأن ينزو فيلقح بخلاف الجذع من اللمز ، قاله إبراهيم الحربي .

ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره ، ولا يجزى إلا الثني مما سواه ، فثنى الإبل ما كمل له خمس سنين وثنى بقرماله سنتان كاملتان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تذبحوا إلا المسنة ، فإن عسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن » ، رواه مسلم . والثنية من البقر هي المسنة ، وثنى معز ماله سنة كاملة .

وقال الشيخ تقي الدين : يجوز التضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم إذا لم يكن عنده ما يعتد به في الأضحية وغيرها ، لقصة أبي بردة ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام : ولن تجزى عن أحد بعدك أي بعد ذلك ، قاله في الإنصاف .

وتجزى الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله مثل امرأته وأولاده وعاليكه لما ورد عن عطاء بن يسار قال : سألت أبا أيوب الأنصاري : كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويغلهون .

حتى تنباهي الناس فصاروا كما ترى . رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .
وعن الشعبي عن أبي سريجة ، قال : حملني أهلى على الجفاء بعدما علمت من
السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يبخلنا جيراننا . رواه
ابن ماجه ، ولحديث : على كل أهل بيت فى كل عام أضحية .
وإن اشترك ثلاثة فى بدنة أو بقرة أو جبوها على أنفسهم لم يجز أن بشر كوا
غيرهم فيها .

وإن ذبح قوم على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة وأجزأهم ذلك ، وإذا
اشترك اثنان فى شاتين على الشيوع أجزأ ذلك عنهما . وتجزى بدنة أو بقرة عن
سبعة ، روى عن على وابن مسعود وابن عباس وعائشة لحديث جابر : نحرنا بالحديبية
مع النبى صلى الله عليه وسلم البدنة والبقرة عن سبعة ، رواه مسلم . ويعتبر ذبح
البدنة والبقرة عنهم لحديث « إنما الأعمال بالنيات » وسواء أراد كلهم قربة
أو أراد بعضهم لحماً أو كان بعضهم مسلماً وأراد القربة وبعضهم ذمياً ، ولكل
مانوى ، لأن الجزء المجزى لا ينقص أجره بإرادة الشريك غير القربة ولو اختلفت
جهات القربة والقسمة إفراد لا بيع .

وإذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم ؛ فهو لحم اشتراه وليست
أضحية . والجواميس فى الهدى والأضحية كالبقرة فى الإجزاء والسن وإجزاء
الواحدة عن سبعة لأنها نوع منها . والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٥ : تكلم بوضوح عما يلى : الجلاء ، البترء ، الخصى ، مرضوض الخصىتين ،
ما خلق بلا أذن ، ما ذهب نصف أليته ، الموراء ، قائمة العين مع ذهاب
إبصارها ، المجفء ، الهزيلة ، العوجاء ، المريضة ، الجداء ، الهنماء ،
الصدماء ، العضباء ، المعيبة . إلخ .

ج : يحزى فى الأضحية والهدى جاء لم يخلق لها قرن ، وبترء لا ذنب لها

خلقة أو مقطوعا ، وتجزى صمما ، وهي صغيرة الأذن ، وخعى ما قطعت خصيته أو سلتا ، ومرضوض الخصبيتين لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجودين ، والوجوه رض الخصبيتين . ويجزى في هدى وأضحية من إبل وبقرة أو غنم ما خلق بغير أذن ، أو ذهب نصف إليته فما دون .

ولا يجزى فيها قائمة العينين مع ذهاب إبصارها ، لأن العمى يمنع مشيها مع رفيقتها ويمنع مشاركتها في العلف . وفي النهى عن الموراء التنبيه على العمياء . ولا يجزى فيها مجفء لا تنقى وهي المزيللة التي لا مخ فيها ولا عرجاء لا تطيق مشيا مع صحيحة . ولا بينة المرض لحديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع لا تجوز في الأضاحي : الموراء البين عورها ، والمریضة البين مرضها ، والعرجاء البين ضلعها ، والكسيرة التي لا تنقى . رواه الخمسة وصححه الترمذی . »

وعن أبي سعيد قال : اشترت كبشاً أضحى به فعدا الذئب فأخذ الألية ، قال : فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به . رواه أحمد . ولا تجزى جداء وهي الجدباء . وهي ماشاب ونشف ضرعها لأنها في معنى المجفء بل أولى . ولا تجزى فيها هتاء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها كالتي قبلها . ولا يجزى فيها خصى محبوب ، ولا عضباء وهي ما ذهب أكثر أذن أو أكثر قرنها لحديث علي قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب الأذن والقرن ، قال : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب . فقال : العضب النصف فأكثر ، رواه الخمسة وصححه الترمذی .

وتكره معيبة الأذن والقرن بمخرق أو شق أو قطع لنصف منهما فأقل ، لحديث علي أمرنا أن نستشرق للعين والأذن ولا نضحي بموراء ولا مقابلة ولا مدابة ولا خرقاء ولا شرقاء . أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذی وابن حبان والحاكم .

وروى يزيد ذو مهصر قال : أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد :
إني خرجت ألتبس الضحايا فلم أجد شيئاً يمجيني غير ثراء فما تقول ؟ قال : ألا
جئتني أضحي بها . قال : سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني ، فقال : نعم إنك
تشك ولا أشك . إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المضفرة والمستأصلة
والبخفاء والمشيمة والكسراء . فالمضفرة التي تستأصل أذننها حتى تبدو صماخها ،
والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله ، والبخفاء التي تبغق عينها ، والمشيمة التي
لا تنزع الفم عجزاً وضماً ، والكسراء التي لا تنقي ، رواه أبو داود وأحمد
والبخاري في تاريخه ، وفي الاختيارات الفقهية وتجرى الهتاء التي سقطت بمض
أسنانها في أصح الوجوه ص ١٢٠ .

س ٦ : تسكلم عن صفة ذبح بهيمة الأنعام مقرونة بالدليل .

ج : السنة نحر الإبل قائمة معقولة بعدها يسرى فيطمنها بالحربة في الوعدة
التي بين أصل العنق والصدر ، لما روى زياد بن جبير قال : رأيت ابن ممر
أتى على رجل أناخ بدنة لينحرها ، فقال : ابشها قائمة مقيدة سنة محمد صلى الله
عليه وسلم ، متفق عليه . وروى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط
أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة
وقيل في تفسير قوله تعالى : (فاذكروا اسم الله عليها صواف) أي قياماً ؛ لكن
إن خشي أن تنفر عليه أناخها .

والسنة ذبح بقر وغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة لقوله تعالى
(إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ولحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
ضحى بكبشين ذبحهما بيده .

ويجوز ذبح الإبل ونحر البقر والغنم ، ويحل لأنه لم يجاوز محل الزكاة ولمعوم
قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله « فكل » .

س ٧ : اذكر ما يقوله الذابح مقرونا بالدليل .

ج : يسمى وجوبا حين يحرك يده بالنحر أو الذبح لقوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليه) وقوله : (واذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وتسقط التسمية سهواً ، ويكبر استجباً ، ويقول : اللهم هذا منك ولك . لما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كبشين ، ثم قال حين وجههما : (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك » رواه أبو داود . وإن قال بعد هذا : اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك لحسن لمناسبة الحال ، وفي حديث لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد » . وفي كتاب المذهب والمستحب أن يقول : اللهم تقبل مني . لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ليجعل أحدكم ذبيحته بينه وبين القبلية . ثم يقول : من الله وإلى الله والله أكبر اللهم منك ولك ، اللهم تقبل . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا ضحى قال : من الله والله أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل مني .

س ٨ : تكلم عن إسلام الذابح ونيته ، وحضور ذبحها ، والتوكيل في ذلك ، والدليل أو التعليل .

ج : من إسلام ذابح لأنها قربة ، ويكره أن يوكل في ذبح أضحيته ذمياً كتابياً لقول علي وابن عباس وجابر والحديث ابن عباس الطويل مرفوعاً : لا يذبح ضحايكم إلا طاهر .

ولا تحمل ذكاة وَثْنِيَّ ومجوسى ومرند ، والمستحب أن يتولى المهدى أو المضحى الذبح أو النحر بنفسه لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم ضحى بكبشين أملحين ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر فذبحهما بيده ، ولأنه صلى الله عليه وسلم نحر مما ساقه في حجته ثلاثاً وستين بدنة .
ويجوز أن يستنيب غيره ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً رضي الله عنه فنحر ما غير الحديث ، رواه أحمد ومسلم . ويستحب لمن وكل في تذكية أضحيته أن يحضرها لأن في حديث ابن عباس الطويل : واحضروها إذا ذبحتم فإنه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها . وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : احضري أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها .

ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من دمها . ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من فلان أى الموكل له . وتعتبر النية من الموكل وقت التوكيل في الذبح ، وفي النهاية بنوى للموكل كونها أضحية عند الذكاة أو الدفع إلى الوكيل وإن كانت الأضحية معينة فلا تعتبر النية ولا تعتبر تسمية المضحي عنه اكتفاء بالنية .

* * *

س ٩ : تكلم بوضوح عن وقت ذبح أضحية ، وهدي نذر أو تطوع ، وهدي متعة وقران ، وعما إذا فانت الصلاة بالزوال ، وبين حكم الذبح ليلاً ووقت الأفضل في الذبح ، وإذا فات وقت الذبح فما الحكم ، وما هي شروط الأضحية . واذكر ما استحضره من دليل أو تأميل أو خلاف .

ج : وقت الذبح أوله من بعد أسبق صلاة العيد ولو قبل الخطبة لحديث جندب بن عبد الله البجلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى . متفق عليه .

وقيل لا بد من صلاة الإمام وخطبته وهو مذهب مالك . ورواية عن الإمام أحمد . قال في السكافي :

وأول وقت الذبح في حق أهل المصر إذا صلى الإمام وخطب يوم النحر انتهى واستدل له بما في الرواية الأخرى من حديث جندب ، قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح . الحديث متفق عليه .

والأفضل أن يكون الذبح بعد الصلاة وبعد الخطبة وذبح الإمام إن كان خروجاً من الخلاف ، ولو سبقت صلاة إمام في البلد جاز الذبح أو بعد قدرها بعد دخول وقتها في حق من لا صلاة في موضعه كأهل البوادي من أهل الخيام والخركاوات ومحوم لأنه لا صلاة في حقهم معتبرة فوجب الاعتبار بقدرها ، فإن فانت بالزوال ذبح عند الزوال فما بعده إلى آخر ثاني أيام التشريق فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده . وهو قول عمر وابنه وابن عباس وأبو هريرة وأنس .

وروى أيضاً عن علي . قال أحمد : أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، ويستحيل أن يباح ذبحها في وقت يحرم أكلها فيه ، ونسخ أحد الحكمين لا يلزم منه رفع الأجزاء . وقال رضى الله عنه : أيام النحر يوم الأضحية وثلاثة أيام بعده . وقال عطاء والحسن وغيرهما : وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد واختاره ابن المنذر والشيخ تقي الدين وغيرهما ، قال ابن القيم : ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى وأيام التشريق ، ويحرم صومها فهي إخوة في هذه الأحكام فكيف تفترق في جواز الذبح بغير نص ولا إجماع . وروى من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل منى منحر ، وكل أيام التشريق ذبح ، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الذبح في الليل فيكره خروجاً من خلاف من قال بعدم جوازه فيها كالك ، قال الوزير : اتفقوا على أنه يجوز ذبح الأضحية ليلاً في وقتها المشروع لها كما يجوز في نهاره

إلا مالسكا ، وأبو حنيفة يكرهه مع جوازه ، والتضحية وذبح هدى في أول أيام
الذبح وهو يوم العيد أفضل وأفضله عقب الصلاة والخطبة وذبح الإمام إن كان
لما فيه من المبادرة والخروج من الخلاف ، فإن فات الوقت للذبح قضى الواجب
وفعل به كالأداء المذبح في وقته ، كما لو ذبحها في وقته فلا يسقط الذبح بفوات
وقته كما لو ذبحها في وقتها ولم يفرقها حتى خرج وسقط التطوع بخروج وقته لأنه
سنة فات محلها ، فلو ذبحه وتصدق به كان لهما تصديق به . ووقت ذبح هدى
واجب بفعل محظور من حين فعل المحظور كالكفارة بالحنث ، وإن أراد
فعله لمذربي يبيحه فله ذبحه قبل فعل المحظور لوجود سببه ، كإخراج كفارة عن
يمين بعد حلف وقيل حنث ، وكذا دم واجب لتترك واجب في حج أو عمرة
فيدخل وقته من تركه ، وشروط أضحية أربعة :

١ - نعم أهلية .

٢ - سلامتها من عيوب مضرّة .

٣ - دخول وقت ذبح .

٤ - صحة ذكاته بأن يذبحها مسلم أو كتابي ، والله أعلم ، وصلى الله على
محمد وآله وسلم .

من النظم مما يتعلق بالهدى والاضحية

وهذا بيان الهدى إن كنت مهدياً
حافظ على تجويده تلقه غداً
ففي كل شمر منه والوبر قربة
وأفضلها كوم من البدن بعدها
ومجزؤها جذع من الضأن ثم من
فيجزى* باستكمال ستة أشهر
ومن بقر ما جاز عامين عمره
وتجزى* إحدى البدن عن سبعة
فإن بان فيهم ثامن بعد ذبحها
وسبع من الأغنام تعدل ناقة
ويجزى* سبع مع شريك لقربة
ولم يجز مع عيب يضر باحدهما
فلا تجزى* العوراء مع خسف عينها
ولا تجزى* العجفاء يا صاح فيهما
ولا عاجز خلف القطيع لقمه
ولا تجزى* العمياء وما جف ضرعها
ولا كل محبوب ووجهان خذها
ويكره عيب في الأذان بخرقها
ويجزى خصى لم يجب وضحين
وسنة نحر البدن قائمة أنت
بنقرة أصل الصدر في رأس صدرها

وقربان من يبغى تقرب مهتد
وسام أولى العزم الكرام وجود
وللفضل في شهب وصفر فأسود
من البقر انحر ثم لافسم إقصود
سواها ثني مجزى* فيهما قد
ومن معز مستكمل الحول فاحدد
ومن إبل خمس السنين فقيد
مع التشارك قبل الذبح لا يمدد اشهد
فيجزى* معها ذبحهم شاء أمهد
وخير من الشريك شاء لفرد
سواها ومن لم يبلغ غير المقدد
ومانع تكميل الفداء للتريد
ووجهين في عيائهما لم توهد
وذلك ما لا مخ فيـه لقصد
ومعضوب جل القرن وأذنه أصدد
ولا ذات هتم من أصول الحمود
بيتراء والجلعاء غير مفند
وشق وقطع دون نصف محدد
بأي مكان شئت ما لم تقيد
ومعقولة اليسرى بطن محدد
وقطعتك مشروط الذكاة فأكد

وذبحك غير البدن باصباح سنة
 وسم وكبر ثمت انو لذبحها
 فإن لم نسمي ساهياً فبإحاة
 ويحرم ذبح من مجوس وعابد
 ومن لبنة الذنحور موضع ذبحه
 ويشترط قطع الحلق ثم مريه
 ويكره إعجال بقطعك عضوها
 وعن ذبح هل الأم يجزى ذبحها
 وميثاق ذبح الهدى عن ترك واجب
 من الزمن المحتوم إيجابه به
 وبعد صلاة العيد أو بعد قدرها
 لأضحية والهدى عن متعة وعن
 وقد قيل من بعد الصلاة وخطبة
 فإن لم يصلها الإمام بمهره
 ويومان بعد العيد مع ليلتيهما
 فإن فات فاقض الفرض حتما ونقله
 ولا بأس في عكس لفصل معد
 وأن تترك الأولى بفعلك فاشهد
 على أشهر الأقوال عكس التعمد
 سوى الله والمرتد والمتولد
 إلى الرأس أي شئت في العنق اقد
 وعنه مع الأوداج فارو وأسند
 قبيل زهوق الروح مع حله اشهد
 إذا بان كالذبوح أو ميتاً قد
 وعن فعل محظور متى شئت فاقد
 وإن تسبج للمذر إن شئت فابتدي
 لمن لم يصل وقت ذبح المرصد
 قران وهدى النذر فافقه. وحدد
 وقد قيل مع ذبح الإمام المقلد
 فبعد الزوال الذبح حسب فقيد
 وفي الليل قول لا يجوز فقلد
 لتنحر فإن تقضى ثابن وتحمدا

— ٢ —

فصل فيما يتعلق به الهدى والأضحية

س ١٠ : تكلم عما يتعين به الهدى والأضحية وما لا يتعين به ، وحكم نقل الملك فيما تعين ، وحكم تعيين معلوم العيب ، وإذا بانّت معينة مستحقة ، وحكم ركبها :

ج : يتعين هدى بقوله : هذا هدى ، أو بتقليده النعل أو العرى وآذان القرب بنية كونه هدياً أو بإشماره بنية الهدى لقيام الفعل الدال على المقصود مع النية مقام اللفظ كبناء مسجد ، وبأذن الناس في الصلاة فيه ، وتعين أضحية بقوله : هذه أضحية . ويتعين كل من الهدى والأضحية بقوله : هذا أو هذه لله ونحوه ، ولا يتعين هدى ولا أضحية بنية ذلك حال الشراء ، لأن التعيين لإزالة حلك على وجه القرية ، فلم يؤثر فيه مجرد نية كالمعتق والوقف ، ولا يتعين هدى ولا أضحية بسوقه مع نيته كإخراجه مالا للصدقة به فلا يلزمه التصديق به للخير ، وما تعين من هدى أو أضحية جاز نقل الملك فيه ، وشراء خير منه لحصول المقصود به مع نفع الفقراء بالزيادة ، ولا يجوز بيع ما تعين في دين ولو بهد موت ، وإن لم يترك غيره كما لو كان حياً ، وتقوم وراثته مكانه في أكل وصدقة وهدية ، وإن عين معلوم عيبه في هدى أو أضحية تعين ، وكذا لو عين معلوم العيب مما في ذمته من هدى أو أضحية فيلزمه ذبحه ، ولا يحزنه هدياً ولا أضحية ، ويملك ردّ ما علم عيبه بعد تعينه كما يملك أخذ أرشه ، ولو بانّت معينة مستحقة لزمه بدلها ، وبإباح لمسه ومضغ أن يركب هدياً وأضحية معينين لحاجة قطع بلا ضرر ، قال الله تعالى : (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ، ثم يحملها إلى البيت العتيق) : قال أحمد : لا يركبها إلا عند الضرورة . وهو قول الشافعي

حاجب المنذر وأصحاب الرأي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها حتى تجد ظهراً ، رواه أبو داود . ولأنه تعلق بها حق المساكين فلم يجوز ركوبها من غير ضرورة كملكهم ، وإنما جوز عند الضرورة للحديث ، فإن نقصها الركوب ضمن النقص لأنه تعلق بها حق غيره ، وأما ركوبها مع عدم الحاجة ففيه روايتان : إحداهما لا يجوز لما تقدم ، والثانية يجوز لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها . فقال يا رسول الله إنها بدنة . فقال : اركبها وبلك في الثانية أو في الثالثة . متفق عليه .



ص ١١ : تسكلم بوضوح عن أحكام ما يلي : إذا ولدت معينة من هدى أو أضحى ، شرب لبنها ، جز صوفها ، ونحوه ، إعطاء الجزار منها ، ماذا يعمل بجلدها وجلها ، بيع شيء منها ، إذا سرق مذبوح من هدى أو أضحى ، إذا ذبح في وقتها بلا إذن ربها واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إن ولدت معينة ابتداء أو عما في ذمته من هدى أو أضحى ذبح ولدها ممها لأنه تنبع لأمه سواء كان حلاً حين التعمين أو حدث بعده إن أمكن حمله أو سوقه إلى المنحر ، وإلا يمكن حمله ولا سوقه فهو كهدى عطب ، ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها . ولم يضرها ولا نقص لحما . لما روى عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال : يا أمير المؤمنين ، إنني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها ، وأنها وضعت هذا المعجل . قال : لا تحلبها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم الأضحى فاذببحها وولدها عن سبعة ، رواه سعيد والأثرم .

وقال أبو حنيفة : لا يحلبها ويرش على ضرعها الماء حتى ينقطع اللبن ، فإن احتلبها تصدق به ، لأن اللبن متولد من الأضحى الواجبة ، فلم يجوز لمضغ

الانتفاع به كالولد ، والذي يترجح عندي ، القول الأول ، ولكن الصدقة به أفضل خروجاً من الخلاف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبإباح أن يحزم صوفها ونحوه كوبرها وشعرها لمصاحبة ، كما لو كانت تسعين به وله الانتفاع به ويجلدها كلبنها ، لما روت عائشة رضي الله عنها ، قالت : دفت دافة من أهل البادية حضرت الأنصبي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادخروا الثالث وتصدقوا بما بقي : فلما كان بعد ذلك ، قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، لقد كان الناس ينتفعون من ضحايهم ويحملون من الودك ويتخذون من الأسقية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نهيتكم من أجل الدافة ، وكلوا وتصدقوا وادخروا فدل على أنه يجوز اتخاذ الأسقية منها . وكان مسروق وعلقمة يدبغان جلد أضحيتهما ويهلجان عليه ، فلئن كان بقاء الصوف ونحوه أنفع لها ليقبها حراً أو برداً حرم جزه .

ويستحب أن يتصدق بالجلد والصوف ونحوه .

ويحرم بيع شيء منها أي الذبيحة ، هدياً كانت أو أضحية ، ويحرم بيع الجلد والجل ، لما ورد عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه ، وأن أتصدق بأحومها وجلودها وأجلتها . الحديث متفق عليه . وللمضحى والمهدي إعطاء الجازر منها هدية وصدقة . لما في حديث علي : وأن لا أعطى الجازر منها شيئاً . وقال : نحن نعطيه من عندنا . متفق عليه . ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة بن النعمان : ولا تبيعوا لحوم الأضاحي والمهدي ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها .

قال الميموني : قالوا لأبي عبد الله : فجلود الأضحية نعطيها السلاخ ، قال : لا . وحكي قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تعط في جزارتها شيئاً منها ، قال :

إسناده جيد ، وإن عين أضحية أو هدياً فسرق بعد الذبح ، فلا شيء عليه . وكذا إن عيئه عن واجب في النمة ، ولو كان وجوبه في النمة بالنذر ، فلا شيء عليه لأنه أمانة في يده ، فلا يضمه بتلفه بلا تعد ولا تفريط كوديمة ، وإن لم يعين ما ذبحه عن واجب في ذمته ، وسرق ضمن .

وإن ذبح للمينة من هدى أو أضحية ذابح في وقتها بلا إذن ربها ، فإن نواها عن نفسه مع علمه أنها أضحية الغير لم تجز واحداً منهما ، أو نواها عن نفسه ولم يعلم أنها أضحية الغير وفرق لحما لم تجزى عن واحد منهما ، وضمن ذابح ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة إن لم يفرق لحما ، وضمن قيمتها صحيحة إن فرقه لأنه غاصب متلف عدواناً ، وإلا يكن الذابح يعلم أنها أضحية الغير بأن اشتبهت عليه ، ولم يفرق لحما أو علمه ونواها عن ربها أو أطلق أجزأت عن مالكمها ، ولا ضمان .

مس ١٢ : تكلم عن أحكام ما يلي : إذا ضحى اثنان كل بأضحية الآخر غلطاً ، إذا أتلف للمينة أجنبي أو صاحبها ، إذا مرضت نخاف عليها ، إذا فضل عن شراء التل شيء .

ج : إذا ضحى اثنان كل منهما بأضحية الآخر غلطاً كفتها ، ولا ضمان على واحد منهما للآخر استحساناً لإذن الشرع فيه ، ولو فرقا اللحم ، وإن بقي لحم ما ذبحه كل منهما تراداه ، لأن كل منهما أمكنه أن يفرق لحم أضحيته بنفسه ، فكان أولى به .

وإن أتلفها أجنبي أو أتلفها صاحبها ضمنها بقيمتها يوم التلف تصرف قيمتها في مثلها لتعينها بخلاف قن تعين لعتق ، فلا يلزمه صرف قيمته في مثله ، ولو مرضت معينة نخاف صاحبها عليها موتاً ، فذبحها ، فمليه بدلها لإتلافه إياها . ولو تركها بلا ذبح فمات ، فلا شيء عليه لأنها كوديمة عنده ، ولم يفرط .

وإن فضل شيء عن شراء المثل ، بأن كان المتلف شاة مثلاً تساوى عشرة ، ورخصت بحيث يساوى مثلها خمسة اشترى بالفاضل عن شراء المثل شاة ، أو اشترى به سبع بدنه ، أو سبع بقرة إن أمكن . وإن شاء اشترى بالمسرة كلها شاة . فإن لم يبلغ الفاضل من شيء من ذلك تصدق به أو يلحم يشترى به ، ويتصدق به .



ص ١٣ : تسكلم عن الهدى العاطب ، وجعل علامة على الهدى ليعرف ، وعن ما إذا تلف أو عاب ، وعما إذا سرق المدين عما في الذمة ، وتسكلم عن استرجاع العاطب والمعيب والضال .

ج : إن عطب بطريق هدى واجب ، أو تطوع بنية دامت ، أو عجز عن المشى صحبة الرفاق ذبحه موضعه وجوبا ، وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بالنمل المفموسة في دمه لتعرفه الفقراء فتأخذه .

وحرم أكله أو أكل خاصه من الهدى للذى عطب ونحوه لحديث ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشى معه بالبدن ، ثم يقول : إن عطب منها شيء نخشيت ، فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اضرب بها صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من رقتك . رواه مسلم . وفي لفظ ويخليها والناس ، ولا يأكل منها هو ، ولا أحد من أصحابه . رواه أحمد .

وعن ناجية الخزاعي ، وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت كيف أصنع بما عطب من البدن . قال : أنحره واغمس نعله في دمه ، واضرب صفحته ، وخل بين الناس وبينه ، فليأكلوه . رواه الخمسة إلا النسائي . وإن تلف الهدى أو عاب بفعله أو تفريطه ، لزمه بدله كأضحية ، يوصله إلى تراء الحرم ، وإلا يتلف أو يعيب بفعله أو تفريطه أجزأ ذبح ما تعيب عن واجب بالتعيين كتمينه معيباً ، فبرئ من عيبه . لحديث أبي سعيد قال : اجتمعنا كبشاً

نضحى به ، فأصاب الذئب من أليته ، فآلنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نضحى به . رواه ابن ماجه .

وإن وجب ما تعيب ، بلا فعله ولا تفريطه ، قبل تمييز كفدية من دم متعة وقران ، أو لترك واجب أو فعل محظور ، وكدم منذر في الذمة إذا عين عنه ما تعيب ، فلا يجزئه ذبحه عما في ذمته لأن الواجب دم صحيح ، فلا يجزى عنه معيب .

وعليه نظير ما تعيب . ولو راد الذي عينه عما في ذمته كدم تمتع ، عين عنه بقرة مثلاً فتميّت بفعله أو تفريطه يلزمه بقرة نظيرها لوجوبها بالتعيين .

وإن كان بغير تفريطه ففي اللغى لا يلزمه أكثر مما كان في ذمته ، لأن الزيادة وجبت بتعيينه ، وقد تلفت بغير تفريطه فسقطت كما لو عين هدياً تطوعاً ، ثم تلف . قاله في القاعدة الحادية والثلاثين وممناه في الشرح . وكذا لو سرق المعين عما في الذمة أو ضل ونحوه ، كما لو غضب فيلزمه نظيره ، ولو زاد عما في الذمة . قال أحمد : من ساق هدياً واجباً ، فعطب أو مات ، فعليه بدله .

وليس له استرجاع عاطب ومعيب وضال ومسروق وجد ونحوه ، كمنسوب قدر عليه . لما روى الدارقطني عن عائشة : أنها أهدت هديين فأضاتهما ، فبعث إليهما ابن الزبير بهديين ، فحترهما . ثم عاد الضالان ، فحترهما ، وقالت : هذه سنة الهدى ، ولتعلق حق الله به ، بإيجابه على نفسه ، فلم يسقط بذبح بدله .

من ١٤ : متى يجب سوق الهدى ، ومتى يسن ، وما الذي يسن إشعاره ، والذي لا يسن ، وأين موضع الإشعار ، وأين موضع التقليد ، وما حكمه ؟ وإذا نذر هدياً وأطلق فما الجزى ؟ وإذا نذر فهل تجزى البقرة ؟ ونسككم عما إذا عين شيئاً بنذر ، واذكر ما تستحضره من دلائل أو تحليل .

ج : يجب هدى بنذر لحديث : من نذر أن يطعم الله فليطعمه . ولأنه نذر طاعة ، فوجب الوفاء به كغيره من النذور ، وسواء كان منجزاً أو معلقاً .

ومن النذر إن لبست ثوباً من غزلك فهو هدى قلبه ، ونحوه من النذور المطلقة ، على شرط إذا وجد وسن سوق حيوان أهده من الحل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فساق في حجة الوداع مائة بدنة ، وكان يبعث بهديه إلى الحرم وهو بالمدينة .

ولا يجب سوقه أى الهدى ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به . والأصل عدم الوجوب إلا بالنذر ، لحديث من نذر أن يطيع الله ، فليطعه . ويستحب أن يقفه بعرفة . روى عن ابن عباس . وكان ابن عمر لا يرى هدياً إلا ما وقفه بعرفة .

وسن إشعار بدن ، وإشعار بقر بشق صفحته اليمنى من سنام أو شق محل السنام ، مما لا سنام له من إبل أو بقر حتى يسيل الدم .

وسن تقليدها مع غنم الذمل وآذان القرب والعري . لما ورد عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : فتلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أشعرها ، ثم بعث بها إلى البيت ، فما حرم عليه شيء كان له حلاً متفق عليه . وعن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى مرة إلى البيت غنماً ، فقلدها . رواه الجماعة ، وفعله الصحابة أيضاً . ولأنه إيلام لفرض صحيح فجاز ، كالسكى والوسم والحجامة . وفائدته توقي نحو لص لها وعدم اختلاطها بغيرها . وأما الغنم فلا تشعر لأنها ضعيفة ، وصوفها وشعرها يستره وأما تقليدها ، فلحديث عائشة ، وتقدم قبل ثلاثة أسطر .

وإذا ساق الهدى من قبل الليمات ، استحب إشماره وتقليده في الليمات . لما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ، ثم دعا ناقته . فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم عنها وقلدها نعلين . الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

وعن السور بن مخرمة ومروان ، قالا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه ، حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي

صلى الله عليه وسلم الهدى ، وأشعره وأحرم بالعمرة . رواه أحمد والبخاري وأبو داود . وإذا نذر هدياً مطلقاً ، فأقل مجزئ عن نذره شاة جذع خأن ، أو ثني معز ، أو سبع من بدنة ، أو بقرة لحل المطلق في النذر على المهود الشرعى .

وإن ذبح البدنة أو البقرة كانت كلها واجبة لتعينيها عماف ذمته بذبحها عنه ، وإن نذر بدنة أجزأته بقرة إن أطلق البدنة لمساواتها لها . وإن نذر معيماً أجزأه ماعينه ، ولو كان صغيراً أو معيماً أو غير حيوان ، كعبد وثوب ودرهم وعقار ، والأفضل كون الهدى من بهيمة الأنعام ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

* * *

ص ١٥ : أين محل الهدى عند الإطلاق وعند التعيين للموضع ؟ تكلم بوضوح عن الدماء التي يؤكل منها والتي لا يؤكل منها ، واذكر ما تستحضره من الدلائل والتعليل .

ج : على الناذر إيصاله إن كان مما ينقل ، أو إيصال ثمن غير منقول كعقار لقراء الحرم ، لقوله تعالى : (ثم محلها إلى البيت العتيق) . ولأن النذر يحمل على المهود شرعاً ، وسئل ابن عمر ، عن امرأة نذرت أن تهدي داراً ، قال : تبيعها وتصدق بثمنها على قراء الحرم ، وكذا إن نذر سوق أضعية إلى مكة أو قال : لله على أن أذبح فيلزمه للخير .

وإن عين بنذره شيئاً غير الحرم ، ولا معصية فيه ، تعين ذبحاً وتفريقاً لقراء ذلك الموضع . فإن كان الموضع الذي عينه به صم أو شيء من أمر الكفر أو المعاصي ، كبيوت النار ، والكنايس ونحوها ، فلا يوف بنذر .

لما ورد عن ميمونة بنت كردم قالت : كنت ردف أبي فسمعتة يسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، يارسول الله إني نذرت أن أنحر إبلاً بيوانة ، فقال : أهى وثن أو طاغية ؟ قال : لا . قال : أوف بنذرك . رواه أحمد وابن ماجه . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة قالت : يارسول الله ،

إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ، مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية .
قال : لعمري ؟ قالت : لا . قال : لوئن ؟ قالت : لا . قال : أوف بنذرك . رواه
أبو داود . ولأن نذر المعصية يحرم الوفاء به لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، لا نذر
في معصية الله ، وأقوله صلى الله عليه وسلم : ومن نذر أن يعصى الله ، فلا يعصه .

وسنأكله وتفرقة من هدى التطوع أقوله تعالى : (فكلوا منها) وأقل
أحوال الأمر الاستحباب . وقال جابر : كنا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث ،
فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا .
رواه البخاري . ولستحب أكل اليسير ، لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجهلت في قدر ، فطبخت ، فأكلنا من لحمها وشربنا
من مرقها . رواه أحمد ومسلم . ولأنه نسك ، فاستحب الأكل منه كأضحية .

ولا يأكل من هدى واجب . ولو كان لإيجابه بنذر أو تعيين غير دم متعة
وقران ؛ لأن سببهما غير محذور : فأشبه هدى التطوع ؛ ولأن أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم ، تمتعن معه في حجة الوداع ؛ وأدخلت عائشة الحج على
العمرة ؛ فصارت قارنة ؛ ثم ذبح عنهن النبي صلى الله عليه وسلم البقرة ؛ فأكلن
من لحومها : احتج به أحمد ؛ وقال الشيخ : يأكل مما عينه لا مما في ذمته .

مما يتعلق بالهدى والأضحية

وتعين هدى بالتلفظ حاصل وأضحية باللفظ لا باشرائه فما لم يعين منهما لك ظهره وليس يزبل الملك تعين هديه فإن شا يهبها أو يبعها ويبدلن وإن تفتقر فاركب إذا لم بضرها ويضمنها إن نقصها بركوبها ومن درها فاشرب عن الولد فاضلا ولا تعط جزارا من اللحم أجرة وإن شئت أبقيه لنفسك دائما وأما الهدايا الواجبات فكلها وإن سرفت من بعد ذبحك أجزأت ولا غرم أن ينوى بذبح ربها وعن أحد الزمه في ذا ضمانها ومثلها أزمه قيمتها وإن من للثل أو من قيمة يوم هلكها فإن مثلها أدى وأخرجه فاضلا وليس عليه غرم ثاو وضائع فإن مات لم بذبحه مع خوف هلكه وإن بتعيب بعد إجراء ذبحه إذا كان عن هدى عليك محتم وإن كل هدى واجب عن محله

واشتماره مع نية وتقلد بنيته حال الشراء في الموطأ وما زاد واسترجاع ما لم ينقص وأضحية من قبل ذبح بأوطد بأجود في الأولى ومثل بمبعد ومع ذبحها بإيجاب ذبح المؤكد اتعليق حق الغير إذا الترشد وجز متى ينفع وللغير أجد ولا جلد لها حتما ولا الشعر وارقد إذا كان من أضحية لا من الهدى إلى أهلها أوصل بغير تقيد وفي أي وقت يجزى ذبح معتد كذلك أن ينوى له في المؤكد ولم يجز عن كل على نص أحد يكن ردها أزمه بالتزويد وقيل من التعمين حتى التفسد أجز واشترى مقداره وبه جد بلا رهنه وانحر لحوف الردي قد ضمننت لتفريده وإلا فلا أشهد وكان له هديا وأضحية زد وإلا فلا تضمن إذا لم تنكده فذلك متى أفشى تواء وجدده

ومن دمه عَلمٌ بصفحته لكي
ولا يأكلن منه ولا رقعة له
كذا حكم هدى النفل إن لم يعد فإن
ولا فارق في الأحكام بين معين
وإن بنوا أو ماضل أو غاب أو عطب
ولا ترجعن في عاطب ومعيبه
وموصل هدى لم يمين محله
ويشرع سوق الهدى من حله وأن
وإشمار بدن في يمين سنامها
ولا شيء فيما قد تقدم واجب
وتجزئ في الإطلاق شأنك عن دم
وواجبها سبع إذا ما ذبحتها
ويجزبك ما أجزاك أضحية وما
ومها تمين يجر إيساله إلى
ولو أنه نذر معيب وإن ترد
وبشرع ترك الأكل من هدى نقله
ولا يطمعن من واجب الهدى محرم
يحرم أكل من هدايا نذوره
وقولان في تحليل باقي دماؤه

تدل على تحليله كل مرمد
وسيات ذو وور وقر ملدد
يعد قبل ذبح فهو ملك له طلد
ينقل وعما كان في الذمة اطررد
فضمنه ما في ذممة بهجدد
وضائمه من بعد ذبح بأوكدد
سلبا فذاك يحزى عن مقتصد
توقفه في الموقف للتأكدا
وتقليد كل نحو نعل مقدد
وموجب هدى نذره غير ما ابتدى
كذا سبع إحدى البدن والبقر احدث
بوجه ووجه كلها واجب جد
يرد بعيب في الضحايا هنا اردد
ربا مكة من غير تعيين مقصد
سوى مكة في النذر يلزم فاقصد
لإخراجه لله جدد لا تردد
سوى الأكل من هدى لغير المفرد
وأكلك أيضاً من هدايا التصيد
التي وجبت في المذهب النفل فاعدد



حس ١٦ : متى تجب الأضحية ، وأيما أفضل ذبحها أم الصدقة بتمنيتها ، وما صفة
١٦ اصل بلعنها ، وما حكم الأكل منها ، وما الذي يضمن منها ، وهل للمالكها

لإهداء منها ، وإذا منع الفقراء اللحم حتى أثنين ، فما الحكم ، وهل يكفى إطعام الفقير عن تمليه ، وما حكم الادخار؟ واذكر الدليل أو التعليل .

ج : تجب الأضحية بالنذر لحديث : من نذر أن يطعم الله فليطعمه . وذبح الأضحية أفضل من الصدقة بشمها ، وكذا هدى لحديث : ما عمل ابن آدم عملاً أحب إلى الله من هراقة ، وإنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها . وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فيطيبوها بها نفساً . رواه ابن ماجه . — وقد ضحى النبي صلى الله عليه وسلم وأهدى الهدايا والخلفاء بعده ، ولو أن الصدقة بالتمن أفضل لم يعدلوا عنه .

وسن أن يهدى وأن يأكل ويتصدق أثلاثاً ، لحديث ابن عباس مرفوعاً في الأضحية ، قال : ويطعم أهل بيته الثلث ، ويطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السواك بالثلث . قال الحافظ ، قال أبو موسى : هذا حديث حسن ، ولقوله تعالى : « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » .

قال الحسن : القانع الذى يسألك ، والمعتر الذى يتعرض لك ولا يسألك .

وقال مجاهد : القانع ، الجالس فى بيته ، والمعتر اقضى يسألك ، فجعلها بين ثلاثة ، فدل على أنها بينهم أثلاثاً . ولقول ابن عمر : الضحايا والهدايا ثلث لك ، وثلث لأهل بيتك ، وثلث للمساكين ، وإن أطعمها كلها أو أكثرها فحسن ولا يجب الأكل منها ، ولا الإهداء منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحرخص بدنات . وقال : من شاء فليقتطع ، ولم يأكل منها شيئاً ، ولأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله ، فلم يجب الأكل منها كالحقيقة ، فيكون الأمر للاستحباب .

وبضمن إن أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه الاسم كالأوقية بمثله لحماً ، وقيل العادة ، وقيل الثلث ، ويمتبر تمليك الفقير فلا يكفى إطعامه ، لأنه إباحة .

وما ملك مضح أو مهد أو كلة أو كثرها فنه هديته لأنها في معنى أو كلة ، وإلا يملك أو كلة ، ضمنه بمثله لحما كريمة وإتلافه .

ويضمن الهدى والأضحية ، أجنبي أتلغه بقيمته كسائر المقومات ، وإن منع الفقراء منه حتى أنهن ، ضمن نقصه وإن انتفع به وإلا فإنه يضمن قيمته كإعدامه .
ونسخ تحريم الادخار للحوم الأضاحي ، لحديث : كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم . رواه مسلم . ولحديث عائشة مرفوعاً : إنما سهيتكم للدفاة التي دفت ، فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا . قال الشيخ : إلا زمن مجاعة لأنه سبب الادخار ، وقال : الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحى المرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا إذنه عند غيبته ، أو امتناعه كالنفقة عليهم .

* * *

ص ١٧ : ما الذي يحرم على مريد الأضحية ؟ ومتى أول وقت التحريم وآخره ؟ واذكر الدليل والخلاف .

ج : إذا دخل عشر ذى الحجة ، حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره ، أو ظفره ، أو بشرته إلى الذبح ، لحديث أم سلمة مرفوعاً : إذا دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحي ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي . وفي رواية : ولا من بشرته .

وقيل : يكره لقول عائشة رضي الله عنها : كنت أقتل فلاناً هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يقلدها بيده ، ثم يبعث بها ، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى . متفق عليه .

والذي يترجح عندي القول الأول والله سبحانه أعلم .

وقد أجيب عن حديث عائشة ، بأنه في إرسال الهدى ، ومن شرح الإقناع ، قال : وأيضاً ، فحديث عائشة عام ، وحديث أم سلمة خاص ، فيحمل العام عليه ،

وأيضاً ، فحديث أم سلمة من قوله ، وحديث عائشة من فعله . وقوله مقدم على فعله لاحتمال الخصوصية . فإن أخذ شيئاً من شعره أو خلفه أو بشرته تاب إلى الله تعالى لوجوب التوبة من كل ذنب .

وقال في شرح الاقتباس ، قلت : وهذا إذا كان لغير ضرورة ، وإلا فلا إثم كالمحروم ، وأولى ولا فدية عليه إجماعاً ، سواء فعله عمداً وسهواً . وإذا كان عند المضحي أكثر من واحدة ، فإذا ذبح الأولى حل له الأخذ من شعره وخلفه وبشرته .

من النظم مما يتعلق بالأضحية

وبادر إلى أضحية مستجيدها وليست بذبح واجب في المؤكد
 وذبحك نفلا فائق بذل قيمة ولم يجز غير الذبح في فرضها قد
 ونجزى أهل البيت شاء جميعهم ولا يمنع الإيجاب أكلا بأجود
 فيشرع إهدا الثلث والصدقات بالثلث وجوز أكل ثلث فازهد
 وأوسطها أهد وكل أنت ثلثها كذا الحكم في هدى التطوع قيد
 ويجزئك القدر المسمى وقيل ما تهودي وقيل الثلث غير مقيد
 ويضمن ما يأتى على الكل ثلثها وقيل الذى يجزى تصدقه قد
 وإما تعين في الضحايا معيبة يجب ذبحها لحما وإن تبر جود
 ولا تقض من أضحية الميت دينه ووراثته فيها كحكم للمعد
 وفي المشر لا تقطع من الشعر إن ترد تنضح ولا ظفر وحرم بأجود

العقـيقة

س ١٨ : ماهى العقيقة ، وما حكمها ، ومن المخاطب بها ، ومتى وقتها ، وما هى الحكمة فيها ، واذكر الدليل والتحليل والخلاف .

ج : أصل العقيقة ، صوف الجذع . وشعر كل مولود من الناس ، والبهاشم الذى تولد عليه . يقال عقيقة وعقة أيضاً بالكسر ، وبه سميت الشاة التى تذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة ، لأنه يزال عنه الشعر يومئذ فسميت باسم سببها . وقال زهير يذكر حماراً وحشياً :

أذلك أم أقب البطن جار عليه من عقيقته عفاء
وقال امرؤ القيس :

فيا هند لانكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

هو الذى فى شعر رأسه شقرة ، وقيل إنه مأخوذ من العق ، وهو الشق والقطع ، فسميت الذبيحة عقيقة لأنه يشق حلقومها ، وهى سنة مؤكدة عند الجمهور لأمره صلى الله عليه وسلم وفعله وفعل أصحابه والتابعين المستفيض ، قال مالك : لا اختلاف فيه عندنا ، وهو المعمول به فى الحجاز قديماً وحديثاً ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .

لما ورد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة؟ فقال : لا أحب العقوق ، وكأنه كره الإسم ، فقالوا : يا رسول الله إننا نسألك عن أحدنا يولد له ، قال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليقل عن الغلام شانان مكافأنان وعن الجارية شاة . رواه أحمد وأبو داود (٣ - الأسئلة والأجوبة ج ٣)

النسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم عتق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً . رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة ، وابن الجارود ، وعبد الحق . لكن رجح أبو حاتم إسناده ، وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه .

وقيل : واجبة شرعت فدية يفدى بها المولود ، كما فدى الله إسماعيل الذبيح بالكبش ، وكانت تفعل في الجاهلية ، فأقرها الإسلام وأكدها ، وأخبر الشارع أن الغلام مرثين بها .

فمن سمرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كل غلام مرثين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ويسمى . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي . قال شيخ الإسلام : العقيقة فيها معنى القربان والشكر والصدقة والفداء ، وإطعام الطعام عند السرور . فإذا شرع عند النكاح ، فلأن يشرع عند الفاية المطلوبة ، وهو وجود النسل أولى . وقال أحمد : إن استقرض رجوت أن يخلف الله عليه أحياء سنة واتبع ما جاء به عن ربه . قال ابن القيم : وهذا لأنها سنة ونسيكه مشروعة بسبب تجدد نعمة على الوالدين ، وفيها سر بديع موروث عن فداء إسماعيل ، بالكبش الذي ذبح عنه وفداه الله به ، فصار سنة في أولاده بعده أن يفدى أحدهم عن ولادته بذبح يذبح . ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من الشيطان بعد ولادته كما كان ذكر اسم الله عند وضعه في الرحم حرزاً له من ضرر الشيطان . اهـ . في تحفة المودود .

وفي العقيقة مصالح منها إظهار البشر بالنعمة ، ومنها نشر النسب ، ومنها اتباع سبيل السعاء ، وعصيان داعي الشح والبخل ، فإن فات الذبيح في اليوم السابع . ففي أربعة عشر ، فإن فات ، ففي إحدى وعشرين ، لحديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : في العقيقة تذبح لسبع ، ولأربع عشرة ، ولإحدى وعشرين . أخرجه الحسين بن يحيى بن عباس القطان . ويروى عن عائشة نحوه .

حولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك ، فيبقى أى يوم أراد لأنه قد تمتحق سببها ، وهي سنة في حق الأب .

* * *

ح : ١٩ : ما مقدار العقيقة للذكر والأنثى ، وما حكم ذبحها قبل السابع أو قبل الولادة ، وهل يحزى فيها شرك في دم ، وضح ذلك ، وما الذى يسن فعله في اليوم السابع غير الذبح . وهل يبقى غير الأب ، وإذا كبر ولم يبقى عنه فما الحكم ، وهل يبقى عن اليتيم ؟

ج : السنة أن يذبح عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة ، لما ورد عن أم كرز الكعبية ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن العقيقة ، فقال : نعم ، عن الغلام شاتان ، وعن الأنثى واحدة ، لا يضركم ذكرا أو إناثا . رواه أحمد والترمذى وصححه ، وتقدم حديث عمرو بن شبيب ، في الجواب الذى قبل هذا .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذى وصححه . وفي لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نمنع عن الجارية شاة ، وعن الغلام شاتين ، رواه أحمد وابن ماجه .

ولأنه إنما شرع للسرور بالمولود ، والسرور بالغلام أكثر ، ولكونها فداء النفس ؛ أشبهت الدية في كون الأنثى على النصف من الذكر ؛ وهذا قول الأكثر .

وكان ابن عمر يقول : شاة شاة ، لحديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ عى عن الحسن والحسين ؛ كبشاً كبشاً . رواه أبو داود .

وقال مالك : شاة عن الذكر ، والأنثى ؛ كما هو قول ابن عمر ؛ والقول الأول عندى أنه أرجح . والله سبحانه أعلم .

قال ابن القيم في الهدى : فإن قيل عقه عن الحسن والحسين ؛ بكبش كبش ؛ يدل على أن هديه ، أن على الرأس رأساً . قالوا : ولأنه نسك ؛ فكان على الرأس مثله كالأضحية ، ودم المتمتع ، فالجواب : أن أحاديث الشانين عن الذكر ، والشاة عن الأنثى ؛ أولى أن يؤخذ بهما لوجوه : أحدها : كثرتها . ثانياً : أنها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث الشانين من قوله ، وقوله عام ، وفعله يحتمل الاختصاص .

الثالث : أنها متضمنة لزيادة ؛ فكان الأخذ بها أولى .

الرابع : أن الفعل يدل على الجواز ؛ والقول يدل على الاستحباب ؛ والأخذ بهما ممكن فلا وجه لتعطيل أحدهما .

الخامس : أن قصة الذبيح عن الحسن والحسين ، كانت عام أحد ، والعالم الذي بعده . وأم كرز سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ماروته عام الحديبية . سنة ست بعد الذبيح ، عن الحسن والحسين ، قاله النسائي في كتابه الكبير ،

السادس : أن قصة الحسن والحسين ، يحتمل أن يراد بها بيان جنس المذبح ، وأنه من الكباش لافي تخصيصه بالواحد ، كما قالت عائشة : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساؤه بقرّة ، وكن تسعاً . ومرادها الجنس لا التخصيص بالواحدة .

السابع : أن الله سبحانه فضل الذكر على الأنثى ، كما قال : (٣ : ٣٦) ، وليس الذكر كالأنثى) ، ومقتضى التفاصيل ترجيعه عليها في الأحكام . وقد جاءت الشريعة بهذا التفضيل ، في جعل الذكر كالأثنيين في الشهادة ، والميراث والدية ، فكذلك ألحقت الحقيقة بهذه الأحكام .

الثامن : أن الحقيقة تشبه العنق عن المولود ، فإنه رهين بحقيقته ، فالحقيقة فكاهة وتمتعه ، وكان الأولى أن يعق عن الذكر بشاتين ، وعن الأنثى بشاة ، كما أن عتق الأثنيين يقوم مقام عتق الذكر ، كما في جامع الترمذى وغيره .

عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرئ مسلم ، أعتق امرأ مسلماً كان فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منه ، عضواً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منهما ، عضواً منه . وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة كانت فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منها ، عضواً منها ، وهذا حديث صحيح انتهى باختصار من ص ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ .

ويجوز ذبحها قبل السابع ، قال في تحفة المولود في أحكام المولود : والظاهر ، أن التقيد بذلك ، أي بالسابع ، ونحوه استحباً ، وإلا فلو ذبح عنه في الرابع أو الثامن أو العاشر ؛ وما بعده أجزأه ؛ والاعتبار بالذبح لايوم الطبخ والأكل ؛ ولا يجرى بدنة أو بقرة إلا كاملة ؛ فلا يجرى فيها شرك في دم لعدم وروده ؛ وينوى عقيقة لحديث : إنما الأعمال بالنيات .

ويسن حلق رأس صبي يوم السابع وتسميته ؛ لحديث سمرة بن جندب مرفوعاً : كل غلام رهينته بعقيقته تذبح يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه . رواه الأثرم وأبو داود . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ؛ ووضع الأذى عنه ؛ والعق عنه . رواه الترمذي ؛ وقال : حديث حسن غريب .

قال ابن القيم : كانت التسمية حقيقة ؛ تعريف الشيء المسمى ؛ لأنه إذا وجد وهو مجهول الإسم ، لم يكن له ما يقع تعريفه به ؛ فجاز تعريفه يوم وجوده ، وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام ، وجاز إلى يوم العقيقة عنه ، ويجوز قبل ذلك وبعدة ، والأمر فيه واسع .

واتفقوا على أن التسمية للرجال والنساء فرض . حكاه ابن حزم وغيره . وفي قوله تعالى : (وإني سميتها مريم) دليل على جوازه يوم الولادة ، وقال صلى الله عليه وسلم : ولد لي الليلة ولد ، سميت به أمي إبراهيم . متفق عليه .

ولهما عن أنس : أنه ذهب بأخيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولدته أمه . فحمله وسماه عبد الله . والتسمية للأب ، فلا يسمى غيره مع وجوده . قال ابن القيم : وهذا مما لا نزاع فيه بين الناس ، ولأنه يدعى يوم القيامة باسمه ؛ واسم أبيه .

ولا يلقى المولود من نفسه ، إذا كبر لأنها مشروعة في حق الأب ، فلا يفعلها غيره كأجنبي ، فإن علق غير الأب ، والمولود عن نفسه بعد أن كبر ، لم يكره ، لعدم الدلائل عليها .

وقيل : يلقى عن نفسه استحباباً ، إذا لم يلق عنه أبوه ، لأنها مشروعة عنه ، ولأنه مرتين بها . قال الشيخ : يلق عن اليقيم من ماله كالأضحية أولى لأنه مرتين بها بخلاف الأضحية ، وقال بعضهم : مشروعة ولو بعد موت المولود .

ص ٢٠ : نسكهم بوضوح مما يلي : ماذا يسن بعد حلق رأس ذكر ، الأذان والإقامة في أذني المولود ، التعنيك ، صفته ، حكمه إذا اجتمع عقيقة وأضحية ونوى بالأضحية عنهما ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو تمثيل .

ج : يسن أن يهدق بزنة شعره فضة ، لما ورد عن أبي رافع أن حسن ابن علي رضي الله عنهما ، لما ولد أرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين ، فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تعق عنه ، ولكن احلق شعر رأسه ، فهدق بزنته من الورق . ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك ، رواه أحمد .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، علق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما كبشاً كبشاً . رواه أصحاب السنن . ولفظ الترمذي : علق النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الحسن بشاة ، وقال : يا فاطمة احلق رأسه ، وهدق بزنته شعره فضة ، فوزناه فسكان وزنه درهماً أو بعض درهم .

ومن أن يؤذن في أذن المولود الميلى ، ذكرًا كان أو أنثى ، حين يولد ، وأن يقام في اليسرى ، لما ورد عن أبى رافع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين ، حين ولدته فاطمة بالصلاة . رواه أحمد ، وكذلك أبو داود والترمذى وصححه . وقال الحسن ، والبيهقى عن ابن عباس ، أنه أذن في أذن الحسن بن على يوم ولد ، وأقام في أذنه اليسرى ، وفيه ضعف .

وقال ابن القيم وغيره : مر التأذين أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلمات الرب وعظمته ، والشهادة التى أول ما يدخل بها الإسلام ، كما يلقن كلمة التوحيد هند خروجه من الدنيا . وغير مستنكر وصول التأذين إلى قلبه ، وتأثره به ، وهروب الشيطان من الأذان ، وأن تكون الدعوة إلى الله سابقة دعوة الشيطان وغير ذلك من الحكم ؟

ومن أن يحنك المولود بتمر بأن تمضغ ، وبذلك بها داخل فيه ، ويفتح فيه حتى ينزل إلى جوفه منها شيء ، لما فى الصحيحين ، عن أبى بردة ، عن أبى موسى ، قال : ولد لى غلام ، فأتيته به النبى صلى الله عليه وسلم ، فسماه إبراهيم ، وحنكه بتمر ، زاد البخارى ، ودعا بالبركة ودفعه إلى ، وكان أكبر ولد أبى موسى ، وروى أبو أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أسماء : أنها حملت بعمد الله ابن الزبير ، فولدت بقاء ، ثم أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوضعت فى حجره ، فدعا بتمر ففضفها ، ثم وضمها فى فيه . قال النووى وغيره : اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته بتمر ، فإن تعذر ، فما فى مصناه أو قريب منه من الحلو ، أو أن يكون الحنك من الصالحين ، وإذا اجتمع عقيقة وأضحية ، ونوى بالأضحية عنهما أجزأت عنهما .

قال ابن القيم رحمه الله فى كتابه اللودود فى أحكام المولود : كما لو صلى ركعتين بنوى بهما تحمية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة مكتوبة ، وقع ماصلاه عنه وعن ركعتى الطواف ، وكذا لو ذبح المتمتع

والتارن شاة يوم النحر؛ أجزأ عن دم المتعة أو القران ، وعن الأضحية ، وفيه .هنا
لو اجتمع هدى وأضحية ، فتجزى ذبيحة عنهما لحصول المقصود منهما بالذبح ،
وهو معنى قول ابن القيم .

* * *

س ٢١ : تكلم عما يلي : بلطخ رأس الصبي بزعفران ، صفة العمل بمظلمها ولحمها
وأعضائها ، ما يعطى منها ، وهل يفنها وبين الأضحية فرق ، وماذا يقول
عند ذبحها ، واذكر شيئاً من فوائدها ، وماهى للفرقة ، وماهى العتيرة
وماحكمها ، اذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : يستحب أن يبلطخ رأسه بالزعفران ، أو غيره من الخلق ، لما ورد
عن بريدة الأسلى ، قال : كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ،
ونحلق رأسه ونلطفه بزعفران . رواه أبو داود . ولما روت عائشة رضى الله
عنها قالت : كانوا في الجاهلية يحملون قطنة في دم العقيقة ، ويحملونها على رأس
المولود ، وأمروا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يحملوا مكان الدم خلفاً .

قال ابن القيم في التحفة : وسن لهم أن يبلطخوا الرأس بالزعفران الطيب
الرائحة ، الحسن اللون ، بدلا عن الدم الخبيث الرائحة النجس العين . والزعفران
من أطيب الطيب وألطفه وأحسنه لوناً . وكأن خلق رأسه إمطة الأذى عنه ،
وإزالة للشعر الضعيف لينخلفه شعر أقوى وأمكن منه وأنفع للرأس مع ما فيه من
التخفيف عن الصبي ، وفتح مسام الرأس ليخرج البخار منها يسر وسهولة ،
وفي ذلك تقوية بصره وشمه وسمه . انتهى .

ويستحب أن يفصلها أعضاء ولا يكسر عظمها ، لما روى عن عائشة رضى
الله عنها ، أنها قالت : السنة شاتان مكافأتان عن الغلام ، وعن الجارية شاة تطبخ
جدولا ، ولا يكسر لها عظم ويأكل ويطعم ويتصدق ، وذلك يوم السابع .

ويستحب أن يعطى القابلة نفذاً ، لما في مراسيل أبي داود . عن جعفر

ابن محمد ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة التي عتها فاطمة عن الحسن والحسين : « أن ابشوا إلى القابلة منها برجل » ، وكالأكمل والهدية والصدقة . روى ابن المنذر ، عطاء ، عن أبي كرز وأم كرز ، قالا : قالت امرأة من أهل عبد الرحمن بن أبي بكر : لما ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزوراً . فقالت عائشة : لا بل السنة شتان مكافأتان يتصدق بهما عن الغلام ، وشاة عن الجارية تطبخ ولا يكسر لها عظم فتأكل ونطمم وتتصدق ، يكون ذلك في السابع ، فإن لم يفعل ففي الرابع عشر ، فإن لم يفعل : ففي إحدى وعشرين .

قال ابن المنذر ، وقال الشافعي : العقيقة سنة واجبة ، ويتقى فيها من الميوب ما يتقى في الضحايا . انتهى .

ويجتنب في العقيقة ما يجتنب في الأضحية ، فلا تجزى فيها العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ونحوها ، ويباع جلدها ورأسها وسواقطها ، ويتصدق بثمنها ، بخلاف الأضحية ، لأن الأضحية أدخل منها في التعبد ، والذكر أفضل في العقيقة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين بكبش كبش .

وحكمها حكم الأضحية في الضمان إذا أتلفها ، والولد فيذبح معها ، واللبن والصوف أو الشعر أو الور ، فستحب الصدقة به ، والذكاة فلا يجزى إخراجها حية والركوب ، وما يجوز من الحيوان مما تقدم في الهدى والأضحية كاستحقاق استئمانها ، وأن أفضل ألوانها البياض لا اشتراكها في تعلق الفقراء بهما .

ويقول عند ذبحها : بسم الله ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان بن فلان ، لحديث عائشة ، قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذبحوا على اسمه فقولوا : بسم الله لك وإليك ، اللهم ، هذه عقيقة فلان . رواه ابن المنذر وقال : هذا حسن .

قال ابن القيم : ومن فوائدها أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا ، والمولود ينتفع بذلك غاية الانتفاع كما ينتفع بالدعاء ، وإحضاره

مواضع النسك والإحرام عنه ، وغير ذلك . .

ومن فوائدها أنها تفك رهان المولود فإنه مرتين بمقيقته . قال الإمام أحمد :
مرتين عن الشفاعة لوالديه ، وقال عطاء بن أبي رباح : مرتين بمقيقته . قال :
يحرم شفاعته ولده . ومن فوائدها أنها فدية يفدى بها المولود كما فدى الله
سبحانه إسماعيل الذي يبع بالكبش ، انتهى .

الفرعة هي ذبح أول ولد الناقة ، والمتيرة ذبيحة رجب ، لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا فرع ولا متيرة » متفق
عليه . وقيل : بكرهان . وهذا القول أرجح ، والله أعلم .

من النظم مما يتعلق بالعقيقة

عن ابن بشاتين اعقن وعن ابنة بشاة لندب لا وجوب بأوكد
فإن لم تجد شاتين بالشاة فاجتز عن ابن وفرقها جدولا تسدد
ولا تكسرن عظماً لها ثم حكمها كأضحية في كل حكم معدد
وفي سابع فاذبح ورابع عشرة متى فات ثم إحدى وعشرين فأقصد
وحذركه من تمرأوان ولادة وفي أذنيه بالأذنين غرد
وفي سابع يسمى ويخلق رأسه ومن ورق مقداره زنة جد
ويكره ختن الطفل في سابع على الأصح

وفي إحدى وعشرين جود فإن فات أخره لوقت اشتداده
وعن نفسك اعقق حين تكبر واقضها وأسماءه حسن فمبد وحده

قد فعل المختار ذا فيه فاقتد ويبيع جلود والسواقط جاز
وليس بمستون عتيرة مزجب ولا فرعة للبدن أول مولد

ص ٢٢ : تكلم بوضوح عما يلي ، أحب الأسماء إلى الله ، التسمية بأكثر من واحد ، ما يكره من الأسماء ، الحرم من الأسماء ، مالا يكره التسمية به ، تفيير الاسم القبيح ، السكنى والألقاب .

ج : تقدم أن التسمية للأب ، ويسن أن يحسن اسمه لقوله صلى الله عليه وسلم : إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم . رواه أبو داود . وأحب الأسماء إلى الله : عبد الله ، وعبد الرحمن . لما ورد عن

ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب أسمائكم إلى الله ، عبد الله وعبد الرحمن . رواه مسلم في صحيحه . وعن جابر ، قال : ولد لرجل منا غلام ، فسماه القاسم فقلنا : لا تكنيك أبا القاسم ، ولا كرامة . فأخبر النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال : سم ابنك عبد الرحمن . متفق عليه .

وكل ما أضيف إليه اسم من أسماء الله الحسن ، كعبد الرحمن ، وعبد الرحيم ، وعبد السلام ، وعبد القادر ، وعبد العظيم ، وعبد الحميد ، وعبد المحسن ، وعبد الرزاق ، وعبد الخالق ، وعبد السميع ، وعبد المهيمن ، وعبد المجيد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بني عبد الله ، إن الله قد أحسن اسمك . وكذا أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، كإبراهيم ، ونوح ، ومحمد ، وموسى ، وعيسى ، وسليمان وشبهها لحديث وهب الجشمي مرفوعاً : تسموا بأسماء الأنبياء ، الحديث رواه أحمد ، وحديث : تسموا باسمي ، ولا تكونوا بكينيتي ، وتجوز التسمية بأكثر من واحد ، كما يوضع له اسم وكنية ولقب .

قال ابن القيم : وأما أسماء الرب تعالى ، وأسماء كتابه ، وأسماء رسوله ، فلما كانت نوعاً دالة على المدح والثناء ، لم تكن من هذا الباب ، بل من باب تكثير الأسماء لجلالة السمي وعظمته وفضله . قال تعالى : (والله الأسماء الحسنى) . وفي الصحيحين من حديث جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي خمسة أسماء أنا محمد ، وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحائش الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا الباقب الذي ليس بعدي نبي ، انتهى ، والاختصار على اسم واحد أولى ، لقوله صلى الله عليه وسلم في أولاده . ويكره من الأسماء حرب ، ومرة ، وحزب ، ونافع ، ويسار ، وأفلح ، ونجيب ، وبركة ، ويعلى ، ومقبل ، ودافع ، ورياح ، والعاصي ، وشهاب ، والمضطجع ، ونبي ونحوها . وكذا ما فيه تزكية كالنقي ، والزكي ، والأشرف ، والأفضل ، ومورة . قال القاضي : وكل ما فيه تفخيم وتعظيم . روى مسلم في صحيحه ، عن

سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسمين غلامك يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجاحاً ولا أفلاح ، فإنك تقول : أئمه هو ، فلا يكون ، وفي التحفة : وفي معنى هذا مبارك ، ومفلح ، وخير ، وسرور ، ونعمة وما أشبه ذلك ، فإن المعنى الذى ذكره له النبي صلى الله عليه وسلم التسمية بتلك الأربعة موجود فيها ، فإنه يقال : أعندك سرور ، أعندك نعمة ، فيقول : لا ، فقتسمز القلوب من ذلك ، وتقطير به ، وتدخل في باب المنطق المكروه .

وفي الحديث : أنه كره أن يقال خرج من عند برة مع أن فيه معنى آخر يقتضى النهى ، وهو تزكية النفس بأهه مبارك ، ومفلح .

وقد لا يكون كذلك ، كما رواه أبو داود في سننه . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تسمى برة . وقال : لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم . وفي سنن ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، أن زينب كان اسمها برة فقيل تزكى نفسها فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب . ومنها التسمية بأسماء الشياطين كخنزب ، والولهان ، والأعور ، والأجدع .

قال الشعبي عن مسروق : لقيت عمر بن الخطاب ، فقال من أنت ؟ قلت : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الأجدع شيطان ، وفي سنن ابن ماجه ، وزيارات عبد الله في مسند أبيه ، من حديث أبي بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان ، فاتموا وسواس الماء . وشكا إليه عثمان بن أبي العاصي ، من وسواسه في الصلاة فقال : ذلك شيطان يقال له خنزب وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، عن أبيه : أن رجلا كان اسمه الحباب ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ، وقال الحباب شيطان .

ومنها أسماء الفراعنة ؛ والجبابرة كفرعون وقارون وهامان والوليد ، قال عبد الرزاق في الجامع : أخبرنا معمر عن الزهري ، قال : أراد رجل أن يسمي ابنه الوليد ، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : أنه سيكون رجل يقال له الوليد ، يعمل في أمته يعمل فرعون في قومه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشتد عليه الاسم القبيح ، ويكرهه من الأشخاص والأماكن والقبائل والجبال ، حتى إنه مر في مسير له بين جبلين ، فقال : ما اسمهما ؟ فقيل : فاضح ومخز ، فعدل عنهما ، ولم يمر بينهما ! وكان عليه السلام شديد الاعتناء بذلك .

ومن تأمل السنة ، وجد معاني الأسماء مرتبطة بها حتى كأن معانيها مأخوذة منها ، وكأن الأسماء مشتقة من معانيها ، فتأمل قوله عليه الصلاة والسلام : أسلم سلمها الله ، وغفار غفر الله لها ، وعصية عصت الله . وقوله لما جاء سهيل بن عمرو يوم الصلح : سهل أمركم ، وقوله لبريدة لما سأله عن اسمه ، فقال بريد . قال : يا أبا بكر ، برد أمرنا ، ثم قال : ممن أنت ؟ قال من أسلم ، فقال : لأبي بكر سلمنا : ثم قال ممن قال : من سهم ، قال خرج سهمك ، ذكره أبو عمر في استذكاره . حتى أنه كان يعتبر ذلك في التأويل : فقال : رأيت كأننا في دار عقبة بن رافع ؛ فأنتينا برطب من رطب بن طاب ، فأولت العاقبة لنا في الدنيا والرفعة لنا ؛ وأن ديننا قد طاب

وإذا أردت أن تعرف تأثير الأسماء في مسمياتها ، فتأمل حديث ابن المسيب عن أبيه ، عن جده ، قال : أتيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ؟ قلت : حزن ، فقال : أنت سهل ، فقال : لا أغير اسماً معانيه أبي . قال ابن المسيب : فإزالت تلك الحزونة فينا بعد . رواه البخاري في صحيحه . والحزونة الظلمة ، ومنه أرض حزونة وأرض سهلة .

وتأمل ما رواه مالك في الموطأ ؛ عن يحيى بن سعيد : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال لرجل : ما اسمك ؟ قال جرة . قال : ابن من ؟ قال ابن

شهاب . قال من ؟ قال : من الحرقة . قال : أين مسكنك ا قال : بحرة النار .
قال : بأيتها ؟ قال : بذات لظى ، قال عمر : أدرك أهلك فقد هلكوا واحترقوا .
فكان كما قال عمر . انتهى .

ويحرم التسمية بملك الأملاك ، وسلطان السلاطين ، وشاهنشاه ، فقد ثبت
في الصحيحين ؛ من حديث أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال
إن أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك ، وفي رواية أخنى بدل أخنع .
وفي رواية لسلم : أغيظ رجل عند الله يوم القيامة ، وأخبثه رجل ، كان يسمى
ملك الأملاك . لا ملك إلا الله . ومعنى أخنع وأخنى أوضع . وقال ابن القيم
رحمه الله : وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضى القضاة ، وحاكم الحكام ،
فإن حاكم الحكام في الحقيقة هو الله وقد كان جماعة من أهل الدين يتورعون
عن إطلاق لفظ قاضى القضاة وحاكم الحكام ، قياساً على ما يفيضه الله ورسوله
من التسمية بملك الأملاك . وهذا محض القياس .

قال : وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس ، وسيد الكل ، كما يحرم بسيد
ولد آدم . فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فهو
سيد ولد آدم . فلا يحل لأحد أن يطلق على غيره ذلك ، انتهى .

ويحرم التسمية بما لا يليق إلا بالله كقدوس ، والبر ، وخالق ، ورحمان ،
لأن معنى ذلك لا يليق بغير الله تعالى .

وقال ابن القيم : وما يمنع تسمية الإنسان به ، أسماء الرب تبارك وتعالى ،
فلا يجوز التسمية بالأحد ، والصمد ، ولا بالخالق ، ولا بالرازق ، وكذلك سائر
الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى . ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر ، والظاهر ،
كما لا يجوز تسميتهم بالجبار ، والمتكبر ، والأول ، والآخر ، والباطن ، وعلام
الغيب . انتهى . عن أبي شريح ، إنه كان يكنى أبا الحكم ، فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم : إن الله هو الحكم وإليه الحكم ، فقال : إن قومي إذا اختلفوا

في شيء أتوني فحكمت فرضى كلا الفريقين » فقال : ما أحسن هذا ، فإلك من الولد ؟ قلت : شريح ومسلم وعبد الله ، قال فمن أكبرهم ؟ قلت شريح . قل : فأنت أبو شريح . رواه أبو داود وغيره .

قال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كمبد العزى ، وعبد عمرو ، وعبد على ، وعبد السكبة ، ومثله عبد النبی ، وعبد الحسين ، وعبد المسيح قال ابن القيم : وقوله صلى الله عليه وسلم أنا ابن عبد المطلب ، فليس من باب إنشاء التسمية بل من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى ، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم ، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء . قال رحمه الله : وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع والبصير ، والرؤوف ، والرحيم ، فيجوز أن يخبر بها نبيها عن الخلق ، ولا يجوز أن ينسب بها على الإطلاق ، بحيث ، يطلق عليه ، كما يطلق على الرب تعالى .

قال وما يمنع منه التسمية بأسماء القرآن وسوره ، مثل : طه ، ويس ، وحم . وقد نص مالك على كراهة التسمية بياسين ، ذكر السهلي . وأما ما ذكره العوام : أن يس وطه من أسماء النبي عليه الصلاة والسلام ، فغير صحيح ، ولا حسن ، ولا مرسل ، ولا أثر عن صحابي . وإنما هذه الحروف مثل : ألم وحم وآل ونحوها ، انتهى .

ويحرم أن يقال لمنافق أو كافر : ياسيدي . ويستحب تغيير الاسم القبيح . لما ورد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير اسم عاصية وقال : أنت جميلة .

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة : أن زيب كان اسمها برة ، فقيل تركي نفسها ، فبماها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب . وفي سنن أبي داود ، من حديث ابن المسيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا ، السهل

بوظأ ويمتهن . قال سميد : فظننت أنه سيمصينا بعده حزونه .

وروى أبو داود في سننه ، عن أسامة بن أخدرى : أن رجلا كان يقال له أصرم . كان في نفر الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ما اسمك ؟ قال : أصرم . قال : بل أنت زرعة . قال أبو داود : وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسم الماص ، وعزيز ، وعقلة ، وشيطان ، والحكم ، وغراب ، وشهاب ، وحباب ، فسماء هاشميا ، وسمى حربا سلميا ، وسمى المضطجع المنبث ، وأرضا يقال لها عفرة : خضرة ، وشعب الضلالة ، سماء شعب الهدى ، وبنو الزنية سمام بنو الرشدة ، وسمى بنو مغوبة : بنو رشدة . قال أبو داود : ثركت أسانيدھا للاختصار ، وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم المدينة ، وكان يثرب فسمها طيبة ، كما في الصحيحين عن أبي حميد . قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، فقال : هذه طيبة . ولأبأس ، بالكسكى كآبى فلان وأبى فلانة ، وأم فلان وأم فلانة . وتباح تكنية الصغير ، في الصحيحين من حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا ، وكان لي أخ يقال له : أبو حمير ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا جاء يقول له يا أبا حمير ما فعل النفر ، وكان أنس يكسكى قبل أن يولد له ، بأبى حمزة ، وأبو هريرة كان يكسكى بذلك ولم يكن له ولد إذ ذاك . وأذن النبي صلى الله عليه وسلم لمائشة أن تكسكى بأم عبد الله ، وهو عبد الله ابن الزبير ، وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر ، هذا هو الصحيح لا الحديث الذى روى أنها سقطت من النبي صلى الله عليه وسلم سقطا فسماء عبد الله وكنائها به ، فإنه حديث لا يصح ، قاله في التحفة . وقال : ويجوز تكنية الرجل الذى له أولاد بنير أولاده . ولم يكن لأبى بكر ابن اسمه بكر ، ولا لعمر ابن اسمه حفص ، ولا لأبى ذر ابن اسمه ذر ، ولا لخالد ابن الوليد ابن اسمه (٤) — الأسئلة والأجوبة ج ٣)

سليمان . وكان يكنى أبا سليمان . والكنية نوع تكثير وتفضيم للمكنى وإكرام له ، كما قال الشاعر :

أكنيه حين أناديه لأكرمه . لا ألقبه بالسوء القلب

وفي الإقناع وشرحه : ولا ينكر التكنى بأبي القاسم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم . وصوبه في تصحيح الفروع . قال : وقد وقع فعل ذلك من الأعيان ، ورضاهم به يدل على الإباحة . وقال في الهدى : والصواب أن التكنى بكنيته ممنوع ، والمنع في حياته أشد ، والجمع بينهما ممنوع منه . اهـ . فظاهره التحريم ، وبؤيده حديث : « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » اهـ ، ومن لقب بما يصدقه خمله جاز .

ويحرم من الألقاب ما لم يقع على مخرج صحيح لأنه كذب ، ولا بأس بترخيم الإسم المنادى كقوله صلى الله عليه وسلم لزوجته الصديقة بنت الصديق : « يا عائش » بحذف التاء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لبنته فاطمة الزهراء : يا فاطم . ولا بأس بتصغير الإسم مع عدم أذى بذلك ، كتصغير أنس إلى أنيس ، إذ قد يراد بالتصغير التمجيد والتعظيم . ولا يقل سيد رقيقه يا عبدي ، ولا لأمته يا أمتي . وفي الحديث الصحيح : ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي . والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(٤)

كتاب الجهاد

س ٢٣ : نسكلم عن فضل الجهاد وحكمه وتعريفه ، ولماذا ختم به العبادات ؟
واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : الجهاد مشتق من الجهد وهو المشقة ، يقال : أجهد دابته إذ حمل عليها
في السير فوق طاقتها . وقيل وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع . يقال جهد
في كذا أي جد فيه وبالع . ويقال : اجهد جهدك في الأمر أي ابلغ غايةك .
قال تعالى : (جاهدوا في الله حق جهاده) (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) أي
بالقوا في الدين ، واجتهدوا فيها . وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار .

وختم به العبادات لأنه أفضل تطوع البدن ، وعده بعضهم ركناً سادساً
لدين الإسلام ، فلذا أورده بعد الأركان الخمسة ، وهو ذروة سنام الإسلام ،
وموجب الهداية وحقيقة الإخلاص والزهد في الدنيا ، ومنازل أهله أعلى المنازل
في الجنة ، كما لهم الرفعة في الدنيا فهم الأعلىون في الآخرة .

قال تعالى : (إِنْ اللَّهَ اشْتَرَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسُهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ
جَنَّةٌ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبِشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ
بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وقال : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله
بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم)
آية . وقال : (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون
رحمة الله والله غفور رحيم) وقال تعالى : (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله

أموالنا بل أحياء عند ربهم يرزقون ؛ فرحين بما آتاهم الله من فضله) الآيات :
وقال عز من قائل : (الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشرهم برحمة منه) الآية . وروى
البخارى ومسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه ، سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد
في سبيل الله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور . ليجل الجهاد أفضل من الحج ،
ولهما عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل ؟
قال : الإيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال الجهاد في سبيله ، وعن أنس رضى
الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لندوة أو روحة في سبيل الله
خير من الدنيا وما فيها ، رواه البخارى ومسلم ، ولهما أيضاً عن أبي سعيد
الخدري ، رضى الله عنه قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله ، أى الناس أفضل ؟ قال : مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ،
وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بى وجهاد فى سبيلى وتصدق
برسلى فهو على ضامن أن أدخله الجنة ، أو أرجعه إلى مسكنه الذى خرج منه
ثالثاً ما نال من أجر أو غنيمة ، والذى نفس بيده ما من كلم يكلم في سبيل
الله إلا جاء يوم القيامة كهيئة يوم يكلم ، لونه لون دم ، وريحه ريح مسك ،
والذى نفس محمد بيده ، لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلف سرية تغزو
في سبيل الله أبداً ولكن لا أجد سعة فأحملهم ، ولا يجدون سعة ويشق عليهم
أن يعطوا عني ، والذى نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ،
ثم أغزو فأقتل ، رواه مسلم . وعن معاذ رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : من قاتل فوق ناقة وجبت له الجنة ، ومن جرح جرحاً في سبيل الله
تعالى أو نكس نكبة فإنها تحيى يوم القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران

حوريمها المسك ، رواه أبو داود والترمذى ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال :
مر رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عينة من ماء عذبة ،
فأعجبته فقال : لو أنزلت الناس وأقت في هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستأذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله
أفضل من مقامه في بيته سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم
الجنة ، اغزوا في سبيل الله ، من قاتل في سبيل الله ، فإنا نأقده ، فإنا نأقده له الجنة
رواه الترمذى . وعن معاذ رضى الله عنه قال : قيل يا رسول الله ، ما يعدل
الجهاد في سبيل الله ؟ قال . لا نستطيعونه . فأعاده عليه مرتين أو ثلاثاً كل
ذلك ، وهو يقول لا نستطيعونه ، ثم قال . مثل الجهاد في سبيل الله ، كمثل
القائم القانت بآيات الله ، لا يفتر من صلاة ، ولا صيام ، حتى يرجع الجاهد في
سبيل الله ، وعنه صلى الله عليه وسلم قال : أن في الجنة مائة درجة ، أعدها الله للمجاهدين
في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، رواه البخارى . وعن
أبي موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام :
إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . وعن عبد الرحمن بن جببر رضى الله
عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله
فتمسه النار .

وحكمه فرض ، لقوله تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) وقوله تعالى :
(وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) وقوله تعالى : (انفروا خفافاً
وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) . وقال تعالى : (إلا تنفروا
يعذبكم الله عذاباً أليماً) .

وهو فرض على الكفاية إذا قام به من يكفى سقط عن الباقي لقوله تعالى :
(لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله
بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة ،

وكلا وعد الله الحسن). ولو كان فرضاً على الجميع ما وعد ناركه الحسن. وقال تعالى: (وما كان للمؤمنون لينفروا كافة): ولأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبعث السرايا، ويقيم هو وأصحابه، ولأنه لو فرض على الأعيان لاشتغل الناس به عن العارة، وطلب المماش والعلم فيؤدى إلى خراب الأرض، وهلاك الخلق، وتأتى المواضع التى يكون فيها الجهاد فرض إن شاء الله.

* * *

ص ٢٤: مامعنى الكفاية فى الجهاد، ما حكمه فى حق غيرهم؟ وهل هنا عبارة توضح فرض الكفاية؟ واذكر لذلك بعض الأمثلة.

ج: معنى الكفاية فى الجهاد، أن ينهض قوم يكفون فى قتالهم، إما أن يكون جنداً لهم دواوين من أجل ذلك، أو يكونوا أعدوا أنفسهم له تبرعاً، بحيث إذا قصد المدو حصلت المنفعة بهم، ويكون فى التفور من يدفع عنها. ويبحث فى كل سنة جيشاً يغيرون على المدو فى بلادهم.

ويسن الجهاد فى حق غير الكافرين بتأكّد، لحديث أنى داود عن أنس مرفوعاً: ثلاث من أصل الإيمان: الكف عن قال لا إله إلا الله، لانكفره بذنّب، ولا يخرج عن الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثى الله، حتى يقاتل آخر أمتى الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار. رواه أبو داود.

وفرض الكفاية هو ما قصد حصوله من غير شخص معين، فإن لم يوجد إلا واحداً تعين عليه كرد السلام، والصلاة على الجنّازة من المسلمين.

ومن ذلك الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس غالباً الدينية والدينيوية، البدنية والمالية، كالزراع والفرس ونحوها، لأن أمر الماد والمماش، لا ينتظم إلا بذلك، فإذا أقام بذلك أهله بنية التقرب، كان طاعة، وإلا فلا.

ومن ذلك إقامة الدعوة إلى دين الإسلام ودفع الشبه بالحجة، والسيف إلى عائد لقوله تعالى: (وجادلهم بالتى هى أحسن).

ومن ذلك سد البثوق وحفر الأنهار والآبار وتنظيفها ، وعمل القناطر والجسور والأسوار وإصلاحها ، وإصلاح الطرق والمساجد لموم حاجة الناس إلى ذلك .

ومن ذلك الفتوى ، وتعليم الكتاب والسنة ، وسائر علوم الشريعة ، كاللغة وأصوله ، والتفسير والفرائض وما يتعلق به من حساب ونحو ، ولغة وتصريف وقرآات ، وعكس العلوم الشرعية علوم محرمة أو مكروهة .



م ٢٥ : نكلم بوضوح عن شروط وجوب الجهاد ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ، واذكر ما تستحضره ممن لا يجب عليه .

ج : بشرط خمسة : أحدها التكليف ، فلا يجب على صبي ولا على مجنون ، لما روى على كرم الله وجهه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق وروى عروة بن الزبير قال : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فراً من أصحابه استصفرهم . منهم عبد الله بن عمر ، وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة ، وأسامة بن زيد ، والبراء بن عازب ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعراة ابن أوس ، ورجل من بني حارثة ، فحملهم حرساً للذراري والنساء .

الثاني : السلامة من الضرر ، لقوله تعالى : (غير أولى الضرر) وهو الحمى والعرج ، والمرض والضعف ، لقوله تعالى : (ليس على الأعشى حرج ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج) ، وقوله تعالى : (ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج) .

ولأن هذه الأعذار تمنع من الجهاد ، ومن في بصره سوء أو شيء يمنعه من رؤية عدوه ، وما يقيه من السلاح لم يازمه الجهاد ، لأنه في معنى الحمى في عدم إمكان القتال ، وإن لم يمنعه من ذلك لم يسقط عنه فرضه .

ويجب على الأعشى الذى يبصر فى النهار دون الليل ، وعلى الأعور لأنها
يمكنان من القتال . ولا يجب على أقطع اليد أو الرجل ، لأنه إذا سقط عن
الأعرج ، فلاقطع أولى ، ولأنه يحتاج إلى الرجلين فى المشى ، واليدين ليتقى بأحدهما
ويضرب بالأخرى .

وكذا لا يلزم الأشل ، ولا من قطع منه ما يذهب بذهابه نفع اليد أو الرجل ،
لأنه ليس بصحيح

الثالث : الحرية : فلا يجب على العبد لقوله تعالى : (ولاعلى الذين لا يجدون
ما ينفقون حرج) . والعبد لا يجد ما ينفق ، ولأنه عبادة تتعلق بقطع مسافة ، فكمن
يجب على العبد ؟ ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيع الحر على الإسلام
والجهاد ، ويباع العبد على الإسلام لا الجهاد .

الرابع : الذكورية ، فلا يجب على المرأة ، لما روى عن عائشة أنها قالت :
قلت يا رسول الله : على النساء جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج
والعمرة . رواه أحمد وابن ماجه . واللفظ له إسناده صحيح وأصله فى الصحيح ،
ولأن الجهاد هو القتال ، والمرأة ليست من أهله ، لضفها وخورها ، ولهذا لما
رأى بعض الشعراء امرأة مقتولة ، قال الشاعر :

إن من أكبر الكبائر عندى قتل بيضاء حرة عطبول
كتب للقتل والقتال علينا وعلى الفانيات جر الذبول
ولا يجب الجهاد على الخنثى المشكل ، لأنه يجوز أن يكون امرأة ، فلا يجب
بالشك .

الخامس : الاستطاعة ، لأن غير المستطيع عاجز ، والمعجز ينفى الوجوب ،
والمستطيع هو الصحيح الواجد بملك ، أو بذل إمام ما يكفيه ، ويكفى أهله فى
غيثه ، لقوله تعالى : (ولاعلى الذين لا يجدون ما ينفقون حرج) الآية . وفى
الكافي : الاستطاعة وجدان الزاد والسلاح وآلة القتال انتهى .

وأن يجد مع بعد محل جهاد مسافة قصر فأكثر من بلده ما يحمله لقوله تعالى :
(ولاعلى الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه) ولا تعتبر
الراحلة مع قرب المسافة . ويعتبر أن يكون ذلك فاضلا عن قضاء دينه ، وأجرة
حسنة ، وحوائجه كالخج .

قال الشيخ : الأمر بالجهاد منه ما يكون بالقلب ، والدعوة والحجة ، والبيان
والرأى والتدبير والبدن ، فيجب بقاية ما يمكنه .



س ٢٦ : ما أقل مايفعل من الجهاد فى العام الواحد ؟ وماهى المواضع التى يتعين
فيها الجهاد ؟ وتكلم عما إذا دعت الحاجة لتأخير القتال .

ج : أقل مايفعل الجهاد مرة فى كل عام مع القدرة عليه ، لأن الجزية تجب
على أهل الذمة فى كل عام مرة ، وهى بدل النصرة ، فكذلك مبدلها وهو
الجهاد . إلا لعذر ، بأن دعت الحاجة إلى تأخيره ؛ ولضعف المسلمين من عدد أو
عدة ، أو مانع فى الطريق من قلة علف ، أو قلة ماء فى الطريق ، أو انتظار مدد
يستعين به الإمام ونحو هذا ، فيجوز تركه بهدنة ، وبغيرها ، لأن النبى صلى الله
عليه وسلم صالح قريشاً عشر سنين ، وأخر قتالهم حتى نقصوا العدد ، وأخر قتال
قبائل العرب بنير هدنة . فإن دعت الحاجة إليه أكثر من مرة فى عام فعمل لأنه
فرض كفاية ، فوجب منه ما تدعو الحاجة إليه .

ويتعين الجهاد إذا حضر صف القتال لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا
لقيتم فئة فاثبتوا) وقوله تعالى : (إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار) .

وإذا حصر هو أو حصر بلده عدو أمين عليه إن لم يكن عذر للآتين .
ويعتبر عليه إذا احتيج إليه فى القتال ؛ أو استغفره الإمام أو نائبه ؛ ولم

يكن له عذر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : وإذا استغفرتم فانفروا . متفق عليه .

• • •

ص ٢٧ : تكلم بوضوح عن قتال من تقبل منهم الجزية ، ومن لا تقبل منهم واذكر ما استحضره من الأدلة الدالة على أنه يجب قتال الكفار ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث المؤيدة لها ، وبما استدل من قال : إنهم لا يقاتلون إلا دفاعاً قط ، واذكر ما استحضره من أقوال العلماء حول هذه المسألة .

ج : يقاتل من تقبل منهم الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا أو يبدلوا الجزية بشرطه . لقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا للكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . ويقاتل من لا تقبل منهم الجزية حتى يسلموا .

وإليك الأدلة الدالة على أن الكفار يجب قتالهم ، ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث المؤيدة لها . قال الله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) . قال البغوي رحمه الله : وقاتلوهم يعني للمشركين ، حتى لا تكون فتنة أى شرك ، يعنى قاتلوهم حتى يسلموا ، فلا يقبل من الوثني إلا الإسلام ، فإن أئى قتل ، ويكون الدين أى الطاعة والعبادة لله وحده ، فلا يعبد شئ دونه اه . وقال تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله) .

قال الضعفاك عن ابن عباس : وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، يعنى لا يكون شرك ، وكذا قال أبو العالية ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم . وقال تعالى : (فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد) .

قال ابن كثير رحمه الله : لا تكتفوا بمجرد وجدانكم لهم ، بل اقصدوهم بالحصار فى معاقلم وحصونهم ، والرصد فى طرقهم ومسالكهم ، حتى تضيقوا

عليهم الواسع ، وتضطروهم إلى القتل أو الإسلام ، ولهذا اعتمد الصديق رضي الله عنه ، في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها . وقال تعالى : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون) . وقال : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم) الآية .

قال ابن كثير : أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بجهاد الكفار والمنافقين ، والفاظة عليهم ، إلى أن قال : وقد تقدم عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب أنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة أسياف ، سيف للمشركين (فإذا انسأخ الأشهر الحرم ، فاقتلوا المشركين) . وسيف لكفار أهل الكتاب ، (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . وسيف للمنافقين ، (جاهد الكفار والمنافقين) . وسيف للبقاء ، (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) . ١ هـ . وقال تعالى : (الر ، كتاب أنزلناه إليك لنخرج الناس من الظلمات إلى النور) .

قل في فتح التدير على الآية : لتخرجهم من ظلمات الكفر والجهل والضلالة إلى نور الإيمان والعلم والهداية . جعل الكفر بمنزلة الظلمات ، والإيمان بمنزلة النور على طريق الاستمارة ، واللام في لتخرج للفرض والغاية ، وقال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجدا فيكم غلظة) .

قال ابن كثير على هذه الآية : أمر الله تعالى المؤمنين أن يقاتلوا الكفار أولاً فاولاً ، الأقرب ، فالأقرب إلى حوزة الإسلام ، ولهذا بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال المشركين في جزيرة العرب ، فلما فرغ منهم وفتح الله عليه مكة والمدينة والطائف واليمن واليمامة ، وهجر وخيبر وحضرموت ، وغير

ذلك من أقاليم جزيرة العرب ، ودخل الناس من سائر أحياء العرب في دين الله أفواجا ، شرع في قتال أهل الكتاب ، فتجهز لغزو الروم الذين هم أقرب الناس إلى جزيرة العرب ، وأدلى الناس بالدعوة إلى الإسلام لأنهم أهل كتاب خباغ تبوك ثم رجع لأجل جهد الناس ، وجذب البلاد وضيق الحال ، وذلك سنة ٩ من هجرته عليه السلام .

ثم اشتغل في السنة العاشرة بحجة الوداع ، ثم عاجلته المنية صلوات الله وسلامه عليه ، بعد حجته بأحد وثمانين يوماً ، فاختره الله لما عنده .

وقام بالأمر بعده ، وزيره وصديقه وخليفته ، أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، إلى أن قال : ثم شرع في تجهيز الجيوش الإسلامية إلى الروم عبدة الصليبان ، وإلى الفرس عبدة النيران ، ففتح الله بركة سفارته البلاد . وأرغم أنف كسرى وقيصر ومن أطاعهما من العباد ، وأنفق كنوزهما في سبيل الله ، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تمام الأمر على يدي وصيه من بعده ، وولي عهده الفاروق الأواب شهيد الحراب عمر بن الخطاب . فأرغم الله به أنوف الكفرة الملحددين ، وقع الطغاة والمناقين ، واستولى على الممالك شرقاً وغرباً .

ثم لما مات شهيداً ، وقد عاش حميداً أجمع الصحابة من المهاجرين والأنصار ، على خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان شهيد الدار ، فكسا الإسلام حلة رياسة سابعة ، وأمدت في سائر الأقاليم على رقاب العباد حجة الله البالغة ، فظهر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، وعلت كلمة الله وظهر دينه ، وبلغت الملة الحنيفية ، من أعداء الله غاية مآربها . وكلموا أمة انتقلوا إلى من بعدهم ، ثم الذين يلونهم من العتاة الفجار امتثالاً ، لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ، وقوله تعالى : (وليعبدوا فيكم غلظة) . إلى أن قال :

وفي الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنا الضعوك القتال
بمعنى أنه ضحوك في وجهه وليه ، قتال لهامة عدوه ، انتهى . ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
وقال تعالى : (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) ، وقال تعالى :
(انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير
لكم إن كنتم تعلمون) ، وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم
انفروا في سبيل الله اثباتكم إلى الأرض) الآية ، وقال تعالى : (إلا تنفروا يعذبكم
عذاباً أليماً) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، خذوا حذركم فانفروا ثبات
أو انفروا جميعاً) أى انفروا لقتال العدو جماعات متفرقات ، أو جميعاً جيشاً
واحداً . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة
وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون) وقال تعالى : (يا أيها النبي حرّض المؤمنين
على القتال) وقال تعالى : (وجاهدوا في الله حق جهاده) . وأما الأدلة من السنة
فأكثر من أن تحصر ، فتذكر طرفاً منها :

فعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم ،
إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله تعالى : رواه البخارى ومسلم .

وعن سليمان بن بريدة . عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من
المسلمين خيراً . ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ،
اغزوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين
فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأيّهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم :
ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من

حارم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلمهم ما للمهاجرين ،
وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون
كأعراب المسلمين ، يجري عليهم الذي يجري على المسلمين ، ولا يكون لهم في
الفيء والفنينة شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ،
فإن أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فاستمغن بالله عليهم وقاتلهم .
الحديث رواه أحمد ومسلم .

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا غزينا قوما لم يكن يفزو
بنا حتى يصبح ، فإن سمع أذاناً كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم ،
الحديث متفق عليه . وعنه رضى الله عنه ، من النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسول
الله وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا
ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على
للمسلمين ، رواه أصحاب السنن ، وفي الحديث الذي أخرجه مسلم عن عياض بن
حمار الجاشعي : وقاتل بمن أطاعك من عصاك .

وعن سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم
فبيعتناهم ، وكان شعارنا تلك الليلة أمت أمت . رواه أبو داود ، وروى ابن عمر
رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بعثت بين يدي الساعة
بالسيف حتى يعبد الله وحده ، ولا يشرك به شيء ، وجعل الصغار والنزل على
من خالف أمري .

وعن ابن عوف قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ،
فكتب إليّ ، إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه
وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنعامهم نسق على لئاء ، فقتل مقاتلتهم .

وسبى ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرة بنت الحارث . حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن صفوان بن عسال قال : بمننا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : ميروا باسم الله قاتلوا من كفر بالله ، ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً : رواه أحمد وابن ماجه ، وعن الصمب بن جثامة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون ، فيصاب من نسائهم وذراريهم ، قال : هم منهم . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن أبي أيوب قال : لما نزلت فينا ممشر الأنصار ، لما نصر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأظهر الإسلام قلنا : هلم نقيم في أموالنا ونصلحها ، فأنزل الله تعالى : (وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) فالإناء بأيدينا إلى التهلكة ، أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد ، رواه أبو داود .

وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار . رواه أبو داود .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال : اخرجوا باسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ، ولا تغلوا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان ، ولا أصحاب الصوامع ، رواه أحمد . وعن عصام المزني قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث السرية يقول : إذا رأيتم مسلحاً أو سمعتم منادياً فلا تقتلوا أحداً . رواه الخمسة إلا النسائي . وعن حمزة بن جندب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا شيوخ المشركين واسبقوا شرخهم أي صبيانهم . رواه الترمذي وأبو داود .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده

لولا أن رجلا لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجد ما أحملهم عليه ؛
 ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله . والذي نفسي بيده لو ددت أن أقتل في
 سبيل الله ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل ، متفق عليه .
 وعن عبادة بن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداة الربيع ،
 وفي الرجعة الثالث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذي . وفي رواية : كان إذا
 أغار في أرض العدو نفل الربيع ، وإذا أفل راجعاً وكل الناس نفل الثالث .
 الحديث رواه أحمد .

وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جاهدوا
 المشركين بأموالكم وأنفسكم وأيديكم وأسفتكم رواه أحمد وأبو داود ، وعن
 عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من
 أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأم حتى يقاتل آخرهم الدجال . رواه
 أبو داود . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ، قال :
 أين علي ؟ فقيل يشتكي عينيه ؛ فأمر فدعا له ، فبصق في عينيه ، فبرئ مكانه حتى
 كان لم يكن به شيء ، فقال : نقاتلهم حتى يكوئوا مثلنا ، فقال : على رسلك حتى
 تنزل بساحتهم ، ثم أدعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يحب عليهم . الحديث متفق عليه .

عن أبي موسى قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الرجل
 يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في
 سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله ، متفق
 عليه ، وفي رواية : والرجل يقاتل حمية ، وفي رواية : والرجل يقاتل غضباً .

وعن أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، أنه قال : كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت
 عبادة بن الصامت ، رضي الله عنه ، فدخل عليها ذات يوم فأطعمته ثم جلست
 تغلي رأسه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم استيقظ وهو يضحك ،

قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ، فقال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة ، أو مثل ملوك على الأسرة شك أيهما قال ، قالت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعا لها . ثم وضع رأسه فنام ، ثم استيقظ وهو يضحك قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ، كما قال في الأولى ، قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : أنت من الأولين . فركبت أم حرام البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، رضى الله عنهما ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر ، فهلكت . أخرجه البخاري ومسلم .

قال في شرح صحيح البخاري : كان عمر رضى الله عنه ، قد منع المسلمين من الغزو في البحر شفقة عليهم ، واستأذنه معاوية في ذلك ، فلم يأذن له ، فلما ولي عثمان رضى الله عنه استأذنه فأذن له . وقال : لا تنكروا أحدا ، من غزاه طائعا فاحمله . فدار في جماعة من الصحابة ، منهم أبو ذر وعبادة بن الصامت ، ومعه زوجته أم حرام بنت ملحان ، وشداد بن أوس وأبو الدرداء في آخرين ، وهو أول من غزا الجزائر في البحر . ولما أراد الخروج منها قدمت أم حرام بشفة لتركبها ، فسقطت عنها فانت هناك ، انتهى من عمدة القارى باختصار .

وقد وردت أحاديث تفيد إثم ترك الجهاد مؤيدة مما سبق . منها ما ورد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم . رواه أبو داود . وغيره من طريق إسحاق بن أسيد زهري مصر . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات ولم يغزوا ، ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من النفاق . رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم يغز ،

أو يجهز غازيا ، أو يخلف غازيا في أهله بخير ، أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة .
رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعن أبي بكر رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : مترك قوم الجهاد إلا عهمم الله بالمذاب . رواه الطبراني
بإسناد حسن .

وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفيه ثلثة . رواه الترمذى وابن
ماجه ، كلاهما من رواية إسماعيل بن رافع ، عن سمى عن أبي صالح عنه ، وقال
الترمذى : حديث غريب اه .

أحاديث أخرى مؤيدة لما سبق : عن أنس رضي الله عنه ، قال : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بأم سليم ونسوة معها من الأنصار يستقين
للماء ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذى وصححه .

وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام ، وأداوى لهم الجرحى ،
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ، وعن الربيع بنت معوذ قالت :
كنا نفرز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم ، ونخدمهم ونرد القتلى
والجرحى إلى المدينة . رواه أحمد والبخارى .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم ؟
قال : نعم . فلما وليت دعاني ، فقال : لا تقاثلهم حتى ندعوهم إلى الإسلام ،
رواه أحمد ، وقيل : إن الكفار لا يقاثلون إلا دفاعا فقط ، واستدل أهل هذا
القول بآيات منها : قوله تعالى : (لا إكراه في الدين) .

قال ابن كثير على هذه الآية : وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه
الآية محمولة على أهل الكتاب ومن دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل ، إذا
يذلوا الجزية ، وقال آخرون : بل هي منسوخة بآية القتال ، وأنه يجب أن يدعى

جميع الأمم إلى الدخول في الدين الحنيف دين الإسلام ، فإن أبي أحد منهم الدخول ، ولم يتقيد له أو يبذل الجزية قوتل حتى يقتل .

وقال الشوكاني على تفسير هذه الآية : قد اختلف أهل العلم في قوله تعالى . (لا إكراه في الدين) على أقوال الأول أنها منسوخة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أكره العرب على دين الإسلام وقاتلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ، والناسخ لها قوله تعالى : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين) . وقال : (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) .

وقد ذهب إلى هذا كثير من المفسرين إلى أن قال : وقد وردت هذه القصة من وجوه حاصلها ما ذكره ابن عباس مع زيادات ، تنضم أن الأنصار قالوا : إنما جعلناهم على دينهم ، أي دين اليهود ، ونحن نرى أن دينهم أفضل من ديننا ، وأن الله جاء بالإسلام فلنكرههم ، فلما نزلت خير الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، ولم يكرههم على الإسلام إذا اختاروا البقاء على دينهم وأدوا الجزية . واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية . وفي سبب نزولها أخرج البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أتتني أمي رغبة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم أصلها ؟ قال : نعم . فأنزل الله فيها (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) وأخرج أحمد والبخاري والحاكم وصححه عن عبد الله بن الزبير قال : قدمت قتيلة على ابنتها أسماء بنت أبي بكر ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، قدمت على ابنتها بهدايا ، فأبت أسماء أن تقبل منها ، أو تدخلها منزلها ، حتى أرسلت إلى عائشة أن سلى عن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته ، فأمرها أن تقبل هداياها وتدخلها منزلها ، فأنزل الله (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية .

وقال ابن كثير رحمه الله : لا ينهاكم عن الإحسان إلى الكفرة الذين لا يقاتلونكم : كالنساء والضعفة منهم . وقال في فتح القدير : قال زيد : كان هذا في أول الإسلام عند المواقعة وترك الأمر بالقتال ؛ قال قتادة : نسخها (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقيل : هذا الحكم كان ثابتاً في الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، فلما زال الصلح لفتح مكة نسخ الحكم . وقيل خاصة في خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعده وبعثه عهد ، قاله الحسن ، وقال مجاهد : هي خاصة في الذين آمنوا ولم يهاجروا ، وقيل : هي خاصة بالنساء والصبيان ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تمتدوا إن الله لا يحب המתدين) .

قال البغوي رحمه الله : كان في ابتداء الإسلام أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ، بالسكف عن قتال المشركين ، ثم لما هاجروا إلى المدينة ، أمره بقتال من قاتله منهم بهذه الآية ، وقال الربيع بن أنس : هذه أول آية نزلت في القتال ، ثم أمره بقتال المشركين كافة ، قاتلوا ولم يقاتلوا يقول القاتل المشركين ، فصارت هذه الآية منسوخة بها . وقيل نسخ بقوله : (اقاتلوا المشركين) قريب من سبعين آية ٨١٠ .

وفي فتح القدير : وقال جماعة من السلف : إن المراد بقوله (الذين يقاتلونكم) من عدا النساء والصبيان والرهبان ونحوهم .

وقال في فتح البين : في مقاصد القرآن على قوله تعالى : (وقاتلوا من حيث تفتنونهم) الآية . المعنى : وقاتلوا من حيث وجدتموهم وأدركتموهم في الحل والحرم ، وإن لم يقدروكم ، وتحقيق القول : إن الله تعالى أمر بالجهاد في الآية الأولى ، بشرط إقدام الكفار على القتال ، وفي هذه الآية أمرهم بالجهاد معهم ، سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا ، واستثنى منه المقاتلة عند المسجد الحرام ، انتهى كلامه ج ١ ص ٢٤٩ .

وفيا أرى أن القائل إن الكفار لا يقاتلون إلا دفاعاً فقط ما يخلو من أمرين :
 إما أن تكون من أعداء المسلمين قصده تثبيتهم عن الجهاد على ما هم عليه من
 الوهن والسكران ، وإما أن يكون جاهلاً بنصوص الكتاب والسنة ، وغزوات
 النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفتوحاتهم ، وإليك أدلة أخرى ليقنع بها من
 لم يقنع بما سبق من الأدلة الدالة على أنه يجب قتالهم ابتداء .

فعن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يشيهم ، فمشى
 مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان أمير ربيع من تلك الأرباع ، فقال يزيد لأبي بكر :
 إما أن تترك ، وإما أن أنزل ، فقال له : ما أنت بنازل ، ولا أنا براكب ، إني
 أحسب خطاي في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا
 أنفسهم لله ، فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ، وستجد قوماً فخصوا عن
 أوساط رؤسهم ، فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف ، فإني موصيك بعشر : لا تقتل
 امرأة ولا صبياً إلخ ، رواه مالك .

وعن جبير بن حية قال : بعث عمر الناس في أفناء الأمصار يقاتلون للمشركين
 فأسلم الهرمران قال : إني مستشيرك في مغازي هذه ، قال : نعم ، مثلها ومثل
 من فيها من عدو المسلمين ، مثل طائر له رأس وجناحان ، وله رجلان ، فإن كسر
 أحد الجناحين نهضت الرجلان والرأس فإن شدخ ذهبت الرجلان والجناحان .
 قال : فالرأس كسرى ، والجناح قيصر ، والجناح الآخر فارس ، فمُر المسلمين أن
 ينفروا إلى كسرى .

قال جبير بن حية : فندبنا عمر ، واستعمل علينا النعمان بن مقرن ، حتى إذا
 كنا بأرض العدو ، وخرج علينا كسرى في أربعين ألفاً ، فقام ترجمان فقال :
 ليكلمني رجل منكم .

فقال المغيرة : سل عما شئت . فقال : ما أنتم ؟ قال . نحن ناس من العرب
 كنا في شقاء شديد ، وبلاء شديد ، نمص الجلد والنوى من الجوع ، ونلبس الوبر

والشجر ، ونعبد الشجر والحجر ، فبينما نحن كذلك ، إذ بعث رب السموات ، ورب الأرضين إلينا نبينا من أنفسنا ، نعرف أباه وأمه ، فأمر نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية . وأخبرنا نبينا عن رسالة ربنا ، أنه من قتل منا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله ، ومن بقي منا يملك رقابكم ، رواه الترمذى والبخارى بلفظه .

وعن أبي وائل ، قال : كتب خالد بن الوليد إلى أهل فارس : بسم الله الرحمن الرحيم ، من خالد بن الوليد إلي رسن ومهران ، في ملا فارس . سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد . فإننا ندعوكم إلى الإسلام ، فإن أبيتم فإننا قوم يجهلون القتل في سبيل الله ، كما يحب فارس الخير ، والسلام على من اتبع الهدى . رواه في شرح السنة ، وفي مختصر السيرة . ولما فرغ خالد من قتال أهل اليمامة وأهل الردة ، انصرف راجعاً إلى المدينة .

وقيل : لما دخلت السنة الثانية من خلافة أبي بكر ، كتب إلى خالد : إذا فرغت من اليمامة فسر إلى العراق ؛ فقد وابتك حرب فارس والحيرة . فسار إلى العراق في بضعة وثلاثين ألفاً ، إلى أن قال ثم سار خالد إلى أيلة ، وخرج له رمز في مائة وعشرين ألفاً ، إلى أن قال : ثم زحف إليهم المسلمون فاقتتلوا ، فانهزم أهل فارس ، وركب المسلمون أكتافهم إلى الليل ، فقتل الله من المشركين سبعين ألفاً . وقتل خالد همرزاً ، ونفله أبو بكر فلنسونه ، وكانت تساوى مائة ألف ، وسميت هذه الوقعة ذات السلاسل .

وفي إبادة دعوى مدعى الدفاع في نصوص الغزو والجهاد ، قال ابن القيم في الزاد : كانت غزواته صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين ، وقيل هي سبع وعشرون . وقيل خمس وعشرون ، وقيل غير ذلك . وأما سراياه وبعوثه ، فقريب من ستين ، وكانت كلها بعد الهجرة في مدة عشر سنين . فأقول : ولم يمهّد فيهن أن انهضوا قصده وهاجمه في بلده في المدينة وحواليها قط بل هو الذي كان يغزوم حيث

ما كانوا ، مما يبلغه الخلف والحافر ، كما مر ، إلا غزوتى أحد والأحزاب ، جاءت قريش فيهما غضباً وحنقاً ، لما أصابهم في غزوة بدر المشهورة ، من قتل صناديدهم وأسرهم .

وغزا نزوتين أيضاً صلى الله عليه وسلم على ظن قدوم العدو فيهما : إحداهما بدر الثانية حسب وعد أبي سفيان بن حرب فأخلف الوعد فلم يحضرها ، والأخرى غزوة تبوك ، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هرقل قد جمع جمعاً كثيراً لغزوه ، فبادرهم وغزاهم ، فلم يجد فيها العدو ، فأقام بتبوك بضع عشرة ليلة ، ثم انصرف قافلاً إلى المدينة . فغير هذه الأربع لم ينقل أن العدو قدم إليه في المدينة أو قصده أين ما كان ، فغير ممكن أن يقصد العدو غزو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يخافونه في دورهم . اه كلامه .

وفي المجلد ٨ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام - رحمه الله ص ٣٥٦ قال : أيما طائفة انتسبت إلى الإسلام ، وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله ، كما قاتل الصديق أبو بكر وسائر الصحابة مانعي الزكاة ، وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ، ثم اتفقوا حتى قال عمر بن الخطاب لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ؟ فقال له أبو بكر : فإن الزكاة من حقها ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قل عمر : فاهو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعلمت أنه الحق . وقال رحمه الله في ص ٣٥٤ :

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ، ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فمن امتنع من هذا قاتل باتفاق المسلمين .

وقال في ص ٣٥٧-٣٥٩ : فتبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أن يقاتل من خرج عن شريعة الإسلام وإن تكلم بالشهادتين .
وقد اختلف الفقهاء في الطائفة المقتتلة لو تركت السنة الرائبة كركعتي الفجر هل يجوز قتالها على قولين ، فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة ، فيقاتل عليها بالاتفاق حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ، ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ، ويحجوا البيت ويلتزموا ترك المحرمات من نكاح الأخوات ، وأكل الخبائث والاعتداء على المسلمين في النفوس والأموال ونحو ذلك .

وقتل هؤلاء واجب ابتداء بعد بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بما يقاتلون عليه ، فأما إذا بدأوا المسلمين فيتأكد قتالهم — كما ذكرنا — وفي قتال المتنمين من المعتدين قطاع الطريق ، وأبلغ الجهاد واجب للكفار والمتنمين عن بعض الشرائع ، كائني الزكاة ، والخوارج ونحوهم ، يجب ابتداء ودفعاً .

فإذا كان ابتداء ، فهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقين ، وكان الفضل لمن قام ، كما قال الله تعالى : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) الآية . فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين ، فإنه يصير دفعه واجباً على المقصودين كلهم ، وعلى غير المقصودين لإعانتهم . كما قال تعالى : (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق) .

وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بنصر المسلم ، وسواء كان الرجل من المرتزة لقتال أو لم يكن ، وهذا يجب حسب الإمكان على كل أحد بنفسه وماله مع القوة والكثرة ، وللمشي والركوب ، كما أن المسلمين لما قصدوا العدو عام الخندق لم يأذن الله في تركه لأحد ، كما أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم

فيه إلى قاعد وخارج ، بل ذم الذين يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم يقولون :
 ﴿ إن بيوتنا عورة ، وما هي بعورة ، إن يريدون إلا فراراً ﴾ .

فهذا دفع عن الدين والحرمة والأنفس ، وهو قتال اضطرار ، وذلك قتال
 اختيار للزيادة في الدين وإعلانه ، ولإرهاب العدو كغزوة تبوك ونحوها ، فهذا
 النوع من العقوبة هو للطوائف الممتنعة .

وقال في ص ٥٠٣ : فأما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضة أو
 الصيام أو الحج ، وعن التزام تحريم الدماء ، والأموال والخمر والزنا ، والميسر ،
 أو عن نكاح ذوات المحارم ، وعن التزام جهاد الكفار وضرب الجزية على أهل
 الكتاب ، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ، التي لا عذر لأحد في جحودها
 وتركها ، التي يكفر الجاحد لو حو بها ، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل ، وإن كانت مقرة
 بها ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء .

وقال في ص ٥١٠ : كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة
 فإنه يجب قتالها باتفاق المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين . فإذا أقروا بالشهادتين
 وامتنعوا عن الصلوات الخمس ، وجب قتالهم حتى يصلوا ، وإن امتنعوا عن الزكاة
 وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة ، وكذلك إن امتنعوا عن الصيام في شهر رمضان ،
 أو حج البيت العتيق ، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش ، أو الزنا ،
 أو الميسر ، أو الخمر ، أو غير ذلك من محرمات الشريعة .

وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء ، والأموال والأعراض والأبضاع
 ونحوها ، بحكم الكتاب والسنة .

وكذلك إنه امتنعوا عن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . وجهاد
 الكفار إلى أن يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

وكذلك إن أظهروا البدع الخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة
 أو أئمتها ، مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته والتكذيب بأسماء الله وصفاته ،

والتكذيب بقدره وقضائه ، أو التكذيب بما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، أو مقابلة المسلمين ، حتى يدخلوا في طاعتهم ، التي توجب الخروج من شريعة الإسلام ، وأمثال هذه الأمور ، قال الله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) فإذا كان بعض الدين لله ، وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله . اهـ .

وقال رحمه الله في الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم : ص ٢١٩ : وقال علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، قوله تعالى (وأعرض عن المشركين) ، (لست عليهم بمسيطر) ، (فاعف عنهم واصفح) ، (وإن تعفوا وتصفحوا) ، (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره) ، (قل للذين لا يرجون أيام الله) ونحوها في القرآن ، مما أمر الله به المؤمنين ، بالعفو والصفح عن المشركين ، فإنه نسخ ذلك كله قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله (وهم صاغرون) ، فنسخ هذا عفوهم عن المشركين ، وكذا روى الإمام أحمد وغيره عن قتادة قال : أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح ، حتى يأتي الله بأمره وقضائه .

ثم أنزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه . فقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله) الآية . قال : فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، وأمر الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يفرروا بالعزبة صفاراً ونقمة لهم .

وكذلك ذكر موسى بن عقبة عن الزهري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله كقوله تعالى : (فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألتوا إليكم السلم ، فاجعل الله لكم عليهم سبيلاً) إلى أن نزلت براءة ، وجملة ذلك أنه لما نزلت براءة أمر أن يبتدى جميع الكفار بالقتال ، وثنيهم وكتايهم ، سواء كفوا أو لم يكفوا ، وأن ينبذ إليهم تلك اليهود المطلقة التي كانت بينه وبينهم ،

وقيل له فيها (جاهد الكفار والمنافقين ، واغلب عليهم) بعد أن كان قد قيل له (ولا تطع الكافرين والمنافقين ، ودع أذاهم) ولهذا قال زيد بن أسلم : نسخت هذه الآية ما كان قبلها . اهـ .

وقال ابن القيم في الهدى : ثم فرض القتال عليهم بعد ذلك لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ، فقال : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) .

ثم فرض قتال المشركين كافة ، وكان محرماً ثم مآذوناً به .

ثم مأموراً به لمن بدأهم بالقتال .

ثم مأموراً به لجميع المشركين ، إما فرض عين على أحد القولين ، أو فرض كفاية على المشهور .

وقال : ثم كان الكفار معه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام : أهل صلح وهدنة ، وأهل حرب ، وأهل ذمة ، فأمره أن يتم لأهل العهد والصلح عهدهم ، وأن يوفى لهم به ما استقاموا على العهد ، فإن خاف منهم خيانة نبذ إليهم عهدهم ولم يقاتلهم حتى يملأهم بنبذ العهد ، وأمر أن يقاتل من نقض عهده .

ولما نزلت سورة براءة نزلت ببيان حكم هذه الأقسام كلها . فأمره أن يقاتل عدوه من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ويدخلوا في الإسلام ، وأمره فيها بجهاد الكفار والمنافقين والغلبة عليهم . فجاهد الكفار بالسيف والسنان ، والمنافقين بالحجة واللسان ، وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار ، ونبذ عهودهم إليهم .

وجعل العهد في ذلك ثلاثة أقسام : قسم أمره بقتالهم ، وهم الذين نقضوا عهده ، ولم يستقيموا له ، فحاربهم وظهر عليهم ، وقسم لهم عهد مؤقت لم ينتقضوه ، ولم يظاهروا عليه ، فأمره أن يتم لهم عهدهم إلى مدتهم ، وقسم لهم يمكن لهم عهد ، ولم يحاربوه ، أو كان لهم عهد مطلق . فأمر أن يؤجلهم أربعة أشهر .

فإذا انسخت قاتلهم . انتهى ص ٢٠٨ .

وقال إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : اعلم وفقنا الله وإياك للإيمان بالله ورسوله أن الله سبحانه قال في كتابه : (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن نابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فخلوا سبيلهم) . فتأمل هذا الكلام أن الله أمر بقتلهم وحصرهم ، والقعود لهم كل مرصد إلى أن يتوبوا من الشرك وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

وقال رحمه الله في مختصر السيرة في ص ١٠٥ - ١٠٦ : ولما استقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ، وأيده الله بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم بعد العداوة ، ومنعته أنصار الله من الأحمر والأسود ، رمتهم العرب واليهود عن قوس واحدة ، وشمروا لهم عن ساق العداوة والمخاربة ، والله يأمر رسوله والمؤمنين بالكف والعفو والصفح ، حتى قويت الشوكة ، خفيئذ أذن لهم في القتال ولم يفرضه عليهم . فقال تعالى (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وأن الله على نصرهم لقدير) . وهى أول آية نزلت في القتال . ثم فرض عليهم قتال من قاتلهم فقال تعالى : ٣ : ١٩ (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) الآية .

ثم فرض عليهم قتال المشركين كافة . فقال تعالى ٩ : ٣٧ (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) .

ومن جواب لأبنائه رحمهم الله : وأما من بلغته دعوتنا توحيد الله والعمل بفرائض الله وأبى أن يدخل في ذلك ، وأقام على الشرك بالله ، وترك فرائض الإسلام ، فهذا نكفره ونقاتله ونشن عليه الغارة بدياره بل بداره .

ومن كلام للشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله : لو أن طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الإسلام قوتلوا ، وإن لم يكونوا كفاراً ولا مشركين ودارهم دار سلام . انتهى .

وفي تيسير الوحيين للشيخ عبدالعزيز بن راشد . قد أوجب الله على المسلمين

أن يبدأوا بالقتال من أبي الإسلام من الكفار والمشركين ، بعد دعوتهم إلى الخضوع له أو الدخول فيه حيث كانوا ، وفرض على الأمة أن تهاجمهم وتبدأهم به كل وقت سوى الأشهر الحرم .

قال : وقد ذكر الله ما قلنا معصوباً له عن سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ بادءاً بالدعوة إلى الإسلام ، ومهدداً لها بالإخراج والقتل إذا لم تذعن للحق والدخول تحت سلطانه ، كما ذكره عن غيره من إخوانه ، كما يدل على خطأ وضعف استدلال من يمنع بدء المسلمين قتال الكفار ما لم يبدأوا به بقوله تعالى : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) لدخولهم في الذين أمرنا بقتالهم ، إذ ليس فيها المنع من قتالهم ولا النهي عن بدءهم به ، لأن النهي عن الاعتداء نهى عن ظلم كل من خضع للإسلام ، سواء دان به وانبجس كالذي .

وليس بدء أهل الكفر بالقتال بعد إبانهم عن الإذعان والدخول تحت سلطان الإسلام اعتداء عليهم وظلماً ، بل ذلك لمصلحتهم كالسقي ، ولحق الإسلام كقتل مانع الزكاة ، والمرتد عن الدين . ولأنه لمنعهم عن الظلم والعدوان يدل على هذا قتال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وبدءهم المشركين والفرس والروم ، بعد رفض رؤسهم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، بفسير اعتداء منهم على أحد من المسلمين ، ولا منع داعي إلى الإسلام .

ولكنها مكيدة أفرنجية ، ونزعة أوربية أريد بها تأخير المسلمين وموتهم ، على ما هم فيه من الضعف ، وما علام من ذل الاستمباد .

ثم ساق الأدلة الواضحة وقال بعدها هذه الجملة : من آى الذكر تدل على أن الله أوجب على المسلمين أن يبدأوا الكفار والمشركين بالقتال ، أنى كانوا وحيثما وجدوا ، ولا يكفوا عن قتلهم وقاتلهم ما لم يدخلوا في الإسلام ، ويمطوا الجزية التي يفرضها عليهم سواء اعتدوا على المسلمين وصدوا عن الإسلام ، أم أذعنوا للداهين إليه في بلادهم معرضين عن قبوله .

كما دل عليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الصحابة من بعده عليه ، إذ لم يعرف منهم مخالف قط . فدعى أن الإسلام لا يجيز بداءة عدوه بالقتال متقول عليه ما ليس فيه ، إذ من حكته أنه لم يأمر بالقتال بين كان ضعيفا بين أعدائه . فلما ناووه بمكة ، أمر الله نبيه بالهجرة ، وشرع لهم وأوجب عليهم مهاجمة كل آب ، انتهى .

وقال في إبادة دعوى مدعى الدفاع ، بنصوص الغزو والجهاد . الشيخ صالح ابن أحمد نزيل المدينة : ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومة مشهورة ، كانت رايانه ترفرف في البلدان النائية ، في الشام وتبوك وموثة ونجد ومكة وحنين والطائف واليمن وغير ذلك . وهذه البلدان معلوم أنها تبعد عن المدينة بمراحل طويلة ، منها ما يبعد عن المدينة نصف شهر ، ومنها ما يبعد أكثر من ذلك ، ومنها دون ذلك .

إلى أن قال : ثم استدل المدافعون بقوله تعالى : (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) . قال المدافعون : جهاد الكفار وإكراههم في دين الإسلام لإعلاء كلمة الله بدون أن يتعرضوا بسوء على المسلمين ، فهو من الاعتداء المنهى عنه في القرآن ، وهذا الفهم فهم خاطيء ، فنقول وبالله التوفيق :

قتال الكفار واجب حيث ما كانوا بعد عرض الدعوة عليهم ، وبعد ذلك بعد الاعتداء منهم لا بمن قاتلهم ، وذلك بأن الشرك بالله سبحانه وتعالى ، الذي هم فيه هو بنفسه جنابة واعتداء على الله ، وفساد كبير في الأرض .

والله سبحانه أمر بإزالته بقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) هذه الآية والحديث السابق عن ابن عمر صريحان بأن سبب الجهاد وقاتل المشركين هو الشرك بالله لا غير ، ولا ينتهي قاتلهم إلا بانهائهم الذي هو السبب ، ولا ينتهي السبب حتى ينتهي السبب ، وحتى في العزيمة معلومة أنها للغاية .

ثم ساق حديث جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً ، فجعل الجنادب والفراس يقعن فيها ، وهو يذهبن عنها وأنا آخذ بحجزكم عن النار ، وأنتم تفلتون من يدي » أخرجه مسلم . وفي رواية لمسلم أيضاً عن أبي هريرة ، رضى الله عنه : إنما مثلى ومثل أمى الخ . هذا الحديث عام . ولكنه يتناول الكفار تناولاً أولاً لأنهم أقرب إلى هذه الصفة ، وهم من أمة الدعوة لا من أمة الإجابة ، وخصوصاً على رواية : إنما مثلى ومثل أمى . قال : ولم يزل رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه يقاتلون الكفار حيث ما كانوا ، إلى أن أسلم من في جزيرة العرب ؛ إلا يسيراً منهم ؛ طوعاً أو كرهاً . ولقى رسول الله عليه الصلاة والسلام ربه سبحانه وتعالى ، وهو قرير عين .

ثم قام أصحابه انكسرام الأسد الظماء بسنته صلى الله عليه وسلم ، فجاهدوا وفتحوا العراق والشام ومصر والروم قهراً لإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى . وهذا الذى يعلمه علماء المسلمين من سنة نبهم صلى الله عليه وسلم ويتمنونه .

وأما فى رأى إخواننا المدافعين ، لم يشرع الله جهاد الكفار لإكراههم فى الدين أو أخذ الجزية منهم ، وما كان قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم للكفار إلا دفاعاً فى زمهم ، فلم يصدقوا فيما زعموا ، وزادوا المسلمين بزمهم هذا ثبوطاً مع ثبوطهم ، وصوبوا لهم ما هم فيه ، ولعل أن بترهم بعض الناس ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ومن المعجائب أن نسمع من هذا الفريق من يقول : الجهاد ، فلا أدري ما معنى الجهاد عندهم . فإن كان الجهاد هو غزو الكفار بالمال والنفس لإعلاء كلمة الله ، كما هو عرف الشرع ، وما يعرفه المسلمون ، فقد أنكروه وخطأوا طاعته من حيث رسول الله لم يفعله بزمهم الخاطيء . إنما قاتل دفاعاً ، وإن كان حل عرفهم أن الجهاد هو دفع العدو عن النفس والوطن ، فهو شيء طبيعى

لا مزية لمن قام به ، حتى أضعف الحيوان يدافع عن نفسه إلى أن يعجز ، إلا أنه يقال في حق المؤمن ، إذ مات دون ماله ونفسه فهو شهيد .

ويقول أحد الكتاب المعاصرين المعروفين حول موضوع الجهاد في سبيل الله : والذي يدرك طبيعة هذا الدين على النحو المتقدم يدرك معها حتما الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان ، ويدرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية كما يريد المزمومون أمام الضغط الواقع الحاضر وأمام هجوم المستشرقين الماكر أن يصوروا حركة الجهاد في الإسلام — إلى أن قال :

وأما محاولة مبررات دفاعية للجهاد الإسلامي بالمعنى الضيق للمفهوم المصري للحرب الدفاعية ومحاولة البحث عن أسانيد الإثبات، أن وقائع الجهاد الإسلامي كانت لجرد صد العدوان من القوى المجاورة على الوطن الإسلامي هو في عرف بعضهم جزيرة العرب ، فهي محاولة تنم عن قلة إدراك لطبيعة هذا الدين ولطبيعة الدور الذي جاء به في الأرض ، كما أنها تشي بالهزيمة أمام ضغط الواقع الحاضر ، وأما الهجوم الاستشراقي الماكر على الجهاد الإسلامي ترى لو أن أبا بكر وعمر وعثمان رضی الله عنهم قد أمنوا عدوان الروم والفرس على الجزيرة أكانوا يفتقدون إذاً عن دفع المد الإسلامي إلى أطراف الأرض ؟؟

وكيف كانوا يدفعون هذا المد وأمام الدعوة تلك العقبات ، إلى أن قال : إنها سذاجة أن يتصور الإنسان دعوة تعلن تحرير الإنسان : نوع الإنسان .. في الأرض. ثم تقف أمام هذه العقبات تجاهدها باللسان والبيان إنها تجاهد باللسان والبيان حينما تخلى بينهما وبين الأفراد مخاطبهم بحرية وهم مطلقو السراح من جميع تلك المؤثرات فهنا الإكراه في الدين ، أما حين توجد تلك العقبات والمؤثرات المادية فلا بد من إزالتها أولا بالقوة لئلا تتمكن من مخاطبة قلب الإنسان وعقله وهو طليق من هذه الأغلال .

إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت أهدافها هي إعلان تحرير الإنسان إعلانياً جاداً يواجه الواقع الفعلي بوسائل مكافئة له في كل جوانبه ولا يكتفى بالبيان الفلسفي النظري سواء كان الوطن الإسلامي، وبالتعبير الإسلامي الصحيح دار إسلام آمناً أم مهدداً من جيرانه .

فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد تلك السلم الرخيصة وهي مجرد أن يؤمن الرقعة الخاصة التي يعتنق أهلها المقيدة الإسلامية إنما هو يريد السلم التي يكون الدين فيها كله لله أي يكون عبودية للناس كلهم فيها لله ، والتي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، والعبرة بنهاية المراحل التي وصلت إليها الحركة الجهادية في الإسلام بأسرها من الله لا بأوائل أيام الدعوة ولا بأوساطها الخ . وختاماً فإن القول الذي تطعن إليه النفس أنه يجب قتال الكفار ابتداءً ودفاعاً كما علم من الأدلة المتقدمة . والله سبحانه أعلم .

* * *

ص ٢٧ — تكلم عما يلي : النفر بعد الإقامة إذا نودي لحادثة يشاور عليها ، الدليل على أن أفضل متطوع به من المبادات الجهاد . أيهما أفضل غزو البر أم البحر؟ وما الذي تكفره الشهادة ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تمليل .

ج : لا ينفر بعد الإقامة للصلاة ، ولو نودي بالصلاة والنفر ، والعدو بعيد صلى ثم نفر ، ومع قرب العدو ينفر ويصلي راكباً أفضل . ويجوز أن يصلي ثم ينفر . ولو نودي : الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر أحد بلا عذر له ، لوجوب جهاد بغاية ما يمكن من بدن ورأى وتدبير ، والحرب خدعة .

والدليل على أنه أفضل متطوع به قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) الآية . وقد روى أبو سعيد الخدري قال : قيل يا رسول الله ، أي الناس أفضل ؟ قال : (٦ — الأسئلة والأجوبة ج ٣)

حؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام ،
أي العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد في
سبيل الله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور . متفق عليه .

وروى أبو هريرة أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : والذي نفس
محمد بيده ، لوددت أن أغزو في سبيل الله ، فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو
فأقتل . رواه مسلم . وروى البخاري بعضه .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : من رضي
بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة ، فعجب لها أبو سعيد
فقال : أعدها على يا رسول الله . فأعدها عليه . ثم قال : وأخرى يرفع الله بها
المبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، قال :
وما هي يا رسول الله ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . رواه مسلم . وغزو البحر
أفضل من غزو البر ، لما روى أبو داود ، عن أم حرام ، عن النبي عليه الصلاة
والسلام قال : المائد في البحر الذي يصيبه النوى له أجر شهيد ، والفرق له
أجر شهيد .

وروى ابن ماجه بإسناده ، عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمشحط
في دمه في البر ، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل
ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر ، فإن الله يتولى قبض أرواحهم ،
ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ولشهيد البحر الذنوب والدين ، ولأن
غزو البحر أعظم خطراً ، فإنه بين خطر القتال والفرق ، ولا يمكنه الفرار
دون أصحابه .

ونكفر الشهادة الذنوب غير الدين ، لما ورد عن عبد الله بن عمرو بن

الخاص رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يغفر الله للشهيد كل شيء إلا الدين . رواه مسلم ، وفي رواية له : القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين .

وعن أبي قتادة ، رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فيهم ، فذكر أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال . قام رجل فقال : يا رسول الله ! أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عني خطايأى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم إن قتلت في سبيل الله ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عن خطايأى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال ذلك . رواه مسلم .



س ٢٨ — تكلم بوضوح عن تشييع الغازى وتلقيه ، وعن الغزو مع الأمير البر والفاجر ، وعن جهاد العدو الجاور ، ومع تساوى في قرب وبعد بين عدوين ، وأحدهما أهل كتاب ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : يسن تشييع الغازى ، لما ورد عن سهل بن معاذ ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لأن أشيع غازياً فأكفيه في رحله غدوة أو راحة أحب إلى من الدنيا وما فيها . رواه أحمد وابن ماجه ، وعن أبى بكر الصديق أنه شيع يزيد بن أبى سفيان حين بعثه إلى الشام ... الخبر ، وفيه : إني أحسب خطأى هذه في سبيل الله ، لأن علياً رضى الله عنه شيع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، ولم يتأته ، احتج به أحمد ، شيع أبا الحارث ونعلاه في يده . ذهب إلى فعل أبى بكر ، أراد أن تغبر قدماء في سبيل الله ، وشيع النبي صلى الله

عليه وسلم النفر الذين وجههم إلى كعب بن الأشرف إلى بقيع الفرقد . رواه أحمد ، وشيخ أحمد أمه للحنج .

وأما تلقى الغازي ، فقليل : لا يستحب لما تقدم ، ولأنه تهنئته بالسلامة من الشهادة ، وفيه وجه كالحاج ، لحديث السائب بن يزيد قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك ، خرج الناس يلقونه من ثنية الوداع ، قال السائب : فخرجت مع الناس وأنا غلام . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ، والبخاري نحوه .

ويغزى مع كل أمير بر وفاجر يحفظان المسلمين وقد روى أبو داود بإسناده ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً . وإسناده عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل .

والجهاد ماض منذ بعثنى الله ، إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، والإيمان بالأقدار . وفي الصحيح أن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم . قال الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) .

وجهاد العدو المجاور متعين لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ولأن اشتغالهم بالبعيد يمكن اقتراب من انتهاز الفرصة ، إلا الحاجة إلى قتال الأبعد ، كأن يكون الأبعد أخوف ، أو لفرته وإمكان الفرصة ، أو يكون الأقرب مهادناً ، أو يمنع من قتاله مانع فيبدأ بالأبعد للحاجة ومع تساوي بعد وقرب بين عدوين وأحدهما أهل كتاب ، جهاد أهل الكتاب أفضل ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأُمّ خلاص : إن ابنك له أجر شهيد . قالت :

ولم ذاك يا رسول الله ، قال : لأنه قتله أهل كتاب ، رواه أبو داود ، ولأنهم يقاتلون عن دين .

* * *

ص ٢٩ - ما هو الرباط ؟ وما حكمه ؟ وما أفله ؟ وما أكثره ، وما أفضله ؟
وأما أفضل أهو أم المقام بمكة والصلاة بمكة أم بالتفري ؟ واذكر
ما تستحضره من دليل أو تعميل .

ج : يسن الرباط وهو الإقامة بشفر تقوية للمسلمين ، مأخوذ من رباط
الخيال لأن هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم ، كل يمد لصاحبه ،
والثفر كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم ، قال أحمد : وعن عثمان عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : رباط يوم في سبيل الله ، خير من ألف يوم فيما
سواه من المنازل ، رواه الترمذي والنسائي .

وعن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رباط يوم
في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها . متفق عليه .

وعن سلمان الفارسي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله
الذي كان يعمله ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان ، رواه مسلم ، وإن زاد
الرباط على أربعين يوماً فله أجره كسائر أعمال البر .

والرباط بأشد الثغور خوفاً أفضل ، لأن مقامه به أرفع ، وأهله به أحوج ،
والرباط أفضل من المقام بمكة ، ذكره الشيخ تقي الدين إجماعاً . والصلاة بمكة
أفضل من الصلاة بالتفري ، وكره لمريد ثفر نقله أهله من الذرية والنساء إلى الثفر
إن كان مخوفاً ، لقول عمر : لا تنزلوا المسلمين خيفة البحر . رواه الأثرم ، وقال
كيف لا أخاف الإثم وهو يمرض ذريته للمشركين ، وإلا يكن الثفر مخوفاً
فلا يكره نقل أهله إليه ، كما لا نكره الإقامة لأهل الثفر به بأهلهم ، وإن كان
مخوفاً لأنه لا بد لهم من السكنى بهم ، وإلا لغربت الثغور وتعطلت .

- ٥ -

الهجرة

س ٣٠ : تكلم عن الهجرة ، وبين من تجب عليه ، وهل حكمها باق ، ومن الذى تسن فى حقه ؟ واذكر ماتمرفه عن هجران أهل المعاصى واذكر ماتمتحضره من الأدلة باستقصاء .

ج : الهجرة الانتقال من بلد الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان .
وتجب الهجرة على عاجز عن إظهار دينه بمحل يطلب فيه حكم كفر أو بدع مضلة . إحراراً لدينه لقوله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض . قالوا : ألم نكن أرض الله واسمة فتهاجروا فيها) الآيات . وقال (إن أرضى واسمة فإبى فاعبدون) وقال تعالى : (وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) .
قال الحسن البصرى : لا يجوز له القعود معهم ، غاضوا أو لم يخوضوا لقوله تعالى : (وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) وقال تعالى : (إن نعم عن طائفة منكم نمدب طائفة بأنهم كانوا مجرمين) .
قال شيخ الإسلام : فعلم أن الطائفة المعفو عنها عاصية لا كافرة ، إما بسمع الكفر دون إنكاره ، والجلوس مع الذين يخوضون فى آيات الله ، أو كلام هو ذنب وليس هو كفر ، أو غير ذلك من الذنوب . انتهى .

وعن سمرة بن جندب ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله . رواه أبو داود ، وعن جرير

ابن عبد الله رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث سرية إلى خثعم ، فاعتصم ناس بالسجود ، فأمرع فيهم القتل ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف القتل وقال : أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين . قالوا : يا رسول الله ولم ؟ قال : لا تراهى نارها ، رواه أبو داود والترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم : أنا برىء من أهل ملتين تراهى ناراهما . وقال : لا تستضيئوا بنار المشركين .

وقال : من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم ، أو يفارق المشركين . وقال صلى الله عليه وسلم : لا يسلم لذي دين دينه ، إلا من فر من شاهق إلى شاهق . ومنها حديث لقيط بن صبرة لما قال : يا رسول الله على ما أبأبعك ؟ فبسط رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال : على إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وزيال المشرك ، وأن لا تشرك بالله شيئاً .

قال ابن القيم رحمه الله في الكلام عليه : قوله في عقد البيعة وزيال المشرك أى مفارقتة ومعاداته . فلا تجاوره ولا تواكله ، كما جاء في حديث : لا تراهى نارها انتهى . ولأن التيام بأمر الدين واجب ، والهجرة من ضرورة الواجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ويحرم السفر إلى محل يغلب فيه حكم كفر ، أو بدع مضلة ، ولا يقدر على إظهار دينه به ، ولو كان سفره لتجارة ، لأن ربحه المظنون لا ينفى بخسرانه المحقق في دينه . وقال الوزير وغيره : اتفقوا على وجوب الهجرة من ديار الكفر لمن قدر على ذلك .

قال ابن كثير رحمه الله على قوله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض قالوا : ألم تكن

أرض الله واسعة قتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً ، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً): هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهراني المشركين ، وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين ، فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع وينص هذه الآية . وكلام العلماء في المنع من الإقامة عند المشركين . وتحريم مجامعتهم ووجوب مبايعتهم كثير معروف ، خصوصاً في كتب أئمة الدعوة ، كالشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده .

ولا تجب الهجرة عن أهل المعاصي لقوله صلى الله عليه وسلم: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده الحديث . والعمل عليه عند أهل العلم .

وهجران أهل المعاصي ، كما قال شيخ الإسلام في ج ٢٧ من مجموع الفتاوى: الهجرة الشرعى نوعان أحدهما بمعنى الترك للمنكرات ، الثانى بمعنى العقوبة عليها . فالأول هو المذكور فى قوله تعالى (وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا ، فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره إنكم إذاً مثلهم) فهذا يراد به أن لا يشهد المنكرات لغير حاجة ، وهذا الهجر من جنس هجر الإنسان نفسه عن فعل المنكرات ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : المهاجر من هجر ما نهى الله عنه .

ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان ، فإنه هجر للمقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل ما أمر الله به ، ومن هذا قوله تعالى : (والرجز فاهجر) .

النوع الثانى الهجر على وجه التأديب ، وهو هجر من ظهر المنكرات حتى يتوب منها ، كما هجر النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمون ، الثلاثة الذين خلفوا

حتى أنزل الله توبتهم حين ظهر منهم ترك الجهاد المتعين عليهم بغير عذر ، ولم يهجر من أظهر الخير وإن كان منافقاً ، فهذا المهجر هو بمنزلة التميزر والتميزر يكون لمن أظهر ترك الواجبات ، وفعل المحرمات ، كترك الصلاة والزكاة ، والتظاهر بالمظالم والفواحش ، والداعى إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع .

وهذا حقيقة قول من قال من الساف والآئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم ، ولا يصلى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ، ولا ينا كحون . فهذه عقوبة لهم حتى يفتسوا ، ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية ، لأن الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة ، بخلاف السكاتم فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم وبكل مرائهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم ، ولهذا جاء في الحديث : إن العصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها ، ونكنا إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة . وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه . فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة ، فإن عقوبتها على صاحبها خاصة .

وهذا المهجر يختلف باختلاف المهاجرين في قوتهم وضعفهم وقنهم وكثرتهم . فإن المقصود به زهر المهجور وتأديبه ، ورجوع العامة عن مثل حاله ، فإن كانت المصلحة في ذلك راجعة بحيث يفضى هجره إلى ضعف الشر وخفته ، كان مشروعاً ، وإن كان لا للمهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر ، والمهاجر خفيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجعة على مصلحته لم يشرع الهجر ، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر .

والمهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
يؤلف قوماً ويهجر آخرين .

وإذا اجتمع بالرجل خير وشر ، وفجور وطاعة ، ومصلحة وسنة وبدعة ،
استحق من الموالاة والثواب ، بقدر ما استحق من الخير ، واستحق من المعادة
والعقاب ، بحسب ما فيه من الشر ، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام
والإهانة ، فيجتمع له من هذا وهذا كالصغير تنقطع يده لسرقته ، ويعطى
من بيت المال ما يكفيه لحاجته ، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة
والجماعة ، انتهى ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ملخصاً .

وتسن الهجرة لقادر على إظهار دينه بنحو دار الكفر ، ليتخلص من
تكثير الكفار ومخالطتهم ، ورؤية المنكر بينهم ، ويتمكن من جهادهم وإعانة
للمسلمين ويكثرهم ، لما ورد عن معاوية رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة
حتى تطلع الشمس من مغربها . رواه أحمد وأبو داود

وعن عبد الله بن السمدي رضى الله عنه ، أن رسول الله قال : لا تنقطع
الهجرة ما قوتل العدو ، رواه أحمد والنسائي . وعنه صلى الله عليه وسلم ،
لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد . رواه سعيد وغيره ، مع إطلاق الآيات
والأخبار ، وتحقيق المعنى مقتضى لها في كل زمان . وأما حديث لا هجرة بعد
الفتح يعني من مكة إلى المدينة ، وكل بلد فتح لا تبقى منه هجرة ، إنما الهجرة
إليه ، لأن الهجرة الخروج من بلد الكفر ، فإذا فتح لم يبق بلد كفر . فلا تبقى
منه هجرة .

ص ٣٩ : ما حكم التطوع بالجهاد في حق من عليه دين ، وفي حق من أحد أبويه
حر مسلم لم يأذن ، أو جد ، أو جدة ، وذكر الأدلة .

ج : لا يتطوع به من عليه دين إلا بإذن غريمه ، إلا أن يقيم ضامناً مليئاً .
أو رهناً محرراً . أو يكون له من يقضيه عنه ، لما روى أبو قتادة : أن رجلاً جاء
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن قتلتي في سبيل الله
يكفر عني خطايائي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . إن قتلتي في
سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر :

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ قال : أرأيت إن
قتلت في سبيل الله يكفر عني خطايائي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل قال لي ذلك .
رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين . رواه مسلم . وعن أنس رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : القتل في سبيل الله يكفر كل خطيئة ،
فقال : إلا الدين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إلا الدين . رواه الترمذي
وقال حديث حسن غريب .

وروى ابن عباس قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله أجاهد ؟ قال : لك أبوان ؟ قال : نعم . قال : فقيهما فجاهد . قال
الترمذي : هذا حديث صحيح . وروى أبو داود ، عن أنس سعيد أن رجلاً هاجر
إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال : أبواي .
فقال : أذنالك ؟ قال : لا . قال : فارجع فاستأذنهما ، فإن أذنالك فجاهد ،

وإلا فبرهما ، ولأن فرض أداء الدين متمين عليه ، فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية بقوم غيره فيه مقامه ، والمؤجل كالحال ، لأنه يعرض نفسه للقتل ، فيضيع الحق ، فإن كان وفاء جاز ، لأن عبد الله بن حرام والد جابر ، خرج إلى أحد وعليه ديون كثيرة فاستشهد وقضى عنه ابنه مع علمه صلى الله عليه وسلم من غير نكير ، ولمدم ضياع حق الغريم إذن .

ومن كان أحد أبويه مسلماً لم يجز له الجهاد إلا بإذنه . لما روى عبد الله ابن عمرو بن العاص قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنه في الجهاد فقال : أحى والدك ؟ قال : نعم . قال : ففيهما فجاهد ، رواه البخاري والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه . وفي رواية : أتى رجل فقال : يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك ، ولقد أتيت وإن والدي يبيكان . قال : فارجع إليهما ، فأضعكما كما أبكيتهما ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

وعن أبي سعيد أن رجلاً هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال أبواي ، قال : أذنالك ؟ فقال : لا . قال : ارجع إليهما فاستأذنهما ، فإن أذنالك فجاهد . وإلا فبرهما ، رواه أبو داود .

وعن معاوية بن جهم السلمي ، أن جاهمة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الغزو وجئتك أستشيرك . فقال : هل من أم ؟ قال : نعم . قال : الزمها فإن الجنة عند رجلها ، رواه أحمد والنسائي .

وعن ابن مسعود قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . الحديث متفق عليه . وقال رجل لابن عباس : إني

نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوى منأى . فقال : أطلع أبوبك ، فإن الروم ،
ستجدهم من يغزوها غبرك . وهذا كله إن لم يتمين عليه ، فإذا تمين فتركه معصية ،
ولا طاعة لخلق في معصية الخالق . وتقدمت المواضع التي يتمين فيها الجهاد ،
فيسقط إذهما ، وإذن غريم . السكن يستحب للمديون أن لا يمرض لمسكان
القتل من المبارزة ، والوقوف في أول المقاتلة ، لأن فيه تقرير بتقوية الحق .

ولا طاعة للوالدين في ترك فريضة ، لتعليم علم واجب يقوم به دينه من
طهارة وضلاة وصيام ونحو ذلك ، وإن لم يحصل ماوجب عليه من العلم ببلده ،
فله السفر لطلبه بلا إذهما ، لأنه لا طاعة لخلق في معصية الخالق
ولا إذن لجد ولا جدة اظاهر الأخبار ، ولا الكافرين لفعل الضطابة ،
ولا الرقيتين لمدم الولاية ، ولا المجنون لأنه لاحكم لقولها .

فإن خرج في جهاد تطوع بإذهما ، ثم منعه منه بعد سيره ، وقبل تعيينه
عليه ، فعليه الرجوع لأنه معنى لو وجد في الابتداء منع ففزع إذا وجد في أثناءه
كسائر الموانع ، إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع ، أو يكون له عذر من مرض
ونحوه . فإن أمكنه الإقامة في الطريق ، أقام حتى يقدر على الرجوع فيرجع ،
وإلا مضى مع الجيش .

وإذا حضر الصف تمين عليه لحضوره ، وسقط إذهما ، وإن كانا كافرين
فأسلما ثم منعا ، كان كمنهما بعد إذهما ، على ما تقدم ، وكذا حكم الغريم بأذن
ثم يرجع .

فإن عرض للمجاهد في نفسه مرض أو عي أو عرج ، فله الانصراف ،
ولو بعد التقاء الصفين لخروجه عن أهلية الوجوب ، وإن أذن له أبواه في الجهاد ،
وشرطا عليه أن لا يقاتل ، فحضر القتال تمين عليه وسقط شرطهما .

ص ٣٢ : تسكلم بوضوح عن حكم الدعوة إلى الإسلام ، واذكر ماتستحضره من الأدلة والخلاف والتفصيل والتعليل والترجيح .

ج : في المسألة أقوال الأول ، إن الدعوة إلى الإسلام تجب ، عن ابن عباس قال : ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط ، إلا إذا دعاهم ، رواه أحمد .

وعن بريدة ، عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على سرية أو جيش ، أمره بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه ، وبمن معه من المسلمين خيراً ، وقال : إذا التقيت عدوك المشركين ، فادعهم إلى إحدى ثلاث ، فإن هم أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستمِن بالله وقاتلهم . رواه مسلم .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم قال : نعم ، فلما وليت دعاني فقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام رواه أحمد . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فقال : أين علي ؟ فقيل : إنه يشتكي عينيه ، فأمر فدعى له ، فبصق في عينيه فبرأ مكانه ، حتى كان لم يكن به شيء ، فقال : تقاتلهم حتى يكونوا مثلاً . فقال : على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهدي بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم . متفق عليه .

وبهذا القول قال مالك : وإنه يجب تقديم دعاء الكفار إلى الإسلام من غير فرق بين من بلغته الدعوة ، ومن لم تبلغه .

والقول الثاني : لا يجب مطلقاً لما ورد عن عوف قال : كتبت إلى نافع

أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى : إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنماهم نسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرة ابنة الحارث ، حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن البراء بن عازب قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ، فدخل عبد الله بن عتيك بيته ليلا فقتله وهو نائم ، رواه أحمد والبخاري . والقول الثالث : أنه يجب لمن تبلفه الدعوة ، ولا يجب لمن بلقتهم لكن يستحب .

قال ابن المنذر : وهو قول جمهور أهل العلم ، وهذا القول عندى أرجح لأن الأحاديث الصحيحة قد تظاهرت بذلك ، وبه يجمع بين الأدلة . والله أعلم .

ويحرم القتال قبل الدعوة لمن لم تبلفه الدعوة ، لحديث بريدة ، وتقدم أول الجواب ، وقيد ابن القيم وجوبها لمن لم تبلفه واستحبها لمن بلغته بما إذا قصد المسلمون ، أما إذا كان الكفار قاصدين للمسلمين بالقتال فلا مسلمين قتالهم من غير دعوة دفماً عن نفوسهم وحرمتهم .

وأمر الجهاد موكول إلى الإمام ، واجتهاده لأنه أعرف بحال الناس ، وبحال العدو ونسكبتهم وقربهم وبعدهم ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك لقوله : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وقوله : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) .

ص ٣٣ : ما الذى ينبغى للإمام أن يتندى به نحو أمن البلاد ؟ وإذا عدم الإمام فهل يؤخر الجهاد ؟ وإذا حصلت لهم غنيمة فما الحكم ؟

ج : ينبغى للإمام أن يتندى بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من إزائهم من المشركين ، ويأمر بعمل حصونهم وخفر خنادقهم وجميع مصالحهم ، لأن أهم الأمور الأمن ، وهذا طريقه ، ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلد أمر الحرب . وتدير الجهاد ، ويسكون الأمير ممن له رأى وعقل وخبرة بالحرب ومكابد العدو ، مع أمانة ورفق بالمسلمين ، ونصح لهم ليحصل المقصود من إقامته .

وبوصى الإمام الأمير إذا ولاه بتقوى الله في نفسه ، وأن لا يحمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن يقتلوا تحتها ، لحديث ربيعة السابق ، فإن فعل بأن حملهم على مهلكة ، أو أمرهم بدخول مطمورة ، يخاف أن يقتلوا تحتها ، فقد أساء ويستغفر الله . ولا دبة عليه ، ولا كفارة إذا أصيب أحد منهم بطاعته ، لأنه فعل ذلك باختياره .

فإن عدم الإمام لم يؤخر الجهاد ، لئلا يستولى العدو على المسلمين ، وتظهر كلمة الكفر . وإن حصلت غنيمة قسموها على موجب الشرع ، كما يقسمها الإمام على ما يأتي في باب قسمة الغنيمة .

قال في الإقناع : قال القاضى : وتؤخر قسمة الغنيمة حتى يقوم إمام فيقسمها احتياطاً للفروج ، فإن بعث الإمام جيشاً أو سرية وأمر عليهم أميراً قتل أو مات فلا جيش أن يؤمروا أحدهم ، كما فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في جيش مؤنة ، لما قتل أمراؤهم ، أمروا عليهم خالد بن الوليد ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فرضى أمرهم وصوب رأيهم وسمى خالداً يومئذ سيف الله

فإن لم يقبل أحد منهم أن يتأمر عليهم دفعوا عن أنفسهم ، لقوله تعالى :
(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولا يقيمون في أرض العدو إلا مع أمير
يقيمونه أو بيعته الإمام إليهم) .

* * *

س ٣٤ : تكلم عن فرار المسلمين من الكفار ، وماذا يصنع من ألقى
في مركبهم نار ؟

ج : لا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين . ويحرم فرار جماعة من مثليهم
لقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم
عشرون صابرون يفلبوا مائتين . وإن يكن منكم ألف يفلبوا ألفين) وهذا
أمر بلفظ الخبر لأنه لو كان خبراً بهناه لم يكن تخفيفاً ، ولوقع الخبر بخلاف
الخبر ، والأمر يقتضى الوجوب .

وقال ابن عباس : من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر ،
وبلزمهم الثبات إن غلوا التلف لقوله تعالى : (إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً
فلا تولوهم الأدبار) ولأنه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الكفار ، ففي
الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل : يارسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله
والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال
اليتيم ، وانتولي يوم الزحف ، وقذف الحصنات الغافلات .

ومن قصد بفراره التحيز إلى فئة ، أو التعرف للقتال أبيح له ، لأن الله تعالى
قال : (إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة) ينضم إليهم ليقاتل .

ومعنى التعرف للقتال أن ينحاز إلى موضع يكون القتال فيه أمكن .

مثل أن يكون في موضع ضيق ، فينحاز إلى سعة ، أو من معاشة إلى ماء ، أو من نزول إلى علو ، أو من استقبال شمس أو ريح إلى استدبارها ، أو يفر بين أيديهم لئلا تنقض صفوفهم ، أو تنفرد خيلهم من رجالتهم ، أو ليجد فيهم فرصة أو ليستند إلى جبل ، ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب .

وقد روى عن عمر أنه كان يوماً في خطبته إذ قال : يا سارية بن زئيم الجبل ، ظلم الذئب من استرعاه الغنم . فأنكرها الناس فقال على رضى الله عنه : دعوه ، فلما نزل سألوه عما قال لهم ، فلم يعترف به ، وكان بعث إلى ناحية العراق جيشاً لتزويهم ، فلما قدم ذلك الجيش أخبروا أنهم لقوا عدوهم يوم الجمعة ، فظفر عليهم ، فسمعوا صوت عمر فتجهزوا إلى الجبل ، فنجوا من عدوهم واتصروا عليهم .

وسواء قربت الفئة أو بعدت ، لما روى ابن عمر أنه كان في سرية من مرابا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحاص المسلمون حيضة عظيمة وكنت حينئذ حاص ، فلما برزنا قلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف ، وبؤنا بفضب من الله ، فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قنا قلنا له : نحن الفرارون فقال : لا بل أنتم المكارون ، أنا فئة كل مسلم . أخرجه الترمذى ، وقال حديث حسن .

وعن عمر أنه قال : أنا فئة كل مسلم ، وقال لو أن أبا هبيدة تميز إلى لكنت له فئة ، وكان أبو هبيدة بالعراق ، وإن زادوا على مثليهم فاهم الفرار .

قال ابن عباس : لما نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء التضعيف فقال : (الآن خفف الله عنكم) الآية . فلما خفف عنهم من العدد ، نفس من الصبر بقدر ما خفف من القدر ، رواه أبو داود .

وإذا خشي الأسر فالأولى أن يقاتل حتى يقتل ولا يسلم نفسه للأسر لأنه يفوز بالثواب والدرجة الرفيعة ويسلم من تحبكم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والافتنة .

فإن استأمر جاز ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بمث عشرة هيتا ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت ، فنفرت إليهم هذيل بقريب من مائة رجل رام ، فلما أحس بهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى فدفد فقالوا لهم : أنزلوا فاعطونا أيديكم ولكم العهد والميثاق ، أن لا تقتل منكم أحداً ، فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة مشرك فرموهم بالنبل ، فقتلوا عاصما مع سبعة معه .

ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق منهم : خبيب وزيد بن الدثنة ، فلما استمكثوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم ، فربطوهم بها . مضى عليه . فعاصم أخذ بالعزيمة ، وخبيب وزيد أخذوا بالرخصة ، وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم .

والفرار أولى من الثبات إن ظنوا التلف بتركه ، وإن ظنوا الظفر ، فالثبات أولى من الفرار ، بل يستحب الثبات لإعلاء كلمة الله ، ولم يجب لأنهم لا يأمنون العطب ، كما لو ظنوا الهلاك في الفرار والثبات ، فيستحب الثبات ، وأن يقاتلوا ولا يستأمروا ، فإن جاء العدو بلداً فلا هله التعصن منهم .

وإن كانوا أكثر من نصفهم ليلحقهم مدد أو قوة ، ولا يكون ذلك توكيلاً ولا فراراً إنما التولى بعد اللقاء ، وإن لقوهم خارج الحصن ، فلهم التعزيز إلى الحصن ليلحقهم مدد وقوة ، لأنه بمنزلة التحرف للقتال ، أو التعرف لثقة ، وإن غزوا فذهبت دوابهم لشروء أو قتل ، فليس ذلك عذراً في الفرار ، إذ القتال ممكن بدونها ، وإن فروا قبل إحراز الفتيمة ، فلا شيء لهم إن أحرزها غيرهم .

وإن قالوا إنهم فروا متحرفين للقتال فلا شيء لهم أيضاً ، لأنهم لم يشهدوا الواقعة حال تقضى الحرب والاعتبار به ، وإن ألقى في مركبهم نار ، فاشتعلت ضلوا ما يرون فيه السلام لأن حفظ الروح واجب ، وغلبة الغن كاليقين في أكثر الأحكام ، فهنا كذلك ، من المقام أو الوقوع في الماء ليتخلصوا من النار ، فإن شكوا أو تيقنوا التلف فيهما ، أو ظنوا السلامة فيهما ظناً متساوياً خيروا .

من نظم الفرائد مما يتعلق بالجهاد

وإن جهاد الكفر فرض كفاية ويفضل بعد الفرض كل تمديد
 لأن به تحصين ملة أحمد وفضل عموم النفع فوق المقيد
 فله من قد باع لله نفسه وجود الفتى في النفس أقصى للتجود
 ومن يفز إن يسلم فأجر ومغنم وإن يرد يظفر بالنعيم الخلد
 وما محسن يبنى إذا مات رجعة سوى الشهادتي يجهدوا في التزويد
 لفضل الذي أعطوا ونالوا من الرضى بفوق الأمانى في النعيم السرمد
 كفى أنهم أحياء لدى الله روحهم تروح بجنان النعيم ونفسي
 وغدوة غاز أو رواح مجاهد لخير من الدنيا بقول محمد
 يكفر عن مستشهد البر ما عدا حقوق الوري والكل في البحر فاجهد
 وقد سئل الخنار عن حرقتهم فقال يراه مثل قرصة مفرد
 كلوم غزاة الله ألوان نزهها دم وكسك عرفها فاح في غد
 ولم يجتمع في منخر المرء يافتي غبار جهاد مع دخان لظى اشهد
 كمن صام لم يفطر وقام فلم يرم جهاد الفتى في الفضل عند التعدد
 لشتان ما بين الضجيج بفرشه وساهر طرف ليلة تحت أجرد
 يدافع عن أهل الهدى وحريمهم وأموالهم بالنفس والمال واليد
 ومن قاتل الأعداء لإعلاء ديننا فذا في سبيل الله لا غير ، فهد
 ويفضل غزو البحر غزو مفاوز ومع فاجر يحنط فاغزو كأرشد
 على الذكر الحر المكلف فرضه صحيحاً بالآت وزاد لبعث
 بأمواله أو بيت مال وحاجة الـ سحبال إلى عود وإيفاء ملدد
 وأدنى وجوب الغزو في العام مرة وإن يدع للتأخير عذر ليمهد
 وعين على المستنفرين وحضرة الصـ غوف ومحصور بشفر ممدد

ولو قيل بالتعيين في حق حاضر الـ
وعن تعين قيمًا لمياله
على كل قوم غزو نجير انهم من الـ
وبحسب تشييع الفزاة لراجل
وأهل الكتاب والجوس إن تشااغزم
ويفزون حتى يسلموا أو يسلموا
وغير أولى فليدع قبل قتاله
وعرفه بالبرهان حتم اتباعه
وإن رباط المراء أجر معظم
ويمجى على ميت به أجر فعله
ولا حد في أدناه بل أربعون في الـ
وأفضله ما كان أخوف مركزا
وذلك أسنى من مقام بمكة
ومن لم يطق في أرض كل ضلالة
فحتم عليه هجرة مع أمينة الـ
بلا محرم مشياً ولو بمدى المدى
ويشرع مع إمكان إظهار دينه
ويعتد ذو عجز لضف وسقم أو
وعن فله اصد ذأب مسلم أووالأ
كذا انعم مدينادون رهن وكافل الـ
بلا إذن كل إنم إن يهد والد
ولا طاعة في ترك فرض ومن طرا
ولا إذن في فرض كعبه وجدة

محصول من الإسلام لما أبعد
وأمواله حتم النفي ليعبد
مدو وإمداد الضماف بمسعد
وحل بلا كره تلقيهم اشهد
بغير دعاء إن بإبلاغهم بدى
صفاراً إلينا جزية الذل عن بد
إلى أشرف الأديان دين محمد
ولا تقبلن منه سواء بأوطد
ملازم ثغر للقا بالتصدد
كفى ويؤمن بافتتان بملحد
مام ويعطى أجر كل مزيد
وأقرب من أرض العدو والمنكد
وفي مكة فضل الصلاة فزيد
قياماً وإظهاراً لدين محمد
هلاك ولو فرداً وذات تعدد
لفعل الصحايات مع كل مهتد
وأحكامها حتى القيامة أبد
خافة فاق وقتد تزود
ميمه مع حرانه في مبعد
سواء وكاف في وقاء الصد
ويرجع ذو إذن ولم يجب اردد
به العذر فليرجع بغير تفيد
ولا زوجة إلا الذين كبعد

وإن قياس الحكم إيجابه على الذ
ومن يستنب في الغزو يمنع غزوه
ومن مثلى الإسلام حرم فرارهم
ولو شاسع المثنوى ولو شرطوا استقوا
وأولى لمن يخشى الأسارى قتالهم
وإن يزد الكفار مع ظن قهرهم
والأولى إذا ظنوا الهلاك بمكثهم
وليس فراراً مدخل الحصن مطلقاً
وإن تلق نار في سفينتهم أتو

ساقى حضور الصف دفماً وأبعد
له وبأجر إن يكن فليردد
لغير صلاح الحرب أو نحو مسدد
سلاح ومركوبيهما لم أبعاد
إلى القتل ، واستسلامه احلل بأوكد
فندب ثبوت الناس واحتم بمبعد
فراراً وجوز عكس كل لقصد
ومن قبل حوز الغنم من فرفاصد
الأهم وإن شاءوا أقاموا بأوكد

ص ٣٥- تكلم عما يلي : تبليت الكفار ، عقر دابة ، إحراق شجر وزرع
وقطع ، رميهم بالنار ، فتح الماء عليهم ، هدم عامرهم ، أخذ شهد ،
إحراق نخل .

ج : يجوز تبليت الكفار ليلاً وقتلهم وهم غارون ، ولو قتل بلا قصد من
يحرم قتله ، كهبي وامرأة ومجنون وشيخ فان ، إذا لم يقصدوا ، لحديث الصمب
ابن جثامة اللبني قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن ديار
للمشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذراذيرهم . فقال : هم منهم . متفق عليه .
وقد قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر رضى الله عنه ، فغزونا ناساً من المشركين فبيتناهم . رواه أبو داود .

ويجوز رميهم بالمنجنيق ، لما ورد عن ثور بن يزيد ، أن النبي صلى الله
عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه الترمذى هكذا مرسل .

وقد روى عن عمرو بن العاص ، أنه نصب المنجنيق على الإسكندرية ، ولأن القتال به معتاد ، ويجوز رميهم بنار ، وهدم حصونهم وقطع المياه عنهم ، وقطع السابلة عنهم ، وفتح الماء ليفرقهم وإن تضمن ذلك إتلاف النساء والصبيان ونحوهم ، لحديث مصعب بن جثامة في الباب ، وهذا في معناه ، ويجوز الإغارة على علاقهم ونحو ذلك ، مما فيه إضعاف وإرهاب لهم .

ولا يجوز إحراق نخلمهم ، ولا تفريقه ، لما روى مكحول ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أرمى أباهريرة بأشياء ، قال : إذا غزوت فلا تحرق نخلا ولا تفرقه ، وروى مالك أن أبا بكر قال : ليزيد بن أبي سفيان نحوه ، ولأن قتله فساد ، فيدخل في عموم قوله تعالى : (وإذا تولى سعى في الأرض لينسد فيها ويهلك الحثر والنسل) الآية ، ولأنه حيوان ذو روح فلم يجوز إهلاكه ، ليفيظهم كنسائهم وصبيانهم .

ويجوز أخذ العسل وأكله لأنه مباح ، ويجوز أخذ شهبه كله بحيث لا يترك للنحل شيئاً فيه ، لأن الشهد من الطعام المباح ، وهلاك النحل بأخذ جميعه ، يحصل ضمناً غير مقصود ، فأشبهه قتل النساء والصبيان في البيات .

س ٣٦ : بين أحكام بعض مايلي : عقر الدابة ، إتلاف شجر أو زرع ، قتل صبي ، وأنثى ، وخنثى ، وشيخ فان ، وزمن ، وأعمى ، ونحوهم .

ج : لا يجوز عقر دوابهم ولو شاة ، لنهي صلى الله عليه وسلم ، عن قتل الحيوان صبراً ، وقول الصديق : ليزيد بن أبي سفيان في وصيته ، ولا تقرن شجراً مشمراً ، ولادابة عجاء ولا شاة إلا لما سلة

ويجوز قتل ما يقتلون عليه من دوابهم ، لأن قتلها وسيلة إلى الظفر بهم ، ولما روى أن حنظلة بن الراهب ، عقر بأبي سفيان فرسه فسقط عنه ، فجلس على صدره فجاء ابن شعوب قال :

لأَحْمَدَ بْنَ صَاحِبِي وَفَضَى بِطَعْنَةٍ يَمُوتُ شُعَاعَ الشَّمْسِ
فَقَتَلَ حَنْظَلَةَ وَاسْتَنْقَذَ أَبَا سَفْيَانَ ، وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلَّ
حَنْظَلَةَ . وَيَجُوزُ حَرْقُ شَجَرِهِمْ ، وَزَرْعِهِمْ ، وَقَطْعُهُ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى إِنْتِلَافِهِ ،
لِقَوْلِهِ : (مَا قُصِّعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ، أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا ، فَأُذِنَ اللَّهُ ، وَلِيُخْرِجَ
الْقَاسِقِينَ) وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَرَقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَهُ ، وَهِيَ الْبُيُوتُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا قُطِعْتُمْ مِنْ
لِينَةٍ) وَلَهَا يَقُولُ حَسَنٌ :

وَهَامَتْ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍ حَرِيقٌ بِالْبُيُوتِ مُسْتَطِيرٌ
مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ . وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أُبْنَى ، فَقَالَ : إِنَّهَا صَبَاحًا تُمْ حَرِقَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ ، إِذَا كَانُوا
يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بَنَّا لِيَنْتَهَوْا وَيَزْجُرُوا ، وَمَا تَضُرُّ الْمُسْلِمُونَ بِقَطْعِهِ مِنَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ ،
لِكُفِّهِمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي الْإِسْتِظْلَالِ ، أَوْ يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِهِ ، أَوْ يَنْتَفِعُونَ بِبَقَائِهِ
لِعُلُوقِهِمْ ، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ لَمْ تَجْرُ يَبْنِئْنَا وَبَيْنَ عَدُونَا بِقَطْعِهِ ، حَرَمَ قَطْعُهُ لَنَا فِيهِ
مِنَ الْإِضْرَارِ بَنَّا .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، إِنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهَا
بَصِيرَانِ رَقِيقَتَيْنِ وَمَالَا لِلْمُسْلِمِينَ فَقَتَلَهُمَا إِنْتِلَافٌ لِلْمَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ قَاتَلُوا جَازَ
قَتْلُهُمْ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ شَيْخٍ قَانٍ ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ :
لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا ، وَلَا حَفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَلِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ
لَهُ فِي الْحَرْبِ .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ خَنَثِي مُشْكَلٍ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ
مَعَ الشَّكِّ ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ زَمَنٍ ، وَأَعْمَى ، وَرَاهِبٍ . مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الصدق ، أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ، فقال : لا تقتلوا
الولدان ، ولا النساء ، ولا الشيوخ ، وستجدون قوماً حبسوا أنفسهم في الصوامع ،
فدعهم وما حبسوا له أنفسهم .

ولا يقتل عبد لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أدركوا خالفاً فروه أن لا يقتل
ذرية ولا عسيفاً — وهم المبيد — ولأنهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي ،
أشبهوا النساء والصبيان .

ومن قاتل من ذكر تجاوز قتله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قتل يوم
قريظة امرأة ألفت رحي على محمود بن سلمة . وروى عن ابن عباس رضي الله
عنهما ، قال : مر للنبي صلى الله عليه وسلم بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال : من قتل
هذه ؟ قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : ولم ؟ قال : نازعتني قائم سيفي . قال :
فسكت ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على امرأة مقتولة ، قال : يا لها قتلت ،
وهي لا تقا تل ؟ فقيه دليل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة ، إذا لم تقا تل .

وكذلك من كان ذا رأى يعين به في الحرب ، يجوز قتله لأن دريد بن الصمة ،
كان شيخاً كبيراً وكان له رأى ، فإنه أشار على هوازن يوم حنين ، ألا يخرجوا
معهم الفراري ، فخالفه مالك بن عوف نفرج بهم فهزموا ، فقال دريد في ذلك :
أمرتهم أمري بمنعرج اللوى فلم يستيقنوا الرشد إلا ضحى غد

وقتل ، ولم ينسكرو النبي صلى الله عليه وسلم قتله ، ولأن الرأى في الحرب
أبلغ من القتال لأنه هو الأصل ، وعنه يصدر القتال ولهذا قال المتنبي :

الرأى قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي الحبل الثاني
فإذا هما اجتماعاً لنفس مرة بلغت من العلياء كل مكان
ولربما طعن النقي أقرانه بالرأى قبل تطاعن الفرسان

وقد جاء عن معاوية رضي الله عنه ، أنه قال لمروان والأسود : أمددتما
عليك بقيس بن سمد وبرأيه وبكابدته ، فوالله لو أنكما أمددتماه بثمانية آلاف

مقاتل . ما كان بأعظم لي من ذلك ، ويقتل المريض إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل : كالإجهاز على الجريح لأن في تركه حياً ضرراً على المسلمين وتقوية للكفار ، وإن كان مأبوساً من برئه ، فكمزمن لعدم النكاية .

وأما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغى أن لا يقتل ، لما روى عن عمر رضي الله عنه ، أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب .

وقال الأوزاعي : لا يقتل الحراث إذا علم أنه ليس من المقاتلة .

وقال الشافعي : يقتل إلا أن يؤدي الجزية لدخوله في عموم المشركين . ومن أدلة القول الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم لم يقتلوهم حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يقاتلون ، أشبهوا الشيوخ والرهبان ، قاله في الشرح ، وإن تقرر بمن لا يقتل جاز رميهم ، ويقصد المقاتلة ، لأن المنع من رميهم يفضي إلى تعطيل الجهاد ، ووسيلة إلى الظفر بالمسلمين .

وإن تقرر مسلمين لم يجز رميهم لأن يؤول إلى قتل المسلمين ، مع أن لهم مندوحة عنه ، إلا إن خيف علينا بترك رميهم فيرمون للضرورة ، ويقصد الكفار بالرمي دون المسلمين ، لأنهم المقصودون بالذات ، فلو لم يخف على المسلمين ، لكن لا يقدر عليهم إلا لرمي ، لم يجز رميهم لقوله تعالى : (ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات) الآية ، قال الليث : ترك فتح حصن يقدر على فتحه ، أفضل من قتل مسلم بغير حق .

في تبييت الكفار من النظم

وتبييتهم مع رميهم بمجانق	وقطع المياه اقل وهمد المشيد
ويحرم تفريق لنحل وحرقة	وخذ عسلاً لكل وافهم بأبعد
وعترك عجماء القتال أجزء في الـ	قتال كمي جوزة في الجـسود
وعرك ذى احظ لا اضطراراً لـكلها	وكالطير أنعام فكله بأجود
وما حل من ذبح لأكل فجلده	حلال وفي مال الفنيمة فارد
وتفريقهم والرمي بالنار جائز	إذا امتنعوا إلا به أو بنا ابتد
وفيه بلا الشرطين قولان هكذا	لإتلاف أشجار وزرعهم اشهد
ويحرم إما ضرنا بتلافـة	وإن ضرنا بالملك فآلفه ترشد
وحضر بلا خلف ولوجاز حرقهم	بكره وقد حزنهم لم أبعد
ولا تقتلن صبيانهم ونسائهم	وزمنناً وعيماناً وراهب معبد
وشيوخهم الفاني إذا لم يقانلوا	وأن يك ذا رأى كعثنى مؤصد
ولا العبد المأبوس سقماً وحادثاً	ومسعدهم حتى بشتم ليقصد
وما قتل فلاحهم وعبيدهم	لنجدتهم والخوف منهم بمبعد
وإن جملهم جنة فارم ناوباً	مقاتلة منهم بقلبك واقصد
وإن ترسوا بالمسلمين وخفتهم	علينا ارمهم قهصداً وإلا بمبعد

* * *

س ٣٧ — نكلم عمالي : إتلاف كتب الكفرة ، من أمر أسيراً ماذا يلزمه ، وماذا عليه إذا قتله ؟ من أمر وادعي أنه مسلم ، قتل المسلم أباه في المعركة ، ما أقسام الأسرى ؟ وما الذي يخبر به الإمام فيهم وما الذي يجب على الإمام نحوهم ، إذا رأى المصلحة في خصلة ؟ صفة قتل الأسير ؟

ج : يجب إنلاف كتبهم المبدلة دفناً لضررها ، وقياسه كتب نحو رفض واعتزال ، ومن أسر أسيراً من الكفار ، وقدر أن يأتي به الإمام ولو بإكراهه على الحجى بضرب ، أو غيره وليس بمريض ، حرم قتله قبل الإتيان به إلى الإمام ، فيرى به رأيه ، لأنه افتيات عليه ، فإن لم يقدر على الإتيان به ، لا يضرب ولا يشير ، أو كان مريضاً ، أو جريحاً ، لا يمكنه المشي معه ، أو يخاف هربه أو يهرب منه ، أو يخاف منه ، أو يقاتله ، فله قتله ، لأن تركه ضرر على المسلمين وتقوية للكفار .

ومحرم قتل أسير غيره ، قبل أن يأتي به الإمام ، إلا أن يصير إلى حالة يجوز فيها قتله لمن أسره ، فإن قتل أسيره ، أو أسير غيره قبل ذلك ، وكان رجلاً فقد أساء القاتل لافتياته على الإمام ، ولا شيء عليه ، لأن عبد الرحمن بن عوف أسر أمية بن خلف وابنه علياً يوم بدر فأحماه بلال ، فاستمرخ الأنصار عليهما حتى قتلوهما ، ولم يفرموا شيئاً ، ولأنه أنلف مائيس بمال ، فإن كان الأسير مملوكاً فعليه قيمته للذمم .

والأسارى من الكفار على قسمين : قسم يكون رقيقاً بمجرد السبي ، وهم النساء والصبيان ، لأنهم مال لا ضرر في اقتنائهم ، فأشبهوا البهائم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن قتل النساء والصبيان ، رواه الجماعة إلا النسائي ، ولحديث سبي هوازن ، رواه أحمد والبخاري . وحديث عائشة في سبأيا بنى المصطلق ، رواه أحمد .

والقسم الثاني : الرجال البالغون المقاتلون ، والإمام مخير فيهم بين قتل ورق ، ومن وفداء . أما القتل ، فلقوله تعالى : (اقتلوا المشركين) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجال بنى قريظة ، وهم بين السمانة والسبعمانية ، وقتل يوم بدر عقبة بن أبي معيط ، والنضر بن الحارث ، وفيه تقول أخته :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو سمعته ماقتلته ، وقتل يوم أحد أبا عزة الجحفي . وأما الاسترقاق فلقول أبي هريرة : لأزال أحب بى تميم بعد ثلاث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعته يقول : هم أشد أمتى على الدجال ، وجاءت صدقاتهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذه صدقات قومنا ، وكانت سبية منهم عند عائشة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أعتقها فإنها من ولد إسماعيل . متفق عليه . لأنه يجوز إقرارهم على كفرهم بالجزية ، فهو الرق أولى لأنه أبلغ الصغار . وأما المن فلقوله تعالى : (فإما منا بعد وإما فداء) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، من على أبى عزة الشاعر يوم بدر ، وعلى أبى العاص بن الربيع ، وعلى ثمامة بن أثال :

وأما الفداء بمسلم للآية ، ولما روى عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بى عقيل ، رواه أحمد والترمذى وصححه .

وأما الفداء بمال فلاية ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فدى أهل بدر بالمال ، فافعله الأمير من هذه الأربعة تعين ، ولم يكن لأحد نقضه ، ويجب عليه اختيار الأصلح للمسلمين ، لأنه يتصرف لهم على سبيل النظر . فلم يحز له ترك ما فيه الخط ، كولى اليتيم ، لأن كل هذه الخصال قد تكون أصلح فى بعض الأسرى ، فإن منهم من له قوة ونكاية فى المسلمين ، فقتله أصلح ، ومنهم الضعيف ذو المال الكثير ، ففداؤه أصلح . ومنهم حسن الرأى فى المسلمين يرجى إسلامه ، فالن عليه أولى ، ومن ينتفع بخدمته ، ويؤمن شره ، استرقاقه أصلح . فتى رأى المصلحة فى خصلة ، لم يحز اختيار غيرها ، ومتى رأى قتله ضرب عنقه بالسيف ، لقوله تعالى : (فضرب الرقاب) .

ص ٣٨ : نكلم عن حكم ما يلي تحريم التمثيل ودليله ، إذا تردد رأى الإمام في الأسرى لمن يكون المال الفدى به والمسترق منهم ؟ إذا سأل الأسارى من أهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية ، إذا كان على المسترق حق لمسلم : الصبيان المجانين ، من فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه ، ماذا على قاتلهم ؟ إذا أسلم الأسرى الأحرار المقاتلون ؟ رد الأسير المسلم إلى الكفار .

ج : لا يجوز التمثيل ولا التعذيب ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث بريدة : ولا تعذبوا ولا تمثلوا ، وإن تردد رأيه ونظره في الأسرى ، فقتل أولى ومن استرق منهم أو فدى بمال ، كان الرقيق ، والمال للفائزين حكمه حكم الفدية .

وإن سأل الأسارى من أهل الكتاب ، أو المجوس تخليتهم على إعطاء الجزية لم يحز ذلك في نساءهم وصبيانهم . لأنهم صاروا أرقاء بنفس السبي . ويجوز في الرجال . ولا تجب إجابتهم إليه لأنهم صاروا في يد المسلمين بغير أمان ، ولا يجوز التخيير الثابت فيهم . بمجرد بذل المال قبل إجابتهم لعدم لزومها ، ولا يبطل الاسترقاق حقاً لمسلم .

والصبيان والمجانين . من كتابي وغيره . والنساء ومن فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه . رقيق بنفس السبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى امرأة مقتولة في بعض مغازبه ، فأنكر قتل النساء والصبيان ، متفق عليه ، وكان يسترقهم إذا سباهم ، ويضمنهم قاتلهم بعد السبي بالقيمة ، وتكون غنيمة ، ولا يضمنهم قاتلهم قبل السبي ، لأنهم لم يصيروا مالا .

وقن أهل الحرب غنيمة ، لأنه مال كفار استولى عليه ، فسكان للغانمين كالبهيمة ، وللاُمير قتله لمصلحة كالمرتد ، ويجوز استرقاق من تقبل منه الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس ويجوز استرقاق غير من تقبل منه الجزية ، كعبدة الأوثان ، وبني تغلب ونحوهم ، لأنه كافر أصلي ، أشبه أهل الكتاب ، ولو كان عليه ولاء لمسلم أو ذمى .

وإذا أسلم الأحرار المقاتلون ، تعين رقبهم في الحال ، وزال التخيير فيهم وصار حكمهم حكم النساء : لما ورد عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله . إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . متفق عليه .

وهذا لفظ مسلم ، ولأنه أسير يحرم قتله فيجوز استرقاقه ، فصار رقيقاً كالمرأة ، وقيل يحرم القتل ، ويخير فيهم الأمير بين رق ، ومن ، وفداء ، صححه الموفق وجمع ، لأنه إذا جاز ذلك في حال كفرهم ، ففي حال إسلامهم أولى ، ويحرم رد الأسير المسلم إلى الكفار ، إلا أن يسكون له من يمنه من عشيرة ونحوها .

* * *

من ٣٩ : تكلم بوضوح عن من أسلم قبل أمره ، وحكم مفاداته ، ومن أين يفدى ؟ ومن الذى ليس للإمام قتله ولا رقه ؟ قبول الفداء ممن حكم بقتله أو رقه ، المسبى إذا كان غير بالغ ، إذا أسلم أو مات أحد أبوى غير بالغ ، وبين حكم زوجة الحربى ، إذا سبى أو سبيت معه ، وبيع المسترق .

ج : من أسلم من الكفار قبل أمره لخوف أو غيره ، فلا تخيير فيه ، وهو

كسلم أصلي ، لأنه لم يحصل في أيدي الغانمين . ومتى صار لنا رقيقاً محكوماً بكفره من ذكر وأتى وخشى ، وبالغ وصغير مميز دونه ، حرم مفاداته بجال ، وببسه لكافر ذمي ، وغير ذمي ، ولم يصح بيعه لهم . قال أحد : ليس لأهل الفضة أن يشتري مما سبي المسلمون قال : وكتب همر بن الخطاب ينهى عنه أمراء الأمصار ، هكذا حكى أهل الشام اهـ .

وتجوز مفاداة المشرق منهم بمسلم الدعاء الحاجة ، لتخليص المسلم منهم ، ويفدى الأسير المسلم من بيت المال . لما روى سعيد بإسناده ، عن حبان بن أبي جبلة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن على المسلمين في فيئهم ، أن يبادوا أسيرهم ، ويؤدوا عن غارمهم ، ولأنه موضوع لمصالح المسلمين ، وهذا من أهمها ، وإن تعذر فداؤه من بيت المال لمنع أو نحوه ، فن مال المسلمين ، فهو فرض كفاية ، لحديث : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني وليس للإمام قتل من حكم حاكم برقه ، لأن القتل أشد من الرق ، وفيه إتلاف الغنيمة على الغانمين ، ولا رق من حكم بقله ، ولا رق ولا قتل من حكم بفدائه وله المن على الثلاثة المذكورين ، وله قبول الفداء بمن حكم هو أو غيره بقله ، أو رقه .

ومتى حكم لإمام أو غيره برق أو فداء ، ثم أسلم محكوم بجاله لا ينقض لوقوعه لازماً ، والمسي غير بالغ منفرداً عن أبويه ، أو مسبي مع أحد أبويه مسلم ، إن سباه مسلم ، تبعاً لحديث : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه ، رواه مسلم : وقد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن أحدهما ، أو إخراجهما من دارهما إلى دار الإسلام .

والمسي مع أبويه على دينهما للخبر ، وملك السابي لا يضمنه تبعيته لأبويه في الدين ، كآلو ولادته أمه الكافرة في ملكه من كافر ، ومسبي ذمي ، من أولاد الحربيين ، يتبع السابي في دينه حيث يتبع المسلم .

وإن أسلم أو مات ، أو عدم أحد أبوي غير بالغ بدارنا ، أو اشقبه ولد مسلم بولد كافر فسلم كل منهما لأن الإسلام يملو ولا يقع خشية أن يصير ولد للمسلم لكافر أو بلغ ولد الكافر مجنوناً ومسلم في حال بحكم فيه بإسلامه لو كان ضغيراً لموت أحد أبويه بدارنا وإسلامه لعدم قبوله اليهود وإن بلغ عاقلاً ثم جن لم يتبع أحدهما لزوال حكم التبعية ببلوغه عاقلاً فلا يعود وإن بلغ من قلنا بإسلامه ممن تقدم عاقلاً ممسكاً عن إسلام ، وكفر ، قتل قاتله لأنه مسلم حكماً ، وينفسخ نكاح زوجة حربي بسبي لها وحدها . لحديث أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبائاً يوم أوطاس ، ولهن أزواج في قومهن ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) رواه الترمذي وحسنه .

فإن كانت زوجة مسلم ، أو ذمی ، وسبيت لم ينفسخ نكاحها ، ولا يفسخ نكاح زوجة حربي سبيت معه ، ولو استرقا لأن الرق لا يمنع ابتداء النكاح ، فلا يقطع استدامته ، وسواء سبها رجل واحد أو رجلان ، ونحل مسبية وحدها لسببها بعد استبرائها ، فإن سبي الرجل وحده ، لم ينفسخ نكاح زوجة له بدار حرب ، لأنه لا نص فيه ولا قياس يقتضيه .

من النظم فيما يتعلق بالأسير

ولا تضمن قتل الأسير وحرمن بلا إذن أن يبيع ولو سير مضهد
فإن لم يسرقا قتله إن كان قادراً وفي المعجز وجه مثل غنم مبدد
وفي جائز القتل المقر بحرية لسلطاننا من وفدية مفتد
أو القتل أو يفتدى بهم أو يرقهم وما كان أنكى أو أحظ لنا اعد
وتحكم في استرقاقهم وفدائهم كحكمك في باقي الفتيمة تهتدى
ويختار غير القتل إن أسلوا ولا

يختم به استرقاقهم في الموطن
وإن أذعن الأسرى لإعطاء جزية يخير وجوزه لأهل وأعد
ومن يهد منهم مطلقاً قبل أخذه فليس عليه علة فليشرد
ومن يدمي إسلامه قبل أسره بشهد اقبل أو يميناً ومفرد
ويختار فيمن لم يقر بحرية

سوى الرق في الأولى من أهل التعداد
ويحرم في قول بمال فداؤهم كما لم يحز بيع السلاح المعداد
ومع أوبه أن يسب طفل فكافر ومع واحد أو مفرد فهو مهتد
ومن أحد إن يسب مع واحد يكن

شقياً عن دين الأب التمرد
وإن يشا الزوجان بلغ عتدم في الأولى والنس عقد ذات التفرد
ولو حكوا بالفسخ إن سبياً معاً لدى اثنين لامع واحد لم يبعد
ولا يحرم التفريق بينهما بلا خلاف يبيع واقتسام المعداد
وبالسبي أثبت رق من ليس يقتلوا مع الشفع والخالى ولم يقد شرد
ولا يمنع استرقاقنا من يرق في الـ ستوى ولأه مستحق لمهند

وحرم في الأولى بيع من رق مطلقا لكفر ، وعنه بيع طفل وخرد
ويغدى بكل مسلم من وثاقه ويحرم بيع والفداء بمن هدى

* * *

ص ٤٠ : بين أحكام مايلي : التفريق بين ذوى رحم محرم ، من اشترى عدداً
من الأسرى في عقد يظن أن بينهم أخوة أو نحوها فتبين عدمها ،
ماذا يلزم الامام إذا حضر حصناً ؟ ماذا يجوز من أسلم من أهل الحصن ؟
إذا قال أهل الحصن : ارحلوا جناً وإلا قتلنا أسراكم ؟ .

ج : لا يفرق بين ذوى رحم محرم ، لحديث : من فرق بين والدة وولدها
فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة . قال الترمذى : حسن غريب . وعن علي
قال : وهب لى النبي صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين ، فبعت أحدهما ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : ما فعل غلامك ؟ فأخبرته . فقال : رده رده ، رواه
الترمذى ، وقال حسن غريب . ولأن تحريم التفريق بين الوالدين لما بينهما من
الرحم المحرم ؛ فليس عليه التفريق بين كل ذى رحم محرم ، إلا بمتق ، فيجوز
أن يعتق أحدهما دون الآخر .

وكذا لا يحرم التفريق بالفداء الأسرى ، كافتداء أسير مسلم بكافر ، من
ذوى رحم محرم لتخليص المسلم من الأمر ، وكذا يجوز في بيع فيما إذا ملك
أخين ونحوهما على ما باتى في كتاب النكاح فإنه إذا وطئ إحداها لم يجوز له
وطء الأخرى حتى يحرم الموطوءة .

ولو باع الإمام أو غيره السبايا ، على أن بينهم نسباً يمنع التفريق ، ثم بان
عدمه ، فلبائع الفسخ ، ومن اشترى منهم عدداً في عقد يظن أن بينهم أخوة أو
نحوها فتبين عدمها رد إلى المقسم الفضل الذى فيه بالتفريق ، لبيان انتفاء مانعه .
ولإذا حضر إمام أو غيره حصناً لزمه فعل الأصلح في نظره ، واجتهاده ، من
مصابرته ومن موادعته بمال ، ومن هدنة بلا مال بشرطها .

وتجب المواجهة بال والهدنة بغيره إن سألوها ، وتم مصلحتهم الحصول الفرض من إعلاء كلمة الإسلام وصغار الكفرة ، وله الانصراف بدونه إن رآه لضرر أو إياس منه .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حاصر أهل الطائف ، فلم يزل منهم شيئاً ، فقال : إنا قائلون إن شاء الله غداً ، فقال المسلمون : أترجع ولم تنتهه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغدوا على القتال ، فغصوا عليه ، فأصابهم جراح فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا قائلون غداً ، فأعجبهم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه .

وإن قال أهل الحصن للمسلمين : ارجعوا عنا وإلا قتلنا أسراكم عندنا ، وجب رحيلهم ثلاثا يلتقوا بأسرى المسلمين للهلاك . ويحرم من أسلم من أهل الحصن قبل استيلائنا عليه ، دمه وماله حيث كان ، في الحصن أو خارجه . لما ورد عن أنس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا ذلك ، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم ، إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . رواه أصحاب السنن .

ويحرم من أسلم منهم أولاده الصغار ، وحل امرأته لغيرهم بإسلامهم تبعاً له ، ولا يحرم أسراؤه إذا لم تسلم ، لأنها لا تنقبه في الإسلام ، فإن سببت ضارته رقيقة كغيرها من النساء ، ولا يفسخ نكاحه برقها ويتوقف بقاء النكاح على إسلامها في العدة ، وإن دخل كافر دار الإسلام وله أولاد صفار في دار الحرب ، صاروا مسلمين تبعاً له : ولم يجوز سديهم لعصمتهم في الإسلام .

ص ٤١ : تكلم بوضوح مما يلي : إذا نزل أهل الحصن على حكم مسلم ، إذا أسلم من حكم بقتله أو سبيته ، إذا سألوا أن ينزلهم على حكم الله ، إذا

كان به من لاجزية عليه فبذلها لمقد الذمة ، إذا خرج عبد إلينا بأمان أو نزل من حصن ، إذا جاءنا عهد مسلما وأسر سيده أو أسر غيره من الحربين ، إذا أقام عهد بدار الحرب ، إذا هرب قن إلى العدو ثم جاء بمال ، وإذا كر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إذا نزل أهل الحصن على حكم رجل مسلم حر مكلف عدل ، مجتهد في الجهاد ، جاز ، لما ورد عن أبي سعيد ، أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد ابن معاذ ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى سعد فأثابه على حار ، فلما دنا قريبا من المسجد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم أو خيركم ، فقمعد عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هؤلاء نزلوا على حكمك ، قال : فإني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، ونسبي ذراريهم ، فقال : لقد حكمت بما حكم به الملك ، وفي لفظ قضيت بحكم الله عز وجل . متفق عليه .

ويلزم المنزول على حكمه الحكم بالأحظ لنا ، من قتل أو رق ، أو من ، أو فداء . ويلزم حكمه حتى بمن عليهم كالإمام ، وإن أسلم — من حكم بمن نزلوا على حكمه — بقتله ، أو سبيه ، عصم دمه دون ماله وذريته ، لأنهم ما صاروا بالحكم بقتله مسلما المسلمين ، فلا يهودان إليه بإسلامه ، وأما دمه فأحرزه بإسلامه ، ولا يسترق . لأنه أسلم قبله .

وإن سأل أهل الحصن الأمير أن ينزلهم على حكم الله تعالى ، لزمه أن ينزلهم ويخير فيهم كالأمرى ، لأن ذلك هو الحكم بحسب اجتهاده لهم ، لكن في حديث بريدة الذي أخرجه أحمد ومسلم مرفوعا : وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك . فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا . أوجب عنه بأنه لاحتمال نزول وحى بما يخالف ما حكم به ، وقد أمن ذلك بموته صلى الله عليه وسلم .

وقيل بكره له ذلك ، وقيل لا ينزلهم لأنه كإنزالهم على حكمنا ولم يرضوا به . ولو كان بالحصن من لا جزية عليه فبذلها لعقد الذمة ، عتدت له الذمة بمعنى الأمان مجازاً ، وحرم رقه لتأمينه ، وإن لم يحب به ماله ، ولو خرج عبد إلينا بأمان ، أو نزل عبد من حصن إلينا بأمان فهو حر : لما روى الشعبي عن رجل من ثقيف قال : سألتنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يرد علينا أبا بكر ، وكان عبداً لنا ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر ثقيفاً فأسلم ، فأبى أن يرد علينا . وقال : هو طليق الله ثم طليق رسول الله ، فلم يرد علينا . ولو جاءنا عبد مساماً وأسر سيده الحربى ، أو أسر غيره من الحربيين فهو حر . والكل مما جاء ، من سيده أو غيره له .

وإن أقام عبد أسلم بدار حرب فهو رقيق ، ولو جاء مولاه مسلماً بدمه ، لم يرد إليه لسبق الحكم بحريته حين جاء إلينا مسلماً ، ولو جاء مولاه قبله مسلماً ، ثم جاء هو مسلماً فهو له . وليس لقن غنيمة لأنه مال ، فلا يملك المال ، فلو هرب القن إلى العدو ، ثم جاء منه بمال فهو لسيده ، والمال الذى جاء به لنا فيثماً . وكره نقل رأس كافر من بلد إلى بلد ، ورميه بمنجنيق بلا مصلحة لما روى عقبة بن عامر ، أنه قدم على أبي بكر الصديق برأس بنان البطريق فأنكر ذلك ، فقال : يا خليفة رسول الله فإنهم يفعلون ذلك بنا . قال : فأذن بفارس والروم ، لا يحمل إلى رأس ، إنما يكفى الكتاب والخبير .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا حيث لا يكون في التمثيل بهم زيادة في الجهاد ، ولا يكون نكالا لهم عن نظيرها ، فأما إن كان في التمثيل السائق دعاء لهم إلى الإيمان ، وزجرهم عن العدوان فإنه من إقامة الحدود والجهاد المشروع ، ولم تكن القصة في أحد كذلك ، فلهذا كان الصبر أفضل .

باب ما يلزم الإمام والجيش

ص ٤٢ : ماذا يلزم الإمام والرعية عند سيرهم إلى الفوز ؟ وما الذي يستحب أن يدعو به ؟ القتال يقع بسبب خمسة أشياء فما هي ؟ واذكر أدلتها ووضح الألفاظ الخفية .

ج : يلزم كل أحد إخلاص النية لله تعالى في الطاعات كلها من جهاد وغيره لقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) .

وعن أبي أمامة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : أرايت رجلاً غزاه يلتمس الأجر والذكر ، ماله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شيء . له فأعادها ثلاث مرات بقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شيء له ، ثم قال : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه . رواه أحمد والنسائي .

قال ابن القيم في شرح منازل السائرين : قد تنوعت عباراتهم في الإخلاص والقصد واحد ، فقيل : هو أفراد الحق سبحانه بالقصد بالطاعة . وقيل : تصفية القلب عن ملاحظة الخلقين ، وقيل : الإخلاص استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن ، والرياء : أن يكون ظاهره خيراً من باطنه . والصدق في الإخلاص ؛ أن يكون باطنه أحمر من ظاهره .

ومن كلام الفضيل رحمه الله : ترك العمل من أجل الناس رياء والعمل من أجل الناس شرك ، والإخلاص أن يماثلك الله منها : وقال صاحب النازل : الإخلاص تصفية العمل من كل شوب ، ويلزم كل أحد أن يجتهد في إخلاص النية لله في الطاعات ، لأن الواجب لا يتم إلا به .

ويستعجب أن يدعو سراً بحضور قلب . لما في حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدي ونصيري بك أحول وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود بإسناد جيد . وكان جماعة منهم الشيخ نقي الدين بقوله عند قصد مجلس العلم . اهـ .

الأشياء التي يقع القتال بسببها : الشجاعة والحمية والرياء والمغنم والغضب ، والدليل على ذلك ماورد عن أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل ، يقاتل شجاعة ويقا تل همية ، ويقا تل رياء ، فأى ذلك في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله . رواه الجماعة . وفي رواية للبخاري : والرجل يقاتل للمغنم : وفي أخرى له : والرجل يقاتل غضباً . ويجب على الإمام عند السير بالجيش تعاهد الخليل . قلت : وفي وقتنا يتفقد أيضاً الطائرات والمدببات والمصفحات والرشاشات والدفاع والسيارات ، ويتفقد الرجال لأن ذلك من مصالح الجيش فلزمه كبتية المصالح ، فيختار من الرجال ما فيه غنى ومنفعة للحرب ومناصحة ، ومن الخليل ما فيه قوة وصبر على الحرب ، ويمكن الانتفاع به في الركوب ، وحمل الأثقال ، ومن الأسلحة الحديثة ، والمركوبات الحديثة ما كان أرفع للجهاد .

ويمنع ما لا يصلح للحرب ، ويمنع الخذل وهو المفند للناس عن الفز وومزهدهم فيه والخروج إليه ، كقاتل : الحر أو البرد شديد ، أو المشقة شديدة ، أو بالكفار كثرة وخيلهم جيدة .. وما شاكله ، يقصد بذلك خذلان المسلمين ، وهو التخلف عن النصر ، وترك الإيانة . يقال للظي إذا تخلف عن القطيع : خذول ويقال : خذلت الوحشية إذا أقامت على ولدها وتخلفت . قال طرفة بن العبد البكري : خذول تراعى ربرباً بمخيلة تناول أطراف البرير وترتد

وعليه منع صرجه كن يقول : هلكت سرية المسلمين ، ولأهم مدد أو طاعة بالكفار . والإرجاف لغة إشاعة الكذب ، والباطل ، يقال : أرجف

بكذا إذا أخبر به على غير حقيقة ، لكونه خبراً متزلزلاً غير ثابت من الرجفة ،
وهي الزلزلة . وأرجفوا في الشيء : خاضوا فيه ، قال الشاعر :

أبا لأراجيف يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيف خلت اللؤم والخورا

قال الله تعالى : ﴿ ولكن كره الله انبعاثهم فنبطهم وقيل اقمعدوا مع
القاعدين ، لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم ﴾ الآية .
ويمنع مكاتباً بأخبارنا ، ليدل المدو على عوراتنا ، ويمنع رامياً بيننا بالعداوة ،
وساعياً بيننا بالفساد والفتن . قال تعالى : ﴿ لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا
خبالا ﴾ الآية .

ويمنع معروف بنفثاق وزندقة ، لقوله تعالى : (فإن رجعت الله إلى طائفة
منهم ، فاستأذنوك للخروج قتل : لن تخرجوا معي أبداً ، ولن تقاتلوا معي عدواً)
ولأن هؤلاء مضرة على المسلمين فلزم الإمام منعهم ، وعليه منع صبي لم يشهد
ومجنون ، لأنه لا منفعة فيهما ، ولأن في دخولها أرض المدو تبريضاً للهلاك .

ويمنع نساء للافتتان بهن مع أنهن لسن من أهل القتال ؛ لاستيلاء الخور
والجبن عليهن ، ولأنه لا يؤمن ظفر المدو بهن ، فيستعملوا منهن ما حرم الله
تعالى ، إلا عجوزاً لسقي ماء ونحوه ، كما جرحى . لما ورد عن أنس قال :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفزو بأمر سليم ونسوة معها من الأنصار ،
يسقين الماء ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذي وصححه .

ومن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام وأداوى لهم الجرحى ،
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . قال جمع : وامرأة الأمير
لحاجته إليها لله صلى الله عليه وسلم .

ص ٤٣ : ما حكم الاستمانة بالكافر وأهل الأهواء في شيء من شؤون المسلمين ؟

وما حكم إعاقة أهل الأهواء ؟ وما صفة سير الجيش ؟ وما الذى ينبغى
للأمير أن يعمل نحو العدو ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : يحرم أن يستعين بكافر ، لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
خرج إلى بدر فقبضه رجل من المشركين فقال له : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال :
لا . قال : فارجع فلن أستمع بكافر . متفق عليه . ولأن الكافر لا يؤمن
بخالقه ، ومكره نجس طويته . والحرب تقضى المناصحة ، والكافر ليس من أهلها
إلا لضرورة ، لحديث الزهري : أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من
للمشركين فى حربه ، وبهذا حصل التوفيق بين الأدلة والضرورة ، مثل كون
الكفار أكثر عدداً أو يخاف منهم ، وحيث جاز اشترط أن يكون من يستعان
به حسن الرأى فى المسلمين . فإن كان غير مأمون عليهم ، لم يجوز كالرجف
وأولى .

وتحريم استعانة بأهل الأهواء فى شئ من أمور المسلمين من غزو وجمالة ،
أو كتابة أو غيرها ، لمظم الضرر ، لأنهم دعاة إلى عقائدهم الباطلة ، فهم أضر
على المسلمين من اليهود والنصارى ، لأنهم يدعون إلى ذلك ، واليهود والنصارى
لا يدعون إلى دياناتهم ؟

وتكره الاستعانة بذي فدى ، وتحرم توليتهم الولايات ، وتحرم إعاقة
أهل الأهواء على عدوهم إلا خوفاً من شرهم ، ويسن أن يخرج الإمام بالجيش
يوم الخميس . لما ورد عن كعب بن مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج
فى يوم الخميس فى غزوة تبوك ، وكان يحب أن يخرج يوم الخميس . متفق عليه .

وبسير بالجيش برفق ، كسير أضعفهم ، لحديث أمير القوم أقطعهم ، أى
أقطعهم سيراً ، ثلاثاً ينقطع أحد منهم ، فإن دعت حاجة إلى الجهد فى السير جاز لأن
النبي صلى الله عليه وسلم ، جد حين بلغه قول عبد الله بن أبى ليخرجن الأعز
منها الأذل ، ليشغل الناس عن الغلوض فيه .

وبعد الإمام والأمير للجيش الزاد ، لأنه لا بد منه وبه قوام ، وربما جلال سفرهم فيهلكون ، حيث لا زاد لهم ، ويحدثهم بما يقوى نفوسهم من أسباب النصر ، فيقول مثلاً : أنتم أكثر عدداً ، وأشد ألداناً ، وأقوى قلوباً ونحوه ، لأنه مما تستعين به النفوس على المصابرة ، وأثبت لها على القتال .

ويعرف عليهم العرفاء — وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس — فيجعل لكل جماعة من يكون كقدم عليهم ينظر في حالهم ويتقدم ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرف عام خبير على كل عشرة عريقاً ، وورد العرافة حق . وأما قوله : العرفاء في النار ، فتحذير للتمرض للرياسة ، لما في ذلك من الفتنة ، ولأنه إذا لم يتم بأمرها استحق العقوبة . ويقدم لهم الألوية البيض ، وهي المصابة تمسك على قناتة ونحوها . قال صاحب المطالع : اللواء راية لا يحملها إلا صاحب جيش الحرب ، أو صاحب دعوة الجيش هـ .

قال ابن عباس : كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض ، رواه الترمذى .

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل مكة ولواؤه أبيض ، رواه أبو داود . ويقدم لهم الرايات وهي أعلام مربعة ، ويغير ألوانها ليعرف كل قوم رايتهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم للمباس حين أسلم أبو سفيان : احبسه على الوادى حتى تمر به جنود الله تعالى ، فيراها . قال : فحبسته حيث أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرت به القبائل على راياتها ، ولأن الملائكة إذا نزلت مسومة بها . نقل حنبل .

ويحمل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب ، لئلا يقع بعضهم على بعض لما روى سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعضناهم ثقلهم وكان شعارنا تلك الليلة : أمت أمت ، رواه أبو داود .

وعن المهلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن يتكلم العدو ، فليكن شعاركم : حم لا ينصرون . رواه الترمذى وأبو داود . وعن سمرة بن جندب قال : كان شعار المهاجرين : عبد الله ، وشعار الأنصار : عبد الرحمن . رواه أبو داود .

ويتخير الإمام أو الأمير لهم من المنازل أصلحها لهم كالخصبة ، وأكثرها ماء ومرعى ، لأنها أرفق بهم وهو من مصلحتهم ، ويقبض مكانها فيحفظها ليأمنوا بهجوم العدو عليهم ، ولا يففل الحرس والطلائع .

ويمنع جيشه من الفساد والمعاصي ، لأنها سبب الخذلان . وتركها داع للنصر ، وسبب للظفر .

ويمنع جيشه من التشاغل بالتجارة المانعة لهم من القتال . ويمد الأمير الصابر في القتال بأجر وفل ترغيباً له فيه ، ويخفي أمره ما أمكن إخفاؤه لئلا يعلم العدو به . عن كعب بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان إذا أراد غزوة ، وروى بغيرها . متفق عليه .

ويبحث العميون على العدو بمن له خبرة بالطرق حتى لا يخفى عليه أمر العدو ، ويهتم باقتفاء آثار العدو ومعرفة أسرارهم ، كما كان عليه السلام يهتم باقتفاء أخبار العدو ، ومعرفة أسرارهم واستطلاع خباياهم ، فكان يبعث العميون ليأتوه بخبرهم ، فقد أرسل عبد الله بن جحش سنة اثنتين للهجرة ، في اثني عشر مهاجراً ، بعد أن دفع إليه كتاباً أمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ، فلما مضى البومان نظر عبد الله في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا فيه « إذا نظرت إلى كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً ، وتعلم لنا من أخبارهم ، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما علم بمير أبي سفيان ، تحمل خبرات قريش كلها إلى الشام ، أمر نفرأ من المسلمين أن

يخرجوا إليها لعل الله أن يجعلها لهم . فلما اقتربوا من الصفراء بعثوا بسيس بن عمرو وعدي بن الربيع إلى بدر يستطامان أخبار العير . وقد ذهب رجلان من المسلمين إلى بدر يستقيان ويقتطعان الأخبار ، وبينما هما كذلك إذ بجارية تطالب أخرى بدين عايتها ، فتجيبها صاحبتهما أن سوف تعطيهما الذي لها عندما تأتي العير في الغد ، أو بعد الغد ، فتعمل لهم وتؤجر منهم ، فيسرع الرجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبرانه بيوم قدوم العير .

ثم إن الجمين ، لما قاربا بدرأ ، وتسابقا إلى الماء ، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وسعدا والزبير إلى بدر يتجسسون ، فجاوزوه بمعينين لقريش ، وهو قائم يصلي ، فلما انتهى من صلاته سألهما عن مكان قريش ، فقالا : « وراء هذا الكتيب » ثم قال لهما : كم القوم ؟ فقالا لا علم لنا . فقال : كم ينحرون كل يوم ؟ فقالا : « يوما عشرا ويوما تسعا » ، فقال صلى الله عليه وسلم : « القوم ما بين تسعمائة وألف » ثم قال لهما : فمن فيهم من أشرف قريش ؟ قالا : عتبة بن ربيعة ، وأبو البختري بن هشام ، وحكيم بن حزام ، ونوفل ابن خويلد ، والحارث بن عامر بن نوفل ، وطعيمة بن عدى بن نوفل ، والنفل ، وزمعة بن الأسود ، وأبو جهل بن هشام ، وأممية بن خلف ، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج ، وسهيل بن عمرو بن عبدود .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها » وفي غزوة أحد بعث الرسول أنسا ومؤنسا ، ابني فضالة بلتسان قريشا ، فعلمتا أنها قاربت المدينة ، وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، وبعث من بعدهما الحباب بن النضر ، فأتاه بخبرها ، ولم يلبث أن خرج سامة بن سلامة ، فرأى قريشا تسرع بخيلها حتى لتكاد تدخل المدينة ، فرجع إلى القوم يحدتهم بما رأى .

وفي غزوة المريسيم عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن أبي ضرار سيد بني المصطلق خرج في قومه ليحارب المسلمين ، أرسل بريدة بن الحصيب الأسلمي يتأكد له الأمر ، فلما لقي الحارث وعلم أخباره ، رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص عليه ماسمع . فإكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن ندب المسلمين للقاء بني المصطلق .

وفي غزوة الخندق عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن قريظة نقضت عهدها وانضمت إلى حيي بن أخطب عدو الله ورسوله ، أرسل سعد ابن معاذ ، وسعد بن عباد ، وعبد الله بن رواحة ، وخوات بن جبير ليعلموا أمر قريظة ، ويروا إن كانت على عهدها مع رسول الله أم خرجت عليه .

فلما سأل هؤلاء كعب بن أسد وقال لهم : « لا عهد بيننا وبين محمد ولا عقد » ، انصرفوا إلى رسول الله يخبرونه . وفي سنة ست من الهجرة قبل صلح الحديبية أو عهدها ، بعث الرسول عدة منرايا ، كان منها سرية عكاشة ابن محصن الأزدي ، الذي خرج في أربعين رجلا إلى الفجر ، وقد أرسل هؤلاء الطلائع — جرياً على سنة رسول الله — فوجدوا من دلم على ماشية أعدائهم ، ففتموا مائتي بعير ساقوها إلى المدينة ، وعندما خرج الرسول ليعتمر — عمرة الحديبية في ألف وبضع مئاة من أصحابه ، وبلغ ذا الحليفة بعث عينا له يستطلع .

فلما اقترب الرسول من عسفان ، أتاه عينه ، فسأله عما جاء به من أخبار قريش فقال له الرجل : قد سمعت بمسيرك فخرجوا وقد لبسوا جلود النمر ، ونزلوا بذي طوى يهاهدون الله لا تدخلها أبداً ، وهذا خالد بن الوليد في خيلهم قد قدموها إلى كراع الغميم .

وقبيل يوم حنين بعث عليه السلام عبد الله بن أبي حدود الأسلمي ،

وأمره أن يدخل في صفوف عدوه ، فيقيم فيهم حتى يعلم علمهم ، ثم يأتيه بخبرهم ، فانطلق ابن أبي حدرد حتى دخل فيهم وسمع منهم ما أجمعوا عليه من حرب المسلمين ، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر .

ويشاور في أمر الجهاد المسلمين ذا الرأي والدين لقوله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ وقال : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وعن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شاور حين بلغه لإقبال أبي سنيان ، فتكلم أبو بكر ، فأعرض عنه ، ثم تكلم عمر ، فأعرض عنه ، فقام سعد بن عباد ، فقال : إيانا تريد يا رسول الله ، والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها ، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك النمل لفعلنا . قال : فندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فانطلقوا . رواه أحمد ومسلم .

وعن أبي هريرة قال : ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد والشافعي ، وروى البغوي بسنده ، عن عائشة أنها قالت : ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وللاستشارة فوائد كثيرة ، ذكرها بعض المفسرين ، لا نطول بذكرها ، يفي عنها أمر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم . ولنعم ما قيل في ذلك :

وشاور إذا شاورت كل مذهب	لبيب أخى حزم لترشد في الأمر
ولا تلك ممن يستبد برأيه	فتمجز أو لا تستريح من الفكر
ألم تر أن الله قال لمبده	وشاور هو في الأمر حتماً لا نكر

وقال بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن برأى نصيحة أو نصيحة حازم

ولا تجعل الشورى عليك غصاة

فريش الخوافى قـ قوة للقوادم

ويصف الجليش ، فيتراصون لقوله تعالى : ﴿ إن الله يحب الذى يقانلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ والسرف فى ذلك أنهم إذا كانوا كذلك نشط بعضهم بعضاً ، وزادت قوتهم المعنوية ، وتعاقدوا ، وتنافسوا فى الطعان والنزال والكر ، وأدخلوا الروح والفزع والدعر فى نفوس الأعداء .

ويجعل فى كل جنبه من الصف كفواً ، لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، فجعل خالد بن الوليد على الجنبه اليمى ، وجعل الزبير على الجنبه اليسرى ، وجعل أبى عبيدة على البياذقة ، وبعث الوادى . فقال : يا أبى هريرة ادع لى الأنصار فدعوتهم . . . الحديث . رواه مسلم . ولأنه أحوط للحرب ، وأبلغ فى إرهاب العدو ، ويذهب بما فى حديث أنس ، كان النبى صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ونصيرى بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود وغيره .

ولا يميل إمام أو أمير مع قريبه ، ولا مع ذى مذهبه ، لأنه يفسد القلوب ويكسرهما ، ويشنت الكلمة ، فربما خذلوا عند الحاجة إليهم ، ويحرم قتال من لم تبغله الدموة قبلها ، وتسب دعوة من بلغته للخبر ، وتقدم البحث أوسع من هذا .

• • •

من ٤٤ — تكلم مما يلى : بنى جعل لمن يعمل ما فيه غناء ، مثل ذلك جعل جارية لمن يعمل ما فيه فزع ومصلحة للمسلمين ، واذكر ما يفرغ على ذلك (٩٢ - الأسئلة والأجوبة ٣)

من المسائل ، النفل في البداء والرجمة ، بحث السرايا ، الأدلة الدالة على ما تذكر أو التمليلات .

ج : يجوز أن يجعل أمير جعلاً معلوماً من مال المسلمين ، ويجوز أن يجعل من مال الكفار ، مجهولاً ، لمن يعمل مافيه نفع للمسلمين كغلب سور ، أو صمود حصن ، أو بدل على طريق سهل ، أو قلعة لتفتح ، أو على ماء في مفازة ونحوه كدلالة على مال يأخذه المسلمون ، أو عدو يغيرون عليه ، أو نذر يدخل منها إليه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد استأجر هو وأبو بكر في الهجرة من دهم على الطريق ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والرابع ، مما غنموه وهو مجهول ، لأن الغنيمة كلها مجزولة ويستحقه مجهول له بفعل ما جوهل عليه ، بشرط أن لا يتجاوز جعل مجهول من مال كفار ثلث الغنيمة بعد الخمس ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم جعل أكثر منه .

ويجوز أن يعطى الأمير ذلك بلا شرط ، لأنه ترغيب للجهاد ، ولو جعل الأمير لمن يفعل مافيه مصلحة للمسلمين ، جارية معينة ، على فتح حصن من الكفار ، فانت قبل فتح الحصن فلا شيء له لأن حقه تعلق بيمينها ، وقد تلفت بغير تفريط ، فسقط حقه منها كالوديعة ، وإن أسلمت وهي أمة أخذها — كعرة جمعت له بعد فتح — إلا أن يكون المجهول له الجارية كافراً ، فله قيمتها إن أسلمت — كعرة جمعت له وأسلمت قبل فتح .

وإن فتحت قلعة صلحاً ، ولم يشترط المسلمون الجارية على أهل القلعة ، وأبى أهل القلعة الجارية ، وأبى بمجهول له أخذ القيمة عنها . فسقط الصلح لقمذر لمضائه ، لسبق حق صاحب الجمل ، وتمذر الجمع بينه وبين الصلح .

وإن بذلوا الجارية مجاناً ، لزم أخذها ودفعها إليه . قال في الفروع : والمراد غير حرة الأصل ، وإلا وجبت قيمتها ، لأن حرة الأصل غير مملوكة ، وكل

موضع أوجبنا القيمة ، ولم يغم الجيش شيئاً ، فإنها تغطي من بيت المال لأنه حال المصالح .

الأثقال — جمع نفل بالتحريك وبسكونها — الغنيمة . قال لبيد : « إن تقوى ربنا خير نفل » . وقال عنقرة :

إنا إذا أهر الوغى نروى القنا ونف عند مقام الأثقال
أى الغنائم ، وأصل النفل الزيادة ، وسميت الغنيمة به لأنها زيادة فيما أحل الله لهذه الأمة ، مما كان محرماً على غيرهم ، ولأنها زيادة على ما يحصل للمجاهد من أجر الجهاد . ويطلق النفل على معان أخر منها : اليمين ، والابتغاء ونبت معروف . والنافلة : التطوع لكونها زائدة على الواجب ، والنافلة : ولد الولد ، لأنه زيادة على الولد .

ولأمير في بداءة دخول دار حرب ، أن ينفل الربع فأقل بعد الخمس ، وله أن ينفل في رجوع من دار حرب الثلث ، فأقل بعد الخمس . لما روى عبادة ابن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداءة الربع ، وفي الرجعة الثلث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذي . وفي رواية : كان إذا أغار في أرض العدو ، نفل الربع ، وإذا قتل راجعاً وكل الناس نفل الثلث ، وكان يكره الأثقال ويقول : ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم . رواه أحمد .

وعن حبيب بن مسلمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نفل الربع بعد الخمس في بداءته ، ونفل الثلث بعد الخمس في رجعته . رواه أحمد وأبو داود ، وروى الأثرم عن حمز بن الخطاب ، أنه قال لجرير بن عبد الله في قومه يريد الشام : هل لك أن تأتي الكوفة ، ولك الثلث بعد الخمس ، من كل أرض وسبي .

ولا تجوز الزيادة على الثلث لأن نفل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إليه . ويجوز القص منه ، لأنه إذا جاز ألا ينفل شيئاً ، فلا يجوز تنفيل قليل

أولى ، ولا يستحق هذا النفل إلا بالشرط ، لأن استحقاقه بغير شرط إنما يثبت بالشرع ، ولم يرد الشرع باستحقاقه على الإطلاق ، وزيد في الرجعة على البدء لمشتقها ، لأن الجيش في البداءة رده عن السرية ، وفي الرجعة منعرف عنها ، والعدو مستيقظ ، ولأنهم مشتاقون إلى أهلهم ، فيكون أكثر مشقة ، ولا يعدل شيء عند أحد الخروج في السرية مع غلبة السلامة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده ، لولا أن رجالا من الساميين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجدهم أحملهم عليه ، ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله ، والذي نفسي بيده لوددت أن أقتل في سبيل الله . ثم أحييتهم أقتل ، ثم أحييتهم ، ثم أقتل . متفق عليه .

من النظم ما يلزم الإمام والجيش

ويلزم عند السير منع مخذل ومرجفهم مع كل أجهف أوردى
ومخشى عورت للعدو منافق وساع بشعنا بيننا ومفسد
وردى نساء غير عجب قواعد

بالحجن جرحى ثم يستقن من صدى
ولا يستمن بالكفر إلا ضرورة ويمشى برفق مستعد التزود
ومن أحد إن كان بقوى الدفهم إذا نمر الأعداء وإلا ليرود
وإن تجلن من كل مركوبه اجملن

على فاضل واحتم غلوف الردى قد
ويظهر أسباب التضافر بينهم ويعقد رايات بكل مسود
وكل قبيل فليقدم عليهم عرباً حفيظاً كافياً للتفقد
وكل فثاث فليمين شعارهم وفي كل حرز أو صلاح ليجهد
ويبعث أكفاء الميون تحمراً ويردع عن فعل الخلفاء كل مفسد
وذا رأى شاوره وذا الصبر والفنا

بأجر وتنفيل على غيرة عد
وبكم مهما استطاع بإصاح أمره ووار بغير القصد عن مقتصد
وصفهم واجمل على كل جانب نحيباً ودع ميل الهوى لانفكد
ودعوننا من لم تبلفه حر من قتالهم قبل الدعاء وأمسكد
ومن بلفته قاتلن قبله أن تشا ودعوتهم من قبل حسن وصدد
وبذلك اجمل جلب شفع مجوز
وعلمنا به الشرط من سوى مال جعد

إذا لم يجاوز بعد خمس ثلثيه

في الأولى ودون الشرط ما زاد فأردد

وما منموه بذله ورآه له مصالح من مال المصالح فأعدد
فمقد جعل عين أو نوع مطلق وفقدان فتح صاحب الجمل شرد
ولا يمنع الإسلام تسليم جملة رقيقاً قبيل الفتح أو بعده اشهد
وقيمة حر الأصل إن يهد قلبه وقيمته عين لدى الكفر ترشد
وإن صولحوا من غير شرط لجملة

وخن به بالقيمة الصلح أفسد

وقيد احتمال ماله غير قيمة ككرة أصل سلوها بأبعد
وشرطك ربما بعد خمس مجوز لنقل السرايا في الدخول به جد
وبالثلث بعد الخمس في رجعة ولا تبقى لهم والجيش بعدم اعدد
وقولين في تنفيذه ذاك شرط أو زيادة فوق الثلث بالشرط قيد
وليس لهم من غير شرط تنقل وجائز التفتيش دون التزبد
وإن ير تنفيلاً لإغناء أو رجا غناء يجز من بعد خمس وقيد
ونقل السرايا للنفوع وغیره

وكالسلب اخصص في سواهم بمقد

ص ٤٤ : ماذا يلزم الجيش من طاعة الإمام ؟ وما حكم لإحداث أمر بلا إذنه ؟
تسكلم من للبارزة بوضوح ، واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : يلزم الجيش طاعة الأمير في غير مصيبة . ويلزمهم النهي والصبر معه
قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم) . ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني . متفق عليه .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : على المرء للسمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة . متفق عليه . وعنه قال : كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، يقول لنا : فيم استطعتم ، متفق عليه .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كره من أميره شيئا فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية . متفق عليه . وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي ، كان رأسه زبيبة . رواه البخاري .

وأما الدليل على النصيح ، فمن أبي رقية تميم الهذلي رضي الله عنه ، أن للنبي صلى الله عليه وسلم قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . رواه مسلم . وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ، قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم . متفق عليه . فلو أمرهم الأمير بالصلاة جماعة ، وقت لقاء العدو فأبوا ، عصوا للمخالفة .

وأما الدليل على الصبر ، فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا) وعن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس . ثم قام في الناس ، فقال : « أيها الناس لا تمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم ، فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » . الحديث متفق عليه .

ويلزمهم اتباع رأيه ، والرضا بقسمته الفينة وبتعديله لها ، لأن ذلك من جهة

طاعته ، ولا يخالفونه ينشعب أمرهم ، فلاخير مع الخلاف ، ولا شر مع الاتفاق . قال ابن مسعود : الخلاف شر . ذكر ابن عبد البر : ولا يجوز لأحد أن يتلف — وهو تحصيل الملق للدواب — ولا يتحطب ، ولا يبارز . ولا يخرج من المعسكر ، ولا يحدث حدثاً إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم وقوتهم ، فإذا خرج إنسان أو بارز يغير إذنه ، لم يأمن أن يصادف كيناً للعدو فيأخذوه ، أو يرحل بالمسلمين ، ويتركه فيهلك أو يكون ضعيفاً لا يقوى على المبارزة ، فيظفر به العدو فتكسر قلوب المسلمين . بخلاف ما إذا أذن ، فإنه لا يكون إلا مع انتفائه المفاصد ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع ، لم يذهبوا حتى يستأذنوه) .

ولا ينبغي أن يأذن في موضع إذا علم أنه مخوف ، لأنه تغرير بهم . وأما الانتماس في الكفار ، فيجوز بلا إذن لأنه يطلب الشهادة ، ولا يترقب منه الظفر ، وإلا بالمقاومة بخلاف المبارزة ، فتتعلق به قلوب الجيش ، ويرتقبون ظفروه ، فلو طلب البراز كافر ، سن لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته بإذن الأمير ، لمبارزة الصعابة رضى الله عنهم .

عن علي رضى الله عنه قال : تقدم عتبة بن ربيعة ، ومعه ابنه وأخوه ، فنادى : من يبارز ؟ فانتدب شاب من الأنصار . فقال : من أنتم ؟ فأخبروه . فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة بن الحارث ، فأقبل حمزة إلى عتبة ، وأقبلت إلى شيبه ، واختلفت ابن عبيدة والوليد ضربتان ، فأمنحن كل واحد منا صاحبه . ثم ملنا إلى الوليد ، فقتلناه واحتملنا عبيدة ، رواه أحمد وأبو داود .

وعن قيس بن عباد ، عن علي قال : أنا أول من يمشي للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة . قال قيس : فيهم نزلت هذه الآية ، (هذان خصمان اختصموا

في ربههم) قال : هم الذين تبارزوا يوم بدر على وحزة وعبيدة بن الحارث وشيبة وريمة والوليد بن عتبة . وفي رواية أن علياً قال : فينا نزلت هذه الآية ، وفي مبارزتنا يوم بدر (هذان خصمان اختصموا في ربههم) . رواهما البخاري ، وعن سلمة بن الأكوع قال : بارز عني يوم خيبر مرحب اليهودي . رواه أحمد ، في قصة طويلة وممنه أسلم . وبارز البراء بن مالك مرزبان الدارة . فقتله وأخذ سلبه ، فبلغ ثلاثين ألفاً ، ولأن في الإجابة إليها إظهاراً لقوة المسلمين ، وجلدهم على الحرب ، فإن لم يعلم من نفسه المكافأة لطلب البراز ، كرهت إجابته لئلا يقتل ، فيكسر قلوب المسلمين ، وكان الأمير لا رأى له فعلت المبارزة بغير إذنه .

فإن شرط الكافر المبارز أن لا يقتله غير الخارج إليه ، أو كان هو العادة لزم لقوله تعالى : (أو فوا باليهود) ولقوله صلى الله عليه وسلم : المسلمون على شروطهم . ويجوز رسمه وقتله قبل المبارزة ، لأنه لا عهد له ولا أمان .

وبإباح للرجل المسلم الشجاع طلبها ابتداء ، ولا يستجب له ذلك ، لأنه لا يأمن أن يقتل فتتكسر قلوب المسلمين ، فإن انهزم المسلم الجيب لطلب البراز ، والداعى إليه أو أئمن بمجراح ، فلكل مسلم الدفع عنه ، والرمي للكافر المبارز لا نقضاء قتال المسلم معه . والأمان إنما كان حال البراز ، وقد زال . وأعان حمزة وعلى وعبيدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة ، حين أئعن عبيدة . وإن أعان الكفار صاحبهم ، فعلى المسلمين عون صاحبهم ، وقهال من أعان عليه دون المبارز ، لأنه ليس بسبب من جهته ، فإن استنجدهم أو علم منه الرضا بقطعهم انتقض أمانه . وجاز قتله .

* * *

من ٤٦ : ما هو السلب ؟ ومن الذي يستحقه ؟ ومتى يستحقه ؟ وبأى شيء تقبل دعوى القاتل للسلب ؟ وإذا كان القاتل صبيًا ، أو امرأة ، فما الحكم ؟

وإذا قتله إثنان فما الحكم؟ وما الحكم فيما إذا أسره إنسان فقتله الإمام
أو استجياه ؟

ج : السلب بفتح السين واللام ، ما على القتل من ثياب وسلاح ودرع
وحلى ، وما معه من خيل ودابة التي قاتل عليها ، وما كان بمنزلة الخيل ،
والدابة في وقتنا هذا ، وآلات المركوب لأنها تابعة له . ويستعان بها في الحرب
فأشبه السلاح . ويدخل في ذلك التاج ، والبيضة ، والمنطقة ، وأسورة ، وراية ،
وخف بما في ذلك من حلية ، وسيف ، ورمح ، ولت ، وقوس ، ونشاب ، لأنه
يستعان به في حربه .

وإذا قتل مسلم كافراً فله سلبه سواء قال الإمام : من قتل قتيلاً فله سلبه .
أو لم يقل ، لعموم الأدلة ، عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال : فرأيت رجلاً من
المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فاستدرت إليه حتى أتيت من ورائه ،
فضربته على حبل عاتقه . وأقبل على ، فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ،
ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلهقت عمر بن الخطاب ، فقال : ما للناس ؟ قتل :
أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
من قتل قتيلاً له عليه بيعة ، فله سلبه . الحديث متفق عليه .

وعن أنس رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم
حنين : من قتل رجلاً فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً ، وأخذ
أسلابهم : رواه أحمد وأبو داود . وفي لفظ : من نفرد بدم رجل ، فقتله فله سلبه
قال : فجاء أبو طلحة بسلب أحد وعشرين رجلاً . رواه أحمد .

وعن عوف بن مالك ، أنه قال لخالد بن الوليد : أما علمت أن النبي صلى
الله عليه وسلم ، قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى . رواه مسلم ، وكذا إذا أنقذه

فصار في حكم المقتول ، فله سلبه . لما ورد عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال :
 بينا أنا واقف في الصف يوم بدر ، نظرت عن يميني ، فإذا أنا بغلامين من
 الأنصار حديثه أسنانهما . تمنيت لو كنت بين أضلع منهما ، ففمزني أحدهما
 فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قال : قلت : نعم . وما حاجتك إليه يا ابن
 أخي ؟ قال : أخبرت أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي نفسي
 بيده إن رأيت ، لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعرج منا . قال . فتمسجت
 لذلك : فمزني الآخر فقال مثلهما . قال : فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل
 يزول في الناس ، فقلت : ألا تريان هذا صاحبكما الذي تسألان عنه . فقال :
 فابتدراه بسيفيمهما حتى قتلاه ، ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فأخبراه . فقال : أيسكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما : أنا قتلتاه . فقال : هل
 مسحتما سيفيكما ؟ قالا : لا ، فنظر في السيفين ، فقال : كلاكما قتله ، وقضى
 بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح .

والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء . متفق عليه . ووجه
 ذلك أن ابن مسعود وقف على أبي جهل يوم بدر ، فلم يبط سلبه ، وقضى به
 النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، لأنه أثبتته .

ومن غرر بنفسه بأن قدم على مبارزة من يغلب على ظنه أنه لا يقدر عليه .
 فقتله حال الحرب لا قبلها ولا بعدها ، ولو عبداً بإذن سيده ، أو كان امرأة ،
 أو صبيّاً بإذن إمام ، أو نائبه ، فله سلبه ، لحديث : من قتل قتيلاً فله سلبه ،
 وللأحاديث المتقدمة .

وقال الشيخ تقي الدين : في هذا نظر ، فإن حديث ابن الأكوع كان
 للمقتول منفرداً ، ولا قتال هناك ، بل كان المقتول قد هرب منهم ، انتهى —
 من الإنصاف .

ولا يستحق السلب مخذل ، ولا مرجف ، ولا عاص ، كرام بيننا يفتن .
لأنهم ليسوا من أهل الجهاد ، ويستحق السلب القاتل بشرطه ، ولو كان المقتول
صبياً أو امرأة إذا قاتلوا للعمومات ، لا إن رماه بسهم من صف المسلمين . أو قتله
مشتغلاً بأكل ونحوه ، أو منهزماً فلا يستحق سلبه لعدم التفرير بنفسه ، أشبه
قتل شيخ فان ، وامرأة ، وصبي ، ونحوهم ممن لا يقتل .

ولو قطع مسلم يدي الكافر ورجليه ، فله سلبه ، ولو قتله غيره لأنه كفى
المسلمين شره ، ولأن معاذ بن عمرو بن الجوح أثبت أبا جهل ، فأدرك ابن
مسعود أبا جهل ، وبه رمق فأجهز عليه ، ففضى النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه
لمعاذ بن عمرو بن الجوح .

وإن قتله اثنان فأكثر فسلبه غنيمة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشرك
بين اثنين في سلب ، ولأنه إنما يستحقه بالتفرير في قتله ، ولا يحصل بالاشتراك
وإن أسره فقتله الإمام أو استجياه ، بأن أبقاه حياً رقيقاً ، أو بفداء ، أو من
خسبته ورقبته إن رق وفداؤه إن فدى غنيمة ، لأن الذي أسره لم يقتله ، ولأنه
قد أسر المسلمون يوم بدر أسرى ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم منهم واستبقى
منهم ، ولم ينقل أنه أعطى أحداً من أسره سلباً ولا فداء ، وإن قطع يده ورجله
وقتله آخر ، فسلبه للقاتل .

ولا تقبل دعوى القتل إلا بشهادة رجلين ، لأن الشارع اعتبر البيعة ،
وإطلاقها ينصرف إلى شاهدين ، ففي الحديث المتفق عليه المتقدم قريباً أنه صلى
الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه ، وإطلاقها ينصرف إلى
شاهدين وكالتبيل العمدة ، وقيل : يعطى السلب إذا قال : أنا قتلت ولا يسأل بيعة ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول أبي قتادة . وجوابه الخبر الآخر ، وبأن
خصمه أقر له فاكفى بقوله .

وقال جماعة من أهل الحديث : يقبل شاهد ويمين كفيhre من الأموال ،
ونفقته ورحله وخيمته غنيمة ، لأن ذلك ليس من اللبوس ، ولا بما يستعان به
في الحرب

* * *

ص ٤٧ : تسكلم عن أحكام مايلي : السكذب في الحرب ، الخيلاء فيه ، تخديس
السلب ، الخديعة في الحرب .

ج : يجوز السكذب في الحرب ، لما روى البخاري ، عن جابر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لكعب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله
ورسوله ، فقام محمد بن مسلمة فقال يا رسول الله أحب أن أقتله ؟ قال : نعم
قال : فأذن لي أن أقول شيئاً . قال : قل . فأتاه محمد بن مسلمة فقال : إن هذا
الرجل قد سألنا صدقة ، وإنه قد عنانا ، وإني قد أنيتك أستسلفك . قال : وأيضاً
والله لئمتنه . قال إنما قد انبغناه . فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يضير
شأنه وقد أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين . فقال : نعم أرهنوني . قالوا : أي شيء .
تريد ؟ قال : أرهنوني نساءكم . قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجل العرب ؟
قال : فأرهنوني أبناءكم ؟ قالوا : كيف نرهنك أبناءنا ؟ فيسب أحدهم فيقال :
رهن بوسق أو وسقين هذا عار علينا ، ولكننا نرهنك اللأمة ، فواعده أن
يأتيه ، فجاء ليلاً ومعه أبو نائلة ، وهو أخو كعب من الرضاعة . فدعاهم إلى
الحصن ، فنزل إليهم فقالت له امرأته : أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو
محمد بن مسلمة وأخي أبو نائلة . قالت : إني أسمع صوتاً كأنه بقطر منه الدم ، قال :
إنما هو أخي محمد بن مسلمة . ورضيبي أبو نائلة إن الكريم لودعي إلى طعنة بليل
لأجابه . قال : ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلان وفي رواية أبو عبس بن جبر ،
والحارث بن أوس ، وعباد بن بشر فقال : إذا جاء فاني قاتل بشعره فأشبهه ، فإذا
رأيتهموني استمكنت من رأسه ، فدوونكم فاضربوه ، وقال مرة : ثم أشمكم ،

فنزل إليهم متوشحاً ، وهو ينفخ منه ربح الطيب ، فقال : ما رأيت كاليوم ريحاً ،
أى أطيب ، فقال : عندى أعطر نساء العرب ، وأجمل نساء العرب ، فقال :
أناذن لى أن أشم رأسك ؟ قال : نعم . فشمه ثم أشم أصحابه . ثم قال : أناذن لى ؟
قال : نعم . فلما استمكن منه قال : دونكم ، فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه
وسلم فأخبروه .

وعن أم كلثوم بنت عقبة قالت : لم أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يرخص
فى شيء من الكذب ، مما يقول الناس ، إلا فى الحرب والإصلاح بين الناس .
وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

وتستحب الخيلاء فى الحرب ، لما ورد عن جابر بن عتيك : أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : إن من الغيرة ما يحب الله ، ومن الغيرة ما يبغض الله ،
وإن من الخيلاء ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله . فأما الغيرة التى يحبها الله
فالغيرة فى الرية ، وأما الغيرة التى يبغض الله ، فالغيرة فى غير الرية . والخيلاء
الذى يحب الله ، فاختيال الرجل بنفسه عند القتال ، واختيال عند الصدمة .
والخيلاء الذى يبغض الله ، فاختيال الرجل فى الفخر والبغى . رواه أحمد
وأبو داود والنسائى .

وبكره التلثم فى القتال وعلى أنفه ، لاليس علامة كبريش نعام . ولا يحمس
السلب لحديث عوف وخالد إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحمس السلب . رواه
أحمد وأبو داود . ولأن قوله صلى الله عليه وسلم : فله سلبه ، يتناول جميعه .

وتجوز الخدمة فى الحرب للبارز وغيره . لما ورد عن جابر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحرب خدمة . متفق عليه . وروى أن عمر بن
عبد ود ، لما بارز علياً قال له على : ما برزت لأقاتل اثنين ، فالتفت همر و فومب
على فضر به . فقال همر : خدعتى فقال : الحرب خدمة ، وفى غزوة الخندق ، إن
خعيم بن مسعود بن عامر من بنى غطفان ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

يا رسول الله إني قد أسلمت ، وإن قومي لم يطمئوا بإسلامي ، فرني بما شئت .
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما أنت فينا رجل واحد ، نفضل عنا
 إن استطعت ، فإن الحرب خدعة ، فخرج نعيم بن مسعود حتى أتى بني قريظة ،
 وكان لهم نديما في الجاهلية ، فقال لهم : يا بني قريظة قد عرفتم ودي إياكم ،
 وخاصة ما بيني وبينكم ، قالوا : صدقت امت عندنا بمنهم ، فقال لهم : إن قريشا
 وغطفان ليسوا كهينتكم ، البلد بلدكم فيه أموالكم وأولادكم ونسأؤكم ،
 لا تقدرون على أن تتحولوا منه إلى غيره ، وإن قريشا وغطفان ؛ أموالهم
 وأولادهم ونسأؤهم ببيدة ، إن رأوا نهزة وغنيمة أصابوها ، وإن كان غير ذلك
 لحقوا ببلاهم وخلوا بينكم وبين الرجل ، والرجل ببلدكم لاطاعة لكم به إن
 خلا بكم ، فلا تقالوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهنا من أشrafهم ، حتى
 تكون بأيديكم ثقة لكم ، على أن يقاتلوا مكم محمدا حتى تنأجزوه . قالوا : قد
 أشرت برأى ونصح . ثم خرج حتى أتى قريشا ، فقال لأبي سفيان بن حرب
 ومن معه ورجال قريش : يا معشر قريش قد عرفتم ودي إياكم ، وفراقى محمدا ،
 وقد بلغني أمرا رأيت أن حقا على أن أبلغكم نصحا لكم ، فاكتموا على .
 قالوا : نعم . قال : تعلمون أن معشر يهود ، قد ندموا على ما صنعوا بينهم وبين
 محمد ، وقد أرسلوا إليه أن قد ندمنا على ما فعلنا ، فهل يرضيك عنا أن نأخذ من
 القبيلتين ، من قريش وغطفان رجلا من أشrafهم فنمطيكمهم ، فتضرب
 أعناقهم ، ثم نكون مملوك على من بقي منهم ؟ فأرسل إليهم أن نعم ، فإن بعثت
 إليكم يهود فالتمسوا رهنا من رجالكم ، فلا تدفعوا إليهم منكم رجلا واحدا ،
 ثم خرج حتى أتى غطفان ، فقال : يا معشر غطفان ، أنتم أصلي وعشيرتي وأحب
 للناس إلي ، ولا أراكم تهمونى . قالوا : صدقت . قال : فاكتموا على . قالوا :
 نعم . ثم قال لهم مثل ما قال لقريش ، وحذرهم ما حذرهم . فلما كانت ليلة السبت
 من شوال سنة خمس ، وكان ذلك مما صنع الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أرسل

أبو سفيان ورؤس من غطفان ، إلى بنى قريظة عكرمة بن أبي جهل ، في نفر من قريش وغطفان ، فقالوا لهم : إنا لسنا بدار مقام . قد هلك الخلف والحافر ، فاغدوا فقتلوا حتى تناجزوا محمد أو تفرغ مما بيننا وبينه . فقالوا لهم : إن اليوم السبت ، وهو يوم لا نعمل فيه شيئاً ، وقد كان أحدث بعضنا فيه حدثاً ، فأصابه ما لم يخف عليكم ، ولنا مع ذلك بالذين قاتل معكم حتى تعطونا رهناً من رجالكم يكونون بأيدينا قرة لنا ، حتى تناجز محمد ، فإننا نخشى إن ضرستكم الحرب ، واشتد عليكم القتال أن تسيروا إلى بلادكم ، وتتركونا والرجل في بلدنا ، ولأطاعة لنا بذلك من محمد ، فلما رجعت إليهم الرسل بذلك الذي قالت بنو قريظة : قالت : قريش وغطفان تعلمون ، والله إن الذي حدثكم نعيم بن مسعود لحق ، فأرسلوا إلى بنى قريظة إنا والله لا ندفع إليكم رجلاً واحداً من رجالنا ، وإن كنتم تريدون القتال فاخرجوا فقاتلوا ، فقالت بنو قريظة حين انتهت إليهم الرسل بهذا : إن النبي ذكر لكم نعيم بن مسعود حق : ما يريد القوم إلا أن يقاتلوا ، فإن وجدوا فرصة انتهزوها ، وإن كان غير ذلك استمروا إلى بلادهم ، وخلوا بينكم وبين الرجل في بلادكم ، فأرسلوا إلى قريش وغطفان : إنا والله لا نقاتل معكم حتى تأتونا رهناً ، فأبوا عليهم وحذل الله بينهم ، وفرق جمعهم ، ثم أرسل الريح بالمطر والرعد والبرق ، وقذف في قلوب الذين كفروا الرعب ، فولوا الأدبار .

من نظم ابن عبد القوي

مما يتعلق بما يلزم الجيش

ويلزم كل الجيش نصح أميرهم وطاعته في طاعة الله قيد
وليس لهم أن يخرجوا من معسكر ولا يبرزوا إلا بإذن مجدد
ونذب لذي بطش شجاع برازه باذن أمير كافر إذا تمرد
ومن دون إذن حر من مطلقاً ولاض

كيف بالإذن إكره وحلل لمبتدى
ولا تنصرون ذا السلم مع شرط كافر

سوى متخن مع كلمة أو مجرد
وقبل براز جوزن قنل كافر سوى مع كون القتل غير مسود
وقاتل من السكتار أعوان كافر
وإن يرض أو يستصرخ اقتله واقدد
ومن يستطع في الحرب خدعة كافر

أجزه بلا كره ولو مان ترشد
وإن يرده ذو السلم أو يرد غيره يكن غير مخموس له سلب الرد
لتميم حكم الشرع فيما أباحه الإمام له أو لم يبعه بأوكد
وبشرع قتل الملحج والحرب قائماً مخاطرة ذا منعة وتجلد
ويعطاء ذورضخ ولو كان كافراً وقاتل سبي قاتلوا في الجود
ولا تمطه المنوع سهما ورضخه كزمن بلا إذن يبارز بأوكد
وللمدعي بالشاهد اقض وقيل أو بفرد وإيلاء وقيل بمفرد

وللقاطع الأطراف لا قاتل أبج وللقاتل المقطوع واجده جد
وقيل كمنطوع اثنتين غنيمة

وقتل الإمام العاني أوذ إذن اشهد

وقيل لرد والشريكي وآسر وعبد له إن رق والمال إن قد
وأسلابه آلات حرب ولبسه لدى الحرب مع حل بغير تقييد
وفي الأشهر المراكب فيه وممسك الـ منان بآلات له لم تقييد
ويكره في قتل المداكل مثله ويكره نقل الروس لاسلب ملحد
وخيمته مع رحلة وجنيبه وأمواله للغانمين لتردد

* * *

ص ٤٨ : تكلم عن أحكام ما يلي : الفوز بلا إذن الإمام . من دخل دار
حرب بلا إذن الإمام فقم شيئاً . من أخذ من دار حرب ركازاً
ومباحاً له قيمة إعلاف الدابة مما أحرزه من طعام . القتال بسلاح من
الغنيمة . لبس الثوب والقتال على فرس منها . أخذ شيء مما أحرز من
الغنيمة . التضحية بشيء فيه الخمس الفاضل عما أخذه الفزاة ، من أخذ
دابة لفزوه عليها أو سلاح أو غيره . إذا خرج الإمام على رجل
ألا يصعبه فنادى بالنفير . ما هي النهدة وما حكمها ؟ وتكلم عن كتبهم
وما وجد معهم من الملاحى والحرمات .

ج : لا يجوز الفوز إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بالحرب وأمره موكل
إليه ، ولأنه إذا لم تجز المبارزة إلا بإذنه ، فالفوز أولى إلا أن يفجأهم عدو
ينافون شره وأذاه ، فيجوز قتالهم بلا إذنه لتعين المصلحة فيه ، ولما في التأخر
من الضرر ، وحينئذ لا يجوز التخلف لأحد إلا من يحتاج إلى تخلفه لحفظ المكان
والأهل والمال .

ومن لا قوة له على الخروج ، ومن منعه الإمام . والدليل أن جوازه

بلا إذن الإمام ، أنه لما أغار الكفار على لقاح أى نوى النبي صلى الله عليه وسلم ، فصادفهم سلمة بن الأكوع خارجاً من المدينة وتبهمهم فقاتلهم بنير إذن . فدحه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : خير رجالنا سلمة بن الأكوع ، وأعطاه سهم خارس وراجل .

وكذا إن عرضت لهم فرصة يخافون فوتها بتركه للاستيذان ، فاب لم الخروج بنير إذنه لثلاث قوتهم ، ولأنه إذا حضر العدو صار الجهاد فرض عين ، فلا يجوز التخلف عنه ، وإذا دخل قوم ذوو منعة أولاً أو دخل واحد ولو عبداً دار حرب بلا إذن إمام أو نائبه ، فغنيمتهم فيهم لأنهم عصاة بالافنيات . ومن أخذ من الجيش أو اتباعه من دار حرب ركازاً ، أو مباحاً له قيمة في مكانه ، فهو غنيمة . لحديث عاصم بن كليب ، عن أبي الجوزية الجرمي قال : لقيت بأرض الروم جرة فيها ذهب في إمارة معاوية ، وعلينا ممن بن يزيد السلمي ، فأتيته بها قسمها بين المسلمين ، وأعطاني مثل ما أعطى رجلاً منهم . ثم قال : لولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا نفل إلا بعد الخس لأعطيتك ، ثم أخذ يعرض على من نصيبه فأبيت . أخرجه أبو داود . فإن لم تكن له قيمة كالآلة دم والمسن ، فلا أخذ ولو صار له قيمة بنقله ومعالجته .

ومن أخذ طعاماً أو علفاً ، ولو بلا إذن أمير ، ولا حاجة فله أكله ، وله إطعام سبي اشتراه ، وله علف دابته . لحديث عبد الله بن أبي أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر ، فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه . ثم بنصرف . رواه حميد وأبو داود .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نصيب في منازلنا العسل والضب ، فنأكله ولا نرفعه . رواه البخاري ، وعن ابن عمر ، أن جيشاً غنموا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً وغسلاً ، فلم يؤخذ منهم الخس . رواه أبو داود .

وعن عبد الله بن المغفل قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته. فقلت: لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متبسماً، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي.

وعن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كنّا نأكل الجزور في الفزو، ولا نقسمه حتى إن كنّا نرجع إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة. رواه أحمد. ولسميد أن صاحب جيش الشام كتب لعمر: إنا أصبنا أرضاً كثيرة الطعام والخلة، وكرهت أن أتقدم في شيء من ذلك، فكتب إليه دع الناس يلقون وبأكلون.

فمن باع منهم شيئاً بذهب أو فضة، ففيه خمس الله ومهما للمسلمين، فإن أحرز الطعام والمال، أو وكل الإمام من يحفظه، فلا يجوز أن يأكله أو يعلقه دابته إلا لضرورة، لأنه صار غنيمة للمسلمين، وتم ملكه عليه.

ولا يجوز أن يملف منه دابة لصيد، كجارج وفهد لصيد، لعدم الحاجة إليها ويرد فاضلاً من طعام، وعلف، ولو كان يسيراً لاستغفناه عنه. ويرد ثمن ما باع من طعام وعلف للخبر، وتقدم قريباً. ويجوز القتال بسلاح من الغنيمة، ويرده مع حاجة وعدمها لقول ابن مسعود: انتهيت إلى أبي جهل، فوقع سيفه من يده فأخذته، فضربته به حتى برد، رواه الأثرم. ولمظم الحاجة إليه مع بقائه.

ولا يجوز القتال على فرس أو نحوها من الغنيمة، ولا لبس ثوب منها. لما ورد عن زويغ بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين: لا يحمل لأمري يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبتاع مغنا حتى يقسم، ولا أن يلبس ثوباً من فء المسلمين حتى إذا أخلفه رده فيه. ولا أن يركب دابة من فء المسلمين حتى إذا أعجزها ردها فيه. رواه أحمد وأبو داود.

ولا يجوز أخذ شيء من طعام أو غيره في دار إسلام أو حرب، مما أحرز

من الغنمية إلا لضرورة ، لأنه إنما أبيع الأخذ قبل جمعه ، ولأنه لم يثبت فيه حلك المسلمين ، وصار كسائر أملاكهم ، فإن لم يجد ما يأكله جاز له الأخذ لحفظ نفسه ودوابه .

ولا تجوز التضحية بشيء فيه الخمس ، وله دهن بدنه ودابته ، وله شرب شراب لحاجة إلحاقه بالطعام .

ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة ، فالفاضل مما أخذه له ، لأنه أعطيه على سبيل المعاونة والنفقة ؛ لأعلى سبيل الإجازة . كالوأوصى أن يحج عنه فلان بألف . وأن لا يكن أخذه في غزاة معينة ، فالفاضل يصرفه في الغزو .

وإن أخذ دابة غير عادية ، ولا حبيس لغزوه عليها ملكها بالغزو . لحديث عمر : حمات رجلا على فرس في سبيل الله ، فأضاعه صاحبه الذي كان عنده ، فأردت أن اشتريه ، فظننت أنه بائمه برخص . الخبر متفق عليه . فلولا أنه ملكه ما باعه ، ولم يكن ليأخذه من عمر ، فيقيمه للبيع في الحال ، فدل على أنه أقامه للبيع بعد غزوه عليه ، وأشار إليه أحد . فإن لم يفز ردها ، ومثل الدابة سلاح أعطيه ليفزو بها ، فيملكه بالغزو ، فإن باعه بعد الغزو ، فلا بأس ، ولا يشتريه من تصلق به . ولا يركب دواب السبيل في حاجة نفسه لأنها لم تسبل لذلك ، ويركبها ويستعملها في سبيل الله لأنها سبلت لذلك

وإذا قال الإمام لرجل : أخرج عليك ألا تصعبني ؟ فنادى الإمام بالنفير ، لم يكن ، إذنا له في الخروج لتقديم الخاص على العام .

ولا بأس بالنهدة في السفر فعله الصالحون ، كان الحسن إذا سافر ألقى معهم ، ويزيد أيضا بعد ما يلقى وفيه رفق ، ومعنى النهدة أن يخرج كل واحد من الرقعة شيئا من النفقة ، يدفعونه إلى رجل منهم ينفق عليهم ، ويأكلون منه جميعا ، ولو أكل بعضهم أكثر من بعض لجريان العادة بالساحة .

ولا يتخذ النمل والجرب من جلودهم ، ولا الخارط والحبال ، بل ترد

كسائر أموالهم ، وكتبهم المنتفع بها ككتب الطب واللغة والشعر ونحوها .
وإن كانت مما لا ينتفع به ، وأمكن الانتفاع بمجلودها أو ورقها بعد غسله غسل
وهو غنيمه ، وإلا فلا .

ويقتل الخنزير ، ويكسر الصليب ، ويراق الخمر ، وتسكس أوعيته ، إن
لم يكن فيها نفع للمسلمين وإلا أبقيت . وتسكس آلات اللهو كالتلفزيون
والسينما والراديو والبكم والعود ويحرق الدخان وتسكس الشيش التي يشرب
بها وآلات توليعه وتطفئته وتناف جميع الملاحى لأنها محرمت ببيعاً وشراء واستعمالاً .

من النظم فى وجوب إذن الامير

ويحرم غزو دون إذن أميرهم إذا لم يفت غنم ولم يفتح معتد
وإن خيف فوت الغنم أو يفت العدا

فلا إذن وليغزو سوى حفظ قد
ومن يبط شيئاً فى غزاة لمونه فيغزو ويفضل أو حتى فوق أجرد
وليس حبساً أو معاراً لفرضه ولا قال أنفق فى الجهاد له أشهد
وإن تغز دون الإذن من غير منعة

رجالا فيحوروا مقنا فباوكد
له بعد خمس والجميع بثان وفى جملة فى النىء ثلاثة زد
وإن كان فيهم منعة فهو ملكهم

سوى الخمس ولأوى يكن فيثا اعدد
وأكلك مطعوماً وعلف بهائم يجوز بلا إذن وعن بيعة زد
ولو كان دهنًا أو شراباً لحاجة وعن غير مطعوم وتابعه أصدد
وفاضل مطعوم إذا عدت رده وعن أحد تحليل نزر مزهد
وما حيز فى الأقوى احظرن لاضرورة

وقيمة ما يثبت أو ثمنه إن نىء اردد
وجائز استعمال آلة حربهم له غير مركوب وثوب بأوكد
وحظر على شرط على حارس لها ركوب لمفوم وبالشرط جود
وما اخفص من كتب بهم بيعة احظرن

سوى جلد أو ورق ولا غنم اقتد

ص ٤٩ : تكلم بوضوح عما يلي : الفنيمة ، دليلها ، إذا أخذ حربى مالنا ، إذا وجد وسم على حبيس ، إذا استولى الكفار على حر ، فداء الأسير بجيل أو سلاح .

ج : الفنيمة أصلها إصابة الفم من العدو ، وقد نستعمل في كل ما ينال بسعى ، ومنه قول الشاعر :

وقد ملوت في الآفاق حتى رضيت من الفنيمة بالإباب
ومثله قول الآخر :

ومطعم الفم يوم الفم مطعمه أنى توجهه والمحروم محروم

وتمرير الفنيمة اصطلاحاً هي ما أخذ من مال حربى قهراً بقتل ، وما ألحق به كهارب استولىنا عليه ، وهدية الأمير ونحوها ، والأصل في الفنيمة قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) الآية ، وقد اشتهر وصح أنه صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم ، وكانت في أوائل الإسلام خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : (يسألونك عن الأنفال) الآية . ولم تحمل الغنائم لغير هذه الأمة لحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولم تحمل الغنائم لقوم سود الردوس غيركم ، كانت تنزل نار من السماء تأكلها ، متفق عليه .

ويملك أهل الحرب مالنا بقهر ، ولو اعتقدوا تحريره ، لأن القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر ، فملك به الكافر مال المسلم كالبيع ، وفي القواعد الفقهية أنهم لا يملكون إلا بالحيازة إلا دراهم . وفي الاختيارات الفقهية لم ينص الإمام أحمد على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على هدمه ، وإنما نص على أحكام أخذ منها ذلك ، فالصواب أنهم يملكونها ملكاً مقيداً لا يساوى ملك المسلمين من كل وجه ، انتهى . وما اختاره الشيخ تقي الدين أقرب إلى الصواب فيما أرى والله أعلم .

وإذا ملك مسلم أختين ونحوهما فوطئ إحداها ، ثم استولى عليها الكفار
فله وطء الأخرى ، لزوال ملكه عن أختها ، وإن أسلموا وبأيديهم شيء من
ذلك ، فهو لهم ، ولا يملكون وقفاً . ويعمل بوسم على حبس لفوة الدلالة
عليه كما يعمل بقول مأسور استولى عليه من كفار هو ملك فلان فيرد إليه .
ولا يملكون حرأ ولو ذمياً ، لأنه لا يضمن بالقيمة ، ولا تثبت عليه اليد بحال ،
ومتى قدر على الذمى رد إلى ذمته لبقائها ، ولم يجز استرقاقه ، ويلزم فداؤه ،
ولا يجوز فداء على أسير مخيل ولا سلاح ، لأنه إعانة على المسلمين .

* * *

ص ٥٠ : تكلم عما يلي : إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة ، إذا أخذنا
الحرّة أو أم الولد منهم ، إذا ولدت منهم ، إذا أبي الولد الإسلام ، إذا
اشترى مسلم أسيراً من كافر ، واذكر الدليل على ما تقول .

ج : بنفسه باستيلاء أهل الحرب نكاح أمة مزوجة استولوا عليها وحدها
للمكهم لرقبتها ومنافعها ، وكنكاح كافرة سييت وحدها ، ولا يفسخ به
نكاح حرة مزوجة ، لأنهم لا يملكونها . وإن أخذنا الحرّة منهم ، أو أخذنا
منهم أم الولد ردت حرة لزوج لبقاء نكاحه ، ورد أم ولد لسيد حيث عرف .
ويلزم سيّداً أخذها قبل قسمة مجاناً ، وبعد قسمة بثمنها ، ولا يدعها يستحل
فرجها من لا تحل له .

وولد الحرّة من أهل الحرب ، كولد زنا ، لأنه لا ملك لهم فيها
ولا شبهة ملك .

وإن أبي ولد مسلمة حرة ، أو غيرها من أهل الحرب ، الإسلام ضرب
وحبس حتى يسلم ، لأنه مسلم نبيماً لأمه ، فلا يقر على الكفر .

واشترى أسيراً من كافر رجوع على الأسير بثمنه بنية رجوع عليه .
لما روى سعيد ، عن عمر : أبا رجل أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحق به

من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد القسم فلا سبيل إليه . وأيامحر اشتراه
التجار فإنه يرد إليهم رؤوس أموالهم ، فإن الحر لا يباع ، ولا يشتري .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يقول الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت خصمه خصمته :
رجل أعطى بى ثم غدر ؛ ورجل باع حراً وأكل ثمنه ... ، الحديث رواه أحمد
والبخارى .

* * *

س ٥١ : تكلم بوضوح عما يلي : إذا أخذ من أهل الحرب مال مسلم أو معاهد ،
إذا باع كافر مال للمسلم ، أو المعاهد ، أو وهبه ، أو نحو ذلك ، متى
تملك الغنيمة ؟ وأين تقسم ؟ إذا غلب العدو على الغنيمة بمكانها .

ج : إذا أخذ منهم مال مسلم ، أو معاهد بشراء أو قتال ، وأدركه ربه بعد
قسمه ، فله أخذه بثمنه . لحديث ابن عباس أن رجلاً وجد بعيراً له كان
المشركون أصابوه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن أصبته قبل أن تقسمه
فهو لك ، وإن أصبته بعد ما قسم أخذته بالقيمة . وثلاً يفضى إلى ضياع الثمن
على المشتري ، وحرمانه ما أخذه من الغنيمة وحققها ينبعير بالثمن .
فرجوع صاحب المال في عين ماله بثمنه جمع بين الحقين كأخذ الشقص
بالشفعة .

ولو باع مال للمسلم أو المعاهد أخذه من الكفار ، أو وهبه ، أو وقفه ، أو
أعتقه من أعتق إليه فيلزم ، ولربه أخذه من آخر مشتري ، وآخر متهب
كأول أخذ .

قال ابن رجب في القواعد : والأظهر أن المطالبة تمنع التصرف كالشفعة
وإن وقفه ، أو أعتقه لزم وفاته على ربه .

وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ، لأن الاستيلاء التام سبب
الملك ، وقد وجه لثبوت أيدينا عليها حقيقة ، ولزوال ملك كفار عنها . ويجوز

قسمة الغنيمة في دار حرب ، لما روى أبو إسحاق الفزاري قال قلت للأوزاعي : هل قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الغنائم بالمدينة ؟ قال : لا أعلمه ، إنما كان للناس يبيعون غنائمهم ويقتسمونها في أرض عدوهم ، ولم يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غزاة قط أصاب فيها غنيمة ، إلا خمسها : وقسمها ، قبل أن يقتل . من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن وحنين .

ويجوز بيع الغنيمة في دار الحرب ، لما تقدم ، ولثبوت الملك فيها . ولو غاب العدو على الغنيمة بمكانها ، فأخذها من مشترقي من ماله فرط أو لا . لحديث الخراج بالضم ، وهذا نماؤه للمشتري ، فضمانه عليه ولأنه مبيع مقبوض أشبه ماله بيعت بدار الإسلام .



ص ٥٢ : تكلم عما يلي : الجيش ، السرية ، عددها . بأي يبدأ في قسم ماغنمته السرية ، وماغنمه الجيش ، وماذا يعمل بعد ذلك وماهو الصفي ؟

ج : الجيش : الجند ، أو السائرون لحرب أو غيرها . السرية : القطعة من الجيش ، تخرج منه وتعود فيه ، وهي من مائة إلى خمسمائة ، والسرية التي تخرج بالليل . والسارية التي تخرج بالنهار .

وتضم غنيمة سرايا الجيش إلى غنيمة الجيش . قال ابن المنذر : روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : وترد سراياهم على قميدتهم .

وفي تنفيله صلى الله عليه وسلم في البداية الربع ، وفي الرجعة الثلث ، دليل على اشتراكهم في الباقي .

وإن أفند الإمام من دار الإسلام جيشين ، أو سريتين فأكثر ، انفرد كل بما غنمه ، لانفراده بالجهاد بخلاف المبعوثين من دار الحرب .

ويبدأ في قسم بدفع سلب إلى مستحقه ، ويرد مال مسلم ومماهد إن كان وعرف . ثم بأجره جمع غنيمة وحملها وحفظها ، لأنه من مؤننها كملف دوابها

ودفع جمل من دل على مصلحة من ماء ، أو قلمة ، أو نفرة بدخل منها إلى حصن ونحوه ، لأنه في معنى السلب .

ثم يخمس الباقي على خمسة أسهم . ثم يخمس خمسة على خمسة أسهم لقوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء) الآية . ومقتضاها أن يقسم على ستة أسهم ، وجوابه أن سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كالشيء الواحد بدليل قوله تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه) وإن الجهة جهة مصلحة سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم مصرفه كالشيء في مصالح المسلمين كلها لحديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تناول بيده وبرة من بعير ، ثم قال : والذي نفسى بيده مالى مما أفاء الله إلا الخمس والخمس مردود عليكم .

وعن عمرو بن عبسة ، وعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده نحوه . رواه أحمد وأبو داود ، فجعله لجميع المسلمين ، ولا يمكن صرفه إلى جميعهم إلا بصرفه في مصالحهم الأهم فالأهم ، وقال طائفة من العلماء هو لمن يلى الخلافة بعده : لما روى أبو الطفيل قال : جاءت فاطمة رضى الله عنها إلى أبى بكر رضى الله عنه وأرضاه ، تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم قال : فقال أبو بكر رضى الله عنه وأرضاه : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله إذا أطعم نبياً قطعة فهمى للذى يقوم من بعده ، وإني رأيت أن أردّها على المسلمين . رواه أبو داود ، فانفق هو وعمر وعلى والصحابة ، على وضعه في الخيل والسدة في سبيل الله .

وكان صلى الله عليه وسلم قد خص من المغنم بالصفي ، وهو ما يختاره صلى الله عليه وسلم قبل القسمة للغنيمة ، كثوب ، وجارية ، وسيف ، لحديث أبى داود ، أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى بنى زهير بن قيس : إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وآتيتم الزكاة ، وأديتم الخمس من المغنم ، وسهم الصفي إنكم آمنون بأمان الله ، ورسوله .

وفي حديث وفد عبد القيس ، رواه ابن عباس : وأن تعطوا سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، والصفي . وقالت عائشة رضي الله عنها : كانت صفة من الصفي . رواه أبو داود . وانقطع ذلك بموته صلى الله عليه وسلم ، لأن الخلفاء الراشدين لم يأخذوه ، ولا من بعدهم ، ولا يجمعون إلا على الحق ، وسهم لذوي القربى ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب حيث كانوا ، لحديث جبير بن مطعم قال : لما كان يوم خيبر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ، فأنيت أنا وعثمان بن عفان قتلنا : يا رسول الله ! أما بنو هاشم فلا نذكر فضلهم لكانك الذى وضعت الله به منهم ، فما بال إخواننا من بنى المطلب أعطيتمهم وتركنا ؟ وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال : أنهم لم يفارقوني فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه ، رواه أحمد والبخارى ، ولأنهم يستحقونه بالقرابة أشبه الميراث .

ولا يستحق منهم مولى ، ولا من أمه منهم دون أبيه ، بقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنهم يستحقونه بالقرابة أشبه الميراث والوصية ، ويعطى الصفي والفقير لموم قوله : (ولذى القربى) ، وكان صلى الله عليه وسلم يعطى أقاربه كلهم ، وفيهم من هو غنى كالعباس ، ويعطى صفة حمته ، وسهم لليتامى ، اليتيم من لا أب له ، ولم يبلغ ، لحديث لا يتم بعد احتلام ، واعتبر فقرهم لأن الصرف إليهم لحاجتهم ، ولأن وجود المال أنفع من وجود الأب .

ويسوى بين الذكر والأنثى لظاهر الآية ، ومهم للمساكين للآية ، وهم من لا يجدون تمام الكفاية ، فيدخل فيهم الفقراء ، فهم صنفان فى الزكاة فقط .

وفى سائر الأحكام صنف واحد ، وسهم لأبناء السبيل للآية .
ويشترط فى ذى قربى وبتامى ومساكين ، وأبناء سبيل كونهم مسلمين

لأن الخس عطية من الله تعالى ، فلم يكن لكافر فيها حق كالزكاة ،
ويجب أن يعطوا كالزكاة ، فيعطى المسكين تمام كفايته مع عائلته سنة ،
وكذا اليتيم .

ويعطى ابن السبيل ما يوصله إلى بلده ، ويعم من بجميع البلاد حسب الطاقة ،
وصحح في المغنى أنه لا يجب التعميم . لأنه متعذر ، وفي الانتصار يكفي واحد من
الأصناف الثلاثة — وذوى القربى — إن لم يمكنه .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله إعطاء الإمام من شاء منهم للمصلحة
كزكاة ، وأن الخس والنفى واحد يصرف في المصالح ، فإن لم تأخذ بنو هاشم
وبنو المطلب أسهمهم رد في كراع وسلاح عدة في سبيل الله ، لتعمل أبى بكر
وعمر ، ذكره أبو بكر .

ومن فيه سببان فأكثر ، أخذ بها كهاشمي ابن سبيل يتيم ، لأنها أسباب
الأحكام ، فوجب ثبوت أحكامها ، كما لو انفردت ثم يبدأ من الأربعة أخماس
التي للثلاثين بنقل ، وهو الزائد على السهم لمصلحة ، والرضخ : وهو العطاء دون
السهم لمن لا سهم له ، فيرضخ لمميز ، وقن ، وخنثى ، وامرأة ، على ما يراه الإمام
أو نائبه ، إلا أنه لا يبلغ بالرضخ لراجل سهم راجل ، ولا لفارس سهم فارس ،
لثلاث يساوى من يسهم له ، ولبعض بالحساب من رضح وإسهام .

أما الطفل فلقول سعيد بن المسيب : كان الصبيان والمبيد يحذون من الغنمية
إذا حضروا الفزوة في صدر هذه الأمة .

وقال تميم بن قرع المهرى : كنت في الجيش الذى فتحوا الإسكندرية في
المرّة الآخرة ، فلم يقسم لى عمر شيئاً .

وقال : غلام لم يحتلم ، فسألوا أبا بصرة الفنارى ، وعتبة بن عامر ، فقال :
انظروا فإن كان قد أشمر ، فاقسموا له ، فنظر إلى بعض القوم ، فإذا أنا قد
أنبت قسماً لى .

قال الجوزجاني : هذا من مشاهير حديث مصر وجيده ، وأما العبد فلما تقدم ، وعن عمير مولى أبي اللحم قال : شهدت خيبر مع ساداتي ، فكلّموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبر أني مملوك ، فأمر لي من خزني المتاع . رواه أبو داود ، وعنه يسهم له إذا قاتل ، روى عن الحسن والنخعي . لحديث الأسود بن يزيد : أسهم لهم يوم القادسية يعني العبيد .

وأما النساء فلحديث ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفزو بالنساء فيداوين الجرحى ، ويحذرن من الفتيمة ، فأما بسهم فلم يضرب لهن ، رواه أحمد ومسلم ، وعنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعطى المرأة والمملوك الفئائم دون ما يصيب الجيش ، رواه أحمد .

وحمل حديث حشر ابن زياد عن جدته ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لهن يوم خيبر ، رواه أحمد وأبو داود ، وخبر أسهم أبو موسى يوم غزوة تستر لنسوة معه على الرضخ وإن غزا قن على فرس سيده ، رضخ له وقسم للفرس التي تحته ، لأن سهمها لالسكها إن لم يكن مع سيده فرسان ، لأنه لا يسهم لأكثر من فرسين على ما يأتي .



ص ٥٣ : لمن الفتيمة ، وما صفة قسمها ؟ ومن الذي لا يسهم له ؟ وما مقدار السهم للراجل والفارس ؟ وإذا غزا اثنان على فرس فما الحكم ؟ ولن يسهم الفرس المفصوب والمعار والمستأجر والحبيس ؟ وإذا زادت الخيل من فرسين أو كان الفرس هجيناً فما الحكم ؟ وهل يسهم لغير الخيل ؟

ج : الفتيمة لمن شهد الوقعة من أهل القتال يقسم أمام الباقي ، بعد ما سبق بين من شهد الواقعة لفصد القتال ، أو لمن يقاتل ، لما روى عن عمر أنه قال : الفتيمة لمن شهد الوقعة ، ولأن غير المقاتل رده للمقاتل لا استمداده للقتال أشبه للمقاتل ، بخلاف من لم يستمدوا للقتال ، لأنهم لا تقع فيهم .

ويسمهم لمن بعثه الإمام في سرية أو مصلحة . لما ورد عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قام ، يعني يوم بدر ، فقال : إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وأنا أبايع له ، فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ، ولم يضرب لأحد غاب غيره : رواه أبو داود .

وعن ابن عمر قال : لما تغيب عثمان عن بدر ، فإنه كان تحت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن لك أجر رجل وسهمه . رواه أحمد والبخاري والترمذي ، ويسمهم أيضاً لمن أرسله الإمام أو بعثه جاسوساً أو دليلاً ، ولئن خلفه في بلاد العدو ، وغزا الأمير ولم يمر به فرجع ، لأنه في مصلحة الجيش ، وهو أولى ممن حضر الواقعة ولم يقاتل ، ولو مع منع غريم له ، أو منع أب له ، لتعين الجهاد عليه بحضوره الصف . ولا يسهم لمن لا يمكنه القتال لمرض ، ولا لدابة لا يمكنه قتال عليها لمرض كزمانة وشلل لخروجه عن أهلية الجهاد ، بخلاف حتى يسيرة وصداع ووجع ضرس ونحوه ، فيسمهم له ، لأنه لم يخرج عن أهلية الجهاد . ولا يسهم للخذل ومرجف ونحوهما ، كرام يفتننا بقتن ومكانب بأخبارنا ، لأنه ممنوع من الدخول مع الجيش .

ولا يسهم لمن نهاه الأمير أن يحضر فلم يفته لأنهم عصاة ، ولا لكافر لم يستأذن الإمام ، ولا لمبدل بأذن له سيده في غزو لمصيانهما ، ولا لطفل ، ولا مجنون ، لأنهما لا يصلحان للقتال .

ولا من فر من اثنين كافرين لمصيانه ، فيسمهم للرجل سهم ، وللفراس ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان لفرسه ، إذا كان عربياً ، لما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم : سهمان لفرسه وسهم له ، متفق عليه .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أعطى الفارس ثلاثة أسهم :
وأعطى الراجل سهمًا . رواه الأثرم .

وعن أبي عمرة ، عن أبيه قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة
فارس وممنافرس ، فأعطى كل إنسان مناسمًا ، وأعطى الفارس سهمين رواه
أحمد وأبو داود .

قال ابن المنذر : للرجل سهم ، ولل فارس ثلاثة ، هذا قول عامة أهل العلم
في القديم والحديث ، وقال خالد الحذاء : لا يختلف عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، أنه أسهم هكذا للفارس سهمين ، ولصاحبه سهمًا .

وإن كان الفارس هجينًا ، أو مرققًا عكس الهجين ، فيعطى سهمًا له ،
وسهمًا لفارسه . والهجين : الذي أبوه عربي وأمه برزون ، والمرقف : الذي
أبوه برزون وأمه عربية .

قالت هند بنت النعمان بن بشير لما تزوجها الحجاج بن يوسف :

وما هند إلا مهرة عربية سلالة أفراس تحملها بفيل
فإن ولدت مهرًا كريمة فبالحرى

وإن بك إفراف فإ أنجب الفحل

وإن كان على برزون ، وهو ما أبواه نبطيان ، فيكون له سهمان : سهم
له وسهم لفارسه ، لحديث مكحول : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس
العربي سهمين ، وأعطى الهجين سهمًا . رواه سعيد ، ولحديث أبي الأقر قال
أغارت الخليل على الشام ، فأدركت العرب من يومها . وأدركت السكوان
ضحى الغد ، وعلى الخليل رجل من همدان يقال له : المنذر بن أبي حمضة ،
فقال : لا أجمل التي أدركت من يومها ، مثل التي لم تدرك ، ففصل الخليل
فقال : هببت الوداعي أمه أمضوها على ما قال ، رواه سعيد .

وإن عزا اثنان على فرسهما ، فلا بأس به وسهمهما لما بقدر ملكهما فيه ،
كسائر نمائه ، وسهم فرس منصوب غزا عليه غاصبه أو غيره ، لملكه ، ولو من
أهل الرضخ لأن نماءه أشبه ما لو كان مع ماله . ولأن سهمه يستحق بنفعه ،
ونفعه لملكه ، فوجب أن يكون ما استحق به

وسهم فرس معار ومستأجر وحييس لراكبه ، إن كان من أهل الإسهام
لقتاله عليه مع استحقاقه لنفع الفرس ، فاستحقه سهمه ، ولا يمنع منه كونه حييساً
لأنه حييس على من يفزو عليه .

ويعطى راكب حييس نفقة الحييس من سهمه ، لأنه نماءه ولا يسهم
لأكثر من فرسين من خيل الرجل ، فيعطى صاحبها خمسة أسهم : سهم له
وأربعة لفرسيه العربيين . لحديث الأوزاعي : كان يسهم للخيل ، وكان لا يسهم
لرجل فوق فرسين ، وإن كان معه عشرة أفراس .

وروى معناه سميد عن عمر ، ولأن للقاتل حاجة إلى الثاني : لأن إدامة
دكوب فرس واحد تضعفه ، وتمنع القتال عليه بخلاف ما زاد .

ولا شيء من سهم ولا رضخ لعير خيل ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه
وسلم أنه أسهم لعير الخيل ، وكان معه يوم بدر سبعون بعيراً ، ولم تحمل غزوة
من غزواته من الإبل بل هي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل ، وكذا أصحابه
عليه الصلاة والسلام من بعده ، ولأنه لا يمكن عليها ركوب ، ولا فر .

قال الشيخ : ويرضخ للبالغ والحير ، وهو قياس الأصول كما يرضخ لمن
لا سهم له من النساء والعبيد والصبيان .

قال ابن القيم : ونص أحمد على أن النفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة ،
والمطاء الذي أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقريش وللأنصار ، هو من
النفل ، نفل به النبي صلى الله عليه وسلم رؤوس القبائل والعشائر ليقال لهم به ،
وقومهم على الإسلام ، فهو أولى بالجواز من تنفيل الثلث بعد الخمس والربع

بمده ، لما فيه من تقوية الإسلام وشوكته ، واستعجلاب عدوه إليه ، وهكذا وقع سواء ، وللإمام أن يفعل ذلك ، لأنه نائب عن المسلمين إذا دعت الحاجة ، فيتنصرف لمصالحهم وقيام الدين .

وأن تعين الدفع عن الإسلام والذب عن حوزته ، واستعجلاب رؤوس أعدائه إليه ليأمن المسلمون شرهم تعين عليه . اهـ .

• • •

س ٥٤ : تكلم عن أحكام ما يلي مع التمثيل لما لا يوضح إلا به : إذا أسقط بعض الفائمين حقه من الغنيمة ، إذا تغيرت حال المقاتل ، قول الإمام من أخذ شيئاً فهو له ، تفضيل الفائمين على بعض ، إذا وجد صليب ، أو خنزير ، من وطئ جارية من الغنيمة ما الذي يترتب على وطئه لها ، الاستئجار للجهاد ، اذكر ما تستعصم من دليل أو تطيل أو خلاف .

ج : من أسقط حقه من الفائمين ، فسهمه للباقي من الفائمين ، لأن اشتراكهم اشتراك تراحم ، فإذا أسقط حقه كان للباقي ، وإن أسقط الكل حقهم من الغنيمة ، فهي في تصرف للمصالح ، لأنه لم يبق لها مستحق معين .

وإذا لحق بالجيش مدد أو تفلت أسير قبل تقضى الحرب ، أو صار الفارس راجلاً ، أو صار الراجل فارساً قبل أن تقضى الحرب ، أو أسلم من شهد الواقعة كافراً قبل تقضى الحرب ، أو بلغ صبي قبل تقضى الحرب ، أو أعتق قن قبل تقضى الحرب جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك .

ولا قسم لمن مات ، أو انصرفت ، أو أسر قبل تقضى الحرب ، لأنهم لم يحضروها وقت انتقال الغنيمة إلى ملك الفائمين ، وأما قوله الإمام أو نائبه من أخذ شيئاً فهو له قليل : يحرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يقسمون الغنائم ، ولأن ذلك يقضى إلى اشتغالهم بالنهب عن القتال ، وظفر العدو

بهم ، ولأن النزاة اشتركوا في الغنيمة على سبيل التسوية ، فلا ينفرد البعض بشئ . وأما قوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : من أخذ شيئاً فهو له . فذلك حين كانت له مم صارت للفائزين . ولا يستحق المأخوذ بهذه المقالة أخذه إلا فيما تعذر حمله كأحجار وقذور كبار وحطاب ونحوه ، وترك فلم يشتر له دم الرغبة فيه . فيجوز قول الإمام من أخذ شيئاً فهو له .

وقيل : يجوز لمصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : من أخذ شيئاً فهو له ، ولأنهم غزوا على هذا ورضوا به . قال في السياسة الشرعية : فإن ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في الأخذ إذناً جائزاً فمن أخذ شيئاً بلا عدوان حل له بعد تخميس . وكل ما دل على الإذن فهو إذن ، وأما إذا لم يأذن أو أذن إذناً غير جائز لئلا يمان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة متحريراً للمدل في ذلك اهـ .

ويجوز تفضيل بعض الفائزين على بعض لمعنى فيه من حسن رأى وشجاعة فيقتل ويخص الإمام بكلب يباح نفعه من شاء من الجيش ، ولا يدخله في قسمة لأنه ليس بمال . ويكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ويصب الخمر ولا يكسر الإناء ، ومن مات قبل تقضى الحرب ، فسمه لوارثه .

ومن وطئ جارياً من الغنيمة ، وله فيها حق أو لولده أدب لفعله محرماً ، ولم يبلغ بتأديبه الحد ، لأنه يدرأ بالشبهة . والغنيمة ملك للفائزين فيكون للواطئ حق في الجارية ، وإن قل فيدرأ الحد عنه كالشركة ، وكجارية ابنه . وعلى الواطئ مهرها يطرح في القسم ، إلا أن تله منه فيلزمه قيمتها تطرح في القسم ، لأن استيلاهما كإتلافها وتحويل أم ولده ، لأنه وطئ يلحق به النسب أشبه وطئ المشتركة ؛ ولده حر للملكة إياها حين الملق ، فينعتد الولد حراً .

وإن أعتق بعض الفائزين فقام من الغنيمة أو كان في الغنيمة فن يمتق عليه

كأبيه وعمه وخاله عتق قدر حقه لمصادفته ملكه ، والباقي كعتقه شقصاً من مشترك ، يعتق قدر ما يملكه وباقيه بالسراية إن كان موسراً بتيمة الباقي وإلا فبقدر ما هو موسر به منها ، وأما أسر الرجال قبل اختيار الإمام فيهم ، فلا عتق ، لأن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم عم على وعتيلاً أخاً على كانا في أسرى بدر ، فلم يعتقا عليهما ، ولأن الرجل لا يصير رقيقاً بنفس السبي . ولا تصح الإجارة على الجهاد ، لأنه هل يختص أن يكون فاعله من أهل القرية كالخج فيسهم لأجير الجهاد . وإن أخذ أجره ردها ، ونصح الإجارة لحفظ الغنيمة ، وحملها وسوقها ورعيها ونحوه :

* * *

ص ٥٥ : من هو الفال ؟ وحكم سهمه ؟ وما الذي يجب حرقه مما معه ؟ والذى لا يحرق ؟ ومتى يحرق ؟ وماذا يستثنى له ؟ وإلى أى شيء يرجع ما أخذ مما غل من الغنيمة ؟ وإذا تاب فما الحكم ؟ وما أخذ من فدية أو أهدى لأمر أو أهدى لبعض الفانين فما الحكم ؟ وما هى الأدلة على ذلك ؟

ج : الفلول : الخيانة فى المغنم والسرقة من الغنيمة : مما غلولا لأن صاحبه يخفيه فى متاعه . ويحرم الفلول وهو كبيرة للوعيد عليه بقوله تعالى : (ومن يقلل يأتى بما غل يوم القيامة) . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خير ففتح الله عز وجل علينا ، فلم نغنم ذهباً ، ولا ورقاً ، فاعغنمنا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادى ، ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد له وهبه له رجل من جذام يسمى رفاعة ابن زيد من بنى الضبيب . فلما نزلنا الوادى ، قام عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل رحله ، فرمى بسهم فكان فيه حتفه ، فقلنا : هنيئاً له الشهادة يا رسول الله . قال : كلا والذى نفس محمد بيده ، إن الشملة لتلتهب عليه ناراً أخذها من

الغنائم يوم خيبر لم نصبها المقاسم . قال : ففزع الناس فجاء رجل بشراك أو شراكين ، فقال : يا رسول الله أصبت يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك من نار أو شراك من نار . متفق عليه .

وعن عمر قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : فلان شهيد وفلان شهيد ، حتى مروا على رجل ، فقالوا : فلان شهيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلا ، إني رأيته في النار في بردة غلبها أو عباءه . الحديث رواه أحمد ومسلم . وعن عبد الله بن عمر قال : كان على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فات . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو في النار فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلبها رواه أحمد والبخاري .

فمن كنتم ما غنم أو بهضه يجب حرق رحله كله ؛ لما روى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر حرقوا متاع الفال . رواه أبو دارد ، وعن صالح بن محمد بن زائدة قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم ، فأنتى برجل قد غل ، فسأل سالما عنه ، فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا وجدتم الرجل قد غل ، فاحرقوا متاعه ، واضربوه . قال : فوجدنا في متاعه مصحفًا ، فسأل سالما عنه قال : به وتصدق بثمنه . رواه أحمد وأبو داود .

وبهذا قال الحسن ، وقتباء الشام منهم : مكحول والأوزاعي والوليد بن هشام ، ويزيد بن يزيد بن جابر وأتى سعيد بن عبد الملك بنال ، فجمع ماله وأحرقه وعمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - حاضر ذلك فلم يعبه .

وقال يزيد بن يزيد بن جابر : السنة في الذي يغل أن يحرق رحله ، وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي : لا يحرق ، لأن النبي صلى الله عليه

وسلم لم يحرق ، فإن عبد الله بن عمر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب غنيمة أمر بلالا فنادى في الناس ، فيجيئون بفنائهم فيخمسه ويقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر ، فقال : يا رسول الله هذا فيما كننا أصبنا من الغنيمة . فقال : سمعت بلالا نادى ثلاثا ، قال : نعم ، قال : فما منك أن تجيء به ، فاعتذر ، فقال : كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك ، أخرجه أبو داود ، ولأن إحراق المتاع إضاعة له . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال .

قال أهل القول الأول : أما حديثهم أى أهل القول الثانى ، فلا حجة لهم فيه ، فإن الرجل لم يعترف أنه أخذ ما أخذه على وجه الغلول ، ولا أخذه لنفسه وإنما توانى في الحياء به ، وليس الخلاف فيه ، ولأن الرجل جاء به من عند نفسه تائباً معترداً والتوبة تجب ما قبلها ، وأما النهى عن إتلاف المال ، ففيد بعدم المصلحة . فأما إذا كان فيه مصلحة ، فلا بأس به ، ولا يعد تضييعاً ، كالإلقاء المتاع في البحر إذا خيف الفرق ، وقطع يد السارق ، مع أن المال لا تسكاد المصلحة تحصل به إلا بذهابه فأكله إتلافه وإنفاقه إذهابه . ولا يعد شئ من ذلك تضييعاً ، ولا إفساداً ، ولا ينهى عنه ، نكح قال البخارى : قد روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القال ولم يأمر بحرق متاعه .

وقال الدارقطنى : حرق متاع القال لا أصل له عن رسول الله ، ولم يثبت حرمان سهمه في خير ، ولادل عليه دليل ولا قياس ، فبقى بحاله ، واختار الشيخ تقي الدين أن تحرق رجل القال من باب التعزير لا الحد ، فيجتهد الإمام بحسب المصلحة وصوبه في الإنصاف وغيره ، وهذا القول هو الذى تميل إليه النفس والله سبحانه أعلم ما لم يكن باعه أو وهبه ، فلا يحرق لأنه عقوبة لذير الجانى ، ومحل

إحراق رحله إذ كان حياً ، فإن مات قبله لم يحرق لسقوطه بالموت كالحدود ، فلا يحرق رجل رقيق ، لأنه لسيده مكلفاً لاصغيراً ، أو مجنوناً ، لأنهما ليسا من أهل العقوبة ، ملتزماً لأحكامنا ، وإلا لم يعاقب على ما لا يعقد تحريره إلا سلاحاً ومصحفاً ، وحيواناً بآلته ونفقتة ، وكتب علم وثيابه التي عليه ، وما لا تأكله النار ، فلا يحرق وذلك كالحديث ، وهو للغال .

ويعزر الغال مع ذلك بالضرب ونحوه ، ولا ينفي ويؤخذ ماغل للمغرم لأنه حق للغانمين ، ومن بشرهم فوجب رده إلى أهله فإن تاب بمسد قسم أعطى الإمام خمسة ليصرف في مصارفه ، وتصدق بقيته ، روى عن معاوية وابن مسعود ، لأنه لا يعرف أربابه أشبه المال الضائع .

وما أخذ من فدية أمرى ، فغنيمة ، لنفسه صلى الله عليه وسلم قداء أسرى بدر بين الغانمين ، ولحصوله بقوة الجيش ، وكذا ما أهدى للأمير ، أو لبعض قواده ، أو أهدى لبعض الغانمين بدار حرب فغنيمته .

وقال الشيخ : ما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلول الأمر العادل استخراجه منهم كالأدبا التي يأخذونها بسبب العمل . قال أبو سعيد : هدايا العمال غلول . روى مرفوعاً ، ويشهد له قصة ابن اللتبية ، وكذا محاباة في المعاملة ، والمزاجرة والمضاربة والمساواة والمزاعة ونحو ذلك ، هو نوع من الهدية ، ولهذا شاطرهم عمر لما خصوا به من أجل الولاية من محاباة وغيرها ؛ لأنه إمام عادل يقسم بالسوية ، وما أهدى بدارنا للإمام أو غيره ، فلا مهدى له ، لقبوله صلى الله عليه وسلم هدية المقوقس وغيره ، وكانت له وحده .

نما يتعلق في قسمة الغنائم نظماً

تبارك من قد خصن أمة أحد
وما حزنه بالجيش قهراً غنيمة
ولو من مباحات لها ثم قيمة
كذلك ركاز بالجنود استطاعة
ولم يملكوا بالقهر أموال مسلم
فأوقفه أن يجهل لمن هو ربه
وبعد الشر منهم وإسلام آخذ
فإن يلق قبل القسم يعطاه أن يشأ
ويقسم أن يجهل ولا حق بعد ذا
ولا إن أتاها آخذ مسلم به
وعنه له المقصود إن شاء بقيمة
ولا حق في للشهور من بعد قسمة
وإن كان مأخوذاً بلا عوض فخذ
ومتهب أو مشتر إن تصرفا
ولم يملكوا عبداً لنا جاء آتياً
ولا يملكون الحر والوقف مطلقاً
وإن يشتري مأسورنا مسلم نوى
ونملك باستيلائنا الغنم ثانياً
وقسمتها فيها تجوز فإن تبع
وما للأمير الإشترا من غنيمة

بتحليل غنم كان أكلاً لمودة
من أموال أهل الكفر أو أرض جعد
ولقطتهم أو مبههم ولنشد
ولو في الموات انهم وفدية مهتد
ولا ذمة في الأظهر المتأكد
أحق ولو بعد اقتسام مفسد
به اخصه مجاناً به في الممدد
وإلا فن مال الغنيمة قاعد
لصاحبه كالمشتري منهم أعضد
ومستأمناً قد جاءنا وهو في اليد
وما منهم ابتغاه بالثمن اشهد
وبالثن إن شا المشتري امنحه وارقد
من المراء مجاناً على التوطد
يصح ومن أقصام خذ بأجود
ولا شارد المجما وغلصا بأوكد
ومستوليات المسلمين بأوطد
رجوعاً فألزم مفتدى مابه فدى
ولو أنه في دار حرب بأجود
فن مال مبتاع نواها بأوكد
وبلزم من يتناع رد الزيد

لمن شهد الهيحاء أهلاً لحوضها ولو تاجر أو موجراً ذات تعدد
 ومن غاب عنها في القتال لنفعنا بإذن الأمير إقسم له لا تردد
 ولا حظ للمنوع صحبة جيشنا ولا للمريض عاجز ومعدد
 ومن بعد إحراز الغنيمة جايحجب كذا بين الاستيلاء وحوز بأجود
 ويبدأ بالأسلاب تعطى لأهلها كالذي عهد وعقد ومهتد
 وجمل وأجر الحافظين ويقسم الله بقية أخماساً فخمسة كذا اعدد
 فتعذ خمسة لله ثم رسوله وفي مصرف النية اصرفه بأوكد
 وسيان ذو وفر وقهر وقيل ذا أحق ومولاهم عن القسم أبعد
 بأى بلاد الله جلوا وقيل بل بقطر جهاد كالشام فقيد
 وخمس لأيتام مع الفقر أسوة وما عم مستغن وناء بمبعد
 وصنف فقير والمساكين في سوى الـ زكاة لهم خمس من الخمس أرصد
 ولابن سبيل المسلم الحر خمسة وعدد لذى الأوصاف عند التعدد
 ومن بعد هذا انفلان ذوى الفنى ومن قبل تخميس بوجه به جد
 ولا سهم في الأولى لذى الكفر وارضخن

له ، والمميز ، والنساء ، واعبد

وكالتن من كاتبته ومدبر وفي مشكل والحر بعضا تردد
 وفي غنم أهل الرضخ خميس ومابقى لهم غنما أقسم وقيل بل اجهد
 ولا تلزم في بذل رضخ تساوي بل إن شئت ساويهم وإن شئت زيد
 ولا تعطين رضخا لذى السهم مثله ونقصه عن مركوبه عند ترشد
 ومن صار منهم مثل أهل سهامها قبيل تقضى الحرب بالسهم زود
 ومن كان يفرز فوق طرف لسيد فسماه كالمصوب تعطى لسيد
 وللفرس أرضخ تحت ذى الرضخ مطلقاً

سوى العبد وأسهم للفصيب بأجود

ولا شيء الأُباق مثل مَخْذَل
وَمَنْعُ دِينٍ أَوْ أَبٍ فَلْيُفْرَد
وَسَائِرُهَا لِلْفَارِسِ ادْفَعْ ثَلَاثَةَ
لَهُ وَاحِدٌ مِنْهَا كَرَأْسِهِمْ قَدْ
وَالْفَرَسِينَ اقْسِمْ قَطْعُ وَالْمُجِينِ وَالِ
-بِرَازِينَ وَالْمُقَرَفِ سَهْمٍ لَهَا طَد
ولا شيء يعطى غير خيل وعنه لا -
-بِعِيرِ الْمَوَاتَى الْكِرْ مِنْهُمْ لِيُفْرَد
وَكُنْ بِشُهُودِ الْحَرْبِ مَعْتَبَرًا وَلَا ال -
-تَقَابِ إِلَى مَا قَبْلَ أَوْ بَعْدَ فَاهْتَدِ
فَنَ شَهِدِ الْهَيْجَا عَلَى الطَّرَفِ فَارِسَ
وَمَنْ لَا فَلَاحَ -كُمْ بِفَيْرِ تَقِيدَ
وَقِيلَ اعْتَبِرْ حَالِ الْفَتَى حِينَ جَاءَنَا
أَهُوَ مُسْتَحَقُّ السَّهْمِ أَمْ لَا فَيُتَدِ
وَلَمْ يَسْتَجِبْ شَيْءٌ بِقَوْلِ الْإِمَامِ مِنْ
حَوَى مِنْكُمْ شَيْئًا بِنَافِلِهِ بِأَوْكَدِ
وَعَنْهُ بَلَى مَعَ أَمْنِهِ مِنْ مَفَاسِدِ
وَحَاجَةُ تَحْرِيطِ كِبَرِ فَجُودِ
وَأَسْهَمَ فِي الْأَوَّلَى لِلْأَجِيرِ لِلْخِدْمَةِ
وَالْحَرْبِ مِنْهُ مِنْ سِوَى أَهْلِهَا اصْدَدِ
وَعَنْهُ لَهُ سَهْمٌ وَعَنْهُ إِجَارَةُ
عَلَى الْغَزْوِ وَالْفَوَا أَجْرُهَا أَرَدَدَهُ تَرَشَّدِ

ووارث ميت الجيش يعطى حقوقه
 جميعاً على ما قد تقدم فاشهد
 وإن سرايانا تشارك جيشنا
 وبالعكس إلا ما يخص بمفرد
 ويسهم للمبعوث إن كان غائباً
 لصلحة الجيش الهام المنجد
 وإن رغبوا عنها ففى وبمضهم
 بقى رغبوا الباقين بالكل زود
 وإن بطل ذو حق بها ولولده
 فتاة فأدبه ومن حده حد
 وخذ منه مهر المثل غنماً وقيمة
 لها إن ولدت منه وألحقه واقتدت
 وإن غل ذو حق له أو ولده
 ووالده من قبل قسم وسيد
 فأدب بلا قطع وحرقت متاعه الـ
 لذى كان معه ثم فى نص أحد
 إذا كان حراً عالم الحظر بالنسأ
 سوى مصحف أو كعب علم مرشد
 وآلة حرب أو ثياب وسترة
 وآلة مركوب وذا الروح تهتدى
 ولا تحرقن إن غل عهد متاعه
 ولا تمنعن من غل سهماً بأوطد

وهل سارق من مغمم كفسلوله
 حكوه على وجهين قارو وأسفد
 ويمتق من غم محرز غام
 وذو رحم إن هم حقه قد
 وإلا كمتق الشخص نص عليها
 ولا عتق فيما اختاره ذو الجرد
 ويختار مجد الدين كالنص إن تكن
 رقيقاً وكالتاضي مق تعدد
 وإهداء ككفر في الفزاة لقائد الـ
 جيوش اغتناماً ليس فينا بأجود
 وإن سده من دار حرب لدارنا
 فذاك لمن أمدي له بفرد

• • •

الأرضون المغنومة

ص ٥٦ : ما هي أصناف الأراضى المأخوذة من كفار ؟ وبأى شيء يخير الإمام فيها ؟ وما الحكم فيما إذا أسلموا أو انتقلت إلى مسلم ؟ وما الذى يلزم الإمام نحوها ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : الأرضون المغنومة من كفار ثلاثة أصناف ، أحدها المأخوذ عنوة وهى التى أجلوا أهلها الحربيين عنها ، فيخير الإمام تخيير مصلحة بين قسمها بين الفاتحين كمنقول ، وبين وقفها على المسلمين ، لأن كلا ورد فيه خبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصف خيبر ، ووقف نصفها لنوابه ، رواه أبو داود من حديث سهل بن أبي حنمة .

ووقف عمر الشام ومصر والعراق ، وسائر ما فتحه ، وأفره الصحابة ومن بعدهم ذلك . وعن عمر رضى الله عنه قال : أما الذى نفسى بيده لولا أن أترك الناس بياناً ، أى لا شيء لهم ما فتحت على قربة إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر . ولكنى أتركها لهم خزانة يقدسونها .

قال فى الشرح : ولم نعلم أن شيئاً مما فتح عنوة قسم بين الفاتحين إلا خيبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصفها فصار لأهله لا خراج عليه ، وسائر ما فتح عنوة مما فتحه عمر ومن بعده كأرض الشام ، والعراق ، ومصر وغيرها لم يقسم منه شيء ، فروى أبو عبيد فى كتاب الأموال أن عمر قدم الجابية وأراد قسم الأرضين بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكون ما نسكركه ، إلك إن قسمتها اليوم صار الربيع العظيم فى أيدي القوم ، ثم يبيدون

فخصير ذلك الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتي بدم قوم يسدون من الإسلام مسداً ، وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً أولهم وآخرهم . فصار عمر إلى قول معاذ . وروى أيضاً قال :

قال الماجشون : قال بلال لعمر بن الخطاب في القرى التي افتتحها عنوة : اقسما بيننا وخذ خمسها . فقال عمر : لا ، هذا عين المال ، ولكن أحسبه فيئاً يجري عليهم وعلى المسلمين . فقال بلال وأصحابه : اقسما بيننا . قال عمر : اللهم اكفني بلال وذويه . قال : فما حال الحول ومنهم عين تطرف .

وقال مالك وأبو نور : يجب قسمها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وفعله أولى من فعل غيره . وأجيب بأن عمر وقفها مع علمه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن فعله ذلك لم يكن متميناً كيف ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، وقف نصف خيبر ، ولو كان للفائزين لم يكن له وقفها .

الثانية : ما جلا أهلها عنها خوفاً منا ، وحكمها كالأولى في التخصير المذكور قياساً عليها ، لأنه مال ظهر عليه المسلمون بقوتهم . فلا يكون وقفاً بنفس الاستيلاء كالنقول .. فلي هذا تجري فيها الروايات السابقة ، لكن لا نصير وقفاً إلا بوقف الإمام لها ، صرح به الجماعة ، لأن الوقف لا يثبت بنفسه ، فلي هذا حكمها قبل وقف الإمام كالنقول ، يجوز بيعها والمارضة بها . وعنه نصير وقفاً بنفس الظهور عليها ، قدمه في المنع وجزم به في الوجيز ، وقدمه في المنع والمحرر والشرح والفروع وغيرهم .

الثالث : المصالح عليها ، وهي نوعان : فما صولحوا على أن الأرض لنا وقرها بالخراج فهي كالمنوة في التخصير . ولا يسقط خراجها بإسلامهم ، وعنه نصير وقفاً بنفس الاستيلاء . وجزم به في الإقناع .

والثاني ما صولحوا على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهو كعجزية إن أسلموا سقط منهم ، أو انتقلت الأرض إلى مسلم سقط عنهم كسقوط جزية

بإسلام . وإن انتقلت إلى ذمى من غير أهل الصلح ، لم يسقط خراجها ، ويقرون فيها بلا جزية . لأنها ليست دار سلام . بخلاف ما قبل من الأرضين . فلا يقرون بها بلا جزية كافي الإقناع ويجب على إمام فعل الأصلح للمسلمين .

* * *

ص ٥٧ : إلى أى شئ يرجع فى قدر خراج وجزية ؟ وما الذى وضعه عمر على الجريب ؟ وما مقدار الجريب والقفيز ؟ وعلى أى شئ يكون الخراج ؟ وعلى من يكون الخراج ؟ وهل يحبس به الموثر ؟ وتكلم عن عجز عن حجارة أرضه وما يجوز بذله للعامل . وما الذى لاخراج عليه ؟ وأين مصرف الخراج ؟

ج : يرجع فى قدر خراج وجزية إلى تقدير الإمام ، من زيادة ونقص على حسب ما يؤدى إليها اجتهاده ، وتطبيقه الأرض ، لأنه أجرة فلم يتقدر بمقدار لا يختلف كأجرة المساكن . ووضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه على كل جريب درهما وقفيزاً . قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام : أعلى وأصح حديث فى أرض السواد : حديث عمرو بن ميمون ، يعنى أن عمر وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً . والقفيز ثمانية أرباط : قيل بالمشكى ، وقيل بالعراق ؛ وهو نصف المشكى ، والجريب عشر قصبات فى مثلها ، والقصبية ستة أذرع بذراع وسط وقبضة ، وإليهام قاعة مع كل ذراع . فالجريب ثلاثة آلاف ذراع مكسرة والخراج على أرض لها ماء تدعى به ، ولو لم تزرع كالنؤجرة .

ولا خراج على ما لا يناله ماء من الأراضى ، ولو أمكن زرع وإحياءه ولم يفعل . لأن خراج الأرض أجرة الأرض . وما لا ينفعه فيه لا أجرة له .

وما لم ينبت إلا عاماً بعد عام ، أو لم ينله الماء إلا عاماً بعد عام ، فنصف خراجه يؤخذ فى كل عام ، لأن نفعها على النصف فكذلك خراجها ، والخراج على المالك ، والخراج كالدين ، يحبس به الموثر وينظر به المعسر .

ومن عجز عن عمارة أرضه الخراجية أجبر على إيجارها لمن يعمرها ؛ أو على رفع يده عنها ؛ لتدفع لمن يعمرها ويقوم بخراجها ، لأن الأرض للمسلمين ، فلا يعطلها عليها .

ويجوز أن يرثى العامل وأن يهدى له لدفع الظلم عنه .

ولا يجوز أن يرثى العامل ؛ أو يهدى له ليدفع عنه خراجاً ، لأنه توصل إلى إبطال حق فخرم على أخذ ومط ، كرشوة حاكم ليحكم له بغير حق .
والهدية : الدفع ابتداء : والرشوة الدفع بعد الطلب . وأخذ الرشوة والهدية حرام لحديث هدايا العمال غلول .

ولا خراج على مساكن سواء فتحت عنوة أو صلحا ، لأنه لم ينتقل ، وادى أحد الخراج عن داره تورعاً .

ولا خراج على زارع مكة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئاً .
والخراج : جزية الأرض ، والحرم كسكة ، فلا خراج على مزارعة .
ولا يجوز لأحد تفرقة خراج على نفسه ، لأن مصرفه غير معين ، فيفتقر إلى اجتهاد ، ولأنه للمصالح كلها .
ومصرف الخراج كفى ؛ لأنه منه .

وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاطه عن له وضعه فيه ، ممن يدفع عن المسلمين ؛ وقيه ومؤذن ونحوه ؛ جاز له إسقاطه عنه ، لأنه لافائدة في أخذه منه ثم رده إليه . ولا يحتمل بما ظلم في خراجه من عشر عايه .
ومن أقام ببلد تطلب منها الكلف بحق ، وغيره بنية المدل ، أو تقليل الظلم بما أمكن لله تعالى ، فكالمجاهد في سبيله . ذكره الشيخ نقي الدين ، لقيامه بالتوسط والإنصاف .

ومن باشر جبايتها وتحصيلها ، إعانة لمن تؤخذ منه لا للأخذ ؛ متحرياً
(١٢ - الأسئلة والأجوبة ج ٣)

للمدلل والإنصاف ؛ فأحور بذلك وليس من أعوان الظلمة . قال القاضي مجد الدين من الحنفية في منظومته الفقهية :

ولو بتوزيع المصارم التي كلفها السلطان للرعية
قام بها شخص بعدل ذكروا بأنه في ذا القيام يؤجر

• • •

س ٥٨ : ما هو النية ؟ وما مثاله ؟ وما مصرفه ؟ وبأى شيء يبدأ من المصالح ؟
ثم ماذا بعده ؟ ولماذا لا يخنس النية ؟ وأين يكون موضع الفاضل ؟
وأين مصرف خمس خمس الغنمية ؟ وما مقدار المعطاء ؟ وإذا استوى
اثنان من أهل النية فما الحكم ؟

ج : أصله من الرجوع . يقال : فاء الظل إذا أرجع نحو المشرق . وسمى
المال الحاصل على ما يذكر فيثا ، لأنه رجع من المشركين إلى المسلمين . قال الله
تعالى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول) الآية ؛ والنية
ما أخذ من مال كفار غالباً بحق بلا قتال كجزية ؛ وخراج من مسلم وكافر ؛
وعشر تجارة من حربى ونصفه من ذمى .

وما ترك من كفار لمسلمين فزعامنهم ، أو ترك عن ميت مسلم أو كافر ،
ولا وارث له يستغرق . وخرج بقولنا بحق ما أخذ من كفار ظلماً ، كال
مستأمن ، وخرج بقولنا بلا قتال الغنمية . ومصرف النية المصالح ومصرف خمس
خمس الغنمية المصالح لمعوم نفقها ، ودعاء الحاجة إلى تحصيلها ، قال عمر : ما أحد
من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد فليس لهم فيه شيء ، وقرأ عمر :
(ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذو القربى ، واليتامى
والمساكين ، وابن السبيل) حتى بلغ (والذين جاؤوا من بعدهم) . فقال : قد
استوعبت المسلمين عامة .

وعلم منه أنه لا يخنس بالمقاتلة ويبدأ بالأهم فالأهم ، من سد ثرى وكفاية

أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وأمنهم من عدوهم ، وسد الثغور وعمارتها وكفايتها بالخيول والسلاح .

وفي وقتنا أيضا بالدفاع والدبابات ؛ وجميع ما يناسب الحال الحاضرة ويحفظ البلاد . ثم بالأهم فالأهم من سدبثق ، وكري نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاة ، وغير ذلك ، كإصلاح طرق ، وعماراة مساجد ، وأرزاق آئمة ومؤذنين وقهاء . ولا يخمس الفنى . لأن الله تعالى أضافه إلى أهل الخمس . كما أضاف إليهم خمس الفتيمة ؛ ويقسم ما فضل عما يعم نفعه بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم ، لأنهم استعفوه بمعنى مشترك ، فاستووا فيه كالنيراث ، وعنه يقدم محتاج .

قال الشيخ تقي الدين : وهو أصح عن أحمد لقوله تعالى (للفقراء) ولأن المصلحة في حقه أعظم منها في حق غيره ، لأنه لا يتمكن من حفظ نفسه من العدو بالعدة ، ولا بالهرب لفقره ، بخلاف الفنى ، واختار أبو حكيم والشيخ تقي الدين ، لاحظ للرافضة فيه .

وذكره في الهدى عن مالك وأحمد ؛ وقيل : يختص بالمقاتلة لأنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لحصول النصره ؛ فلما مات صارت بالخيول ؛ ومن يحتاج إليه المسلمون ويكون العلماء كل عام مرة أو مرتين . ويفرض للمقاتلة قدر كفايتهم وكفاية عيالهم .

وإن استوى اثنان من أهل الفنى في درجة قدم أسبقهما في إسلام ؛ فإن استويا فيه فأسن ؛ فإن استويا فيه فأقدم هجرة وسابقة . ثم إن استووا في جميع ذلك ؛ فولى الأمر مخير إن شاء أقرع بينهما ، وإن شاء تبهما على رأيه .

* * *

من ٥٩ : من الذى يجب له العطاء ؟ ومن الذى يملك بيت مال المسلمين ؟ وإذا أتله إنسان فما الحكم ؟ وإذا مات بعد حصول العطاء فلمن يكون حقه ، وإذا مات من أجناد المسلمين من له أولاد صغار فما الحكم ؟ وإذا

تزوجت المرأة والبنات فما الحكم؟ ما حكم الأخذ من بيت المال بلا إذن إمام؟

ج : لا يجب العطاء إلا لبالغ عاقل حر بصير صحيح ، يطيق القتال .
ويتعرف قدر حاجة أهل العطاء وكفايتهم . فيزيد ذا الولد والقرى ، ومن له عبيد في مصالح الحرب حسب كفايتهم ، وإن كانوا لتجارة أو زينة لم يجب مؤنتهم . وينظر في أعمار بلادهم ، لأن الأسعار تختلف والقرى الكفاية .
ولهذا تعتبر الذرية .

قال الشيخ : وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية ؛ فأما من رأى التفضيل ؛ فإنه يفضل أهل السوابق والفناء في الإسلام على غيرهم ؛ بحسب ما يراه ؛ كما فعل عمر رضي الله عنه . ويخرج من المقاتلة بمرض لا يرجى زواله كزمانة ونحوها .

وبيت للمال ملك المسلمين ؛ لأنه لمصالحه يضمه ويحرم أخذه منه بلا إذن إمام لأنه افتيات عليه ، ومن مات بعد حلول العطاء ؛ دفع لورثته حقه لاستحقاقه له قبل موته ؛ فينتقل إلى ورثته كسائر حقوقه ؛ ودفع لاسرأة جندي وأولاده قدر كفايتهم لتطبيب قلوب المجاهدين ؛ لأنهم إذا علموا أن عيالهم يكفون المؤنة بعد موتهم توفروا على الجهاد ، وإذا علموا خلاف ذلك توفروا على الكسب وآثروه على الجهاد ، مخافة الضيعة على عيالهم ، ولهذا قال أبو خالد الهنائي :

قد زاد الحياة إلى حباً	بنأى لإنهن من الضعف
مخافة أن يرين الفقر بمدى	وإن يشربن رنقاً بعد صاف
وأن يرين إن كسى الجوارى	فتنبو العين من كرم عجايف
ولولا ذاك قد سومت مهري	وفي الرحمن للضعفاء كافي

فإذا بلغ ذكورهم أهلاً للقتال ، واختاروا أن يكونوا مقاتلة فرض لهم
 بطلبهم لأهلينهم لذلك كأبائهم . ومن الأحكام السلطانية مع الحاجة إليهم
 وإلا قطع فرضهم ، ويسقط فرض المرأة والبنات بالتزويج .
 وينبغي للإمام أن يضع ديواناً يكتب فيه أسماء المقاتلة ، وقدر أرزاقهم
 ضبطاً لهم ، ولما قدر لهم . ويحمل لكل طائفة عريفاً يقوم بأمرهم ، ويجمعهم
 وقت المطاء ، ووقت الفزو ، يسهل الأمر على الإمام .

من النظم في حكم النفي ومصارفه

وأقسام أموال الأنام ثلاثة	فإن زكاة فيه بالذكر قيد
وثانيه أموال الغنيمه توجب ال	ركاب عليها في وغى متوقد
والنفي مال وهو ماليس موجب ال	ركاب عليه في قتال لجحد
كما تركوا خوفا وعشر وحزبه	خراج وخمس الخمس مع إرث مفرد
ومصارفه ما عم نفعا لديننا	كإصلاح ثغر أو كفاية منجد
وإصلاح أنهار وجسر وخذق	وحصن وسيل مع رباط ومسجد
وأرزاق نعال الشريعه مطلقا	وسد بثوق في الأصح الموطن
وإن تبق من بعد المصالح فضله	فتقسم في الأحرار من كل مهتد
غنيهم مثل الفقير وعنه بل	يقدم ذو الحاجات منهم فجود
ويحمل ديوانا أميننا لضبطه	وكل فئام مع عريف مرشد
وورث نصيب البيت بعد حلوله	وللباذل الخمس إن تشا اردد بمجد
وقم به غار الجند والعرس بعدهم	وللبالغ افرض إن رأوا كالجند
ويستقل إن لم يخدموا فرضهم كذا	بتزويج عرس والبنات فشرد

باب الأمان

س ٦٠ : ما هو الأمان ؟ وما الأصل فيه ؟ وما الذى يراد به هنا ؟ وما الذى يحرم به ؟ وكـم مدته ؟ وما حكمه منجزاً أو معلقاً ؟ وما الذى يشترط له ؟ ومن الذى يصح منه ؟ وما صفة التامين ؟ وهل يسرى الأمان ؟ وكـم العقود التى تفيد الأمان ؟ وماهى ؟ واذكر المحترزات والأدلة والتماثيل .

ج : الأمان : ضد الخوف ، وأريد به هنا ترك القتل والقتال مع الكفار وهو من مكاييد الحرب ومصالحه ، والعقود التى تفيد الأمان ثلاثة : أمان ، وجزية ، وهدنة ، لأنه إن تعلق بمحصور فالأمان ، أو بغير محصور ، فإن كان إلى غاية فالهدنة ، وإلا فالجزية ، وهما مختصان بالإمام بخلاف الأمان ، والأصل فيه آية : (وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله) .

قال الأوزاعى : هى إلى يوم القيامة ، فن طلب أماناً ليسمع كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام ، لزم إجابته ، ثم يرد إلى مأمنه .

وروى عن على رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فن أخفر مسلماً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . رواه البخارى . ويحرم قتل ، ورق وأسر ، وأخذ مال ، والتعرض لهم لعصمتهم به ، ويشترط أن يكون الأمان من مسلم ، فلا يصح من كافر ولو ذمياً ، لأنه غير مأمون علينا ، عاقل فلا يصح من طفل ولا مجنون ، لأنه لا يدرك المصلحة ، مختار فلا يصح من مكره عليه ، كالإقرار والبيع ، غير سكران ، لأنه لا يعرف المصلحة ،

ولو قنًا ، أو ميمزًا ، أو أثى ، فلا تشتط حريقه ، ولا ذكوريته ، ولا بلوغه .
أما القن فلقول عمر : العبد للمسلم رجل من المسلمين ، يجوز أمانه ، رواه سعيد ،
ولقوله : ليسى بها أدناهم ، فإن كان لذلك صح أمانه للحديث ، وإن كان غيره
أدنى منه صح من باب أولى ، ولأنه مسلم أشبه الحر .

وأما المميز فلمصوم الخبر ولأنه عاقل فصيح منه كالبالغ .

وأما الأثى ، فلقوله صلى الله عليه وسلم : قد أجرنا من أجرت يا أم هاني ،
رواه البخارى ، وأجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبا العاص
ابن الربيع ، وأجازه النهي صلى الله عليه وسلم .
وشرط الأمان عدم ضرر على المسلمين .

ويصح أمان منجزاً ، كانت آمن ، ويصح معلقاً ، نحو من فعل كذا فهو
آمن لقوله صلى الله عليه وسلم ، يوم فتح مكة : من دخل دار أبى سفيان ،
فهو آمن .

ويصح من إمام لجميع انشركين لمصوم ولايته .

ويصح من أمير لأهل بلدة جمل بإزائهم لمصوم ولايته فى قتالهم ،
وأما بالنسبة لغيرهم ، فكأحاد المسلمين .

ويصح - من كل أحد يصح أمانه - لقافلة وحصن صغيرين عرفاً .

ويصح أمان بكل مايدل عليه من قول ، أو إشارة مفهومة مع القدرة على
النطق . لقول عمر : والله لوأن أحدكم أشار بأصبه إلى السماء ، إلى مشرك ،
فنزل بأمان ، فقتله لقتلته به . رواه سعيد .

ويصح برسالة بأن يرأسه بالأمان ، وبكتاب بأن يكتب له بالأمان ،
كالإشارة وأولى ، فإذا قال لكافر : أنت آمن ، فقد أمنه ، لقوله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة : من دخل دار أبى سفيان فهو آمن . أو قال لكافر :

لابأس عليك ، فقد أمنه ، لأن عمر قال لله مرزبان : تسكلم ولا بأس عليك ، ثم أراد قتله . قال أنس والزبير : قد أمنتك لاسبيل لك عليه ، رواه سعيد .

أو قال : أجرتك ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأم هانئ : قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ . أو قال : قف ؛ أو قم ، أو لا تخف ، أو لا تخش ، أو لا خوف عليك ، أو لا نذهل أو ألق سلاحك ، فقد أمنه لدلالة ذلك عليه . أو قال له : مؤثرس بالفارسية ، ومعناه لا تخف .

قال ابن مسعود : إن الله يعلم بكل لسان . فن كان منكم أعجبيا فقال : مؤثرس . فقد أمنه ، أو أمن بعضه ، أو يده فقد أمنه ، لأنه لا يتبعض . وقال أحمد : إذا اشتراه ليقتله ، فلا يقتله ، لأنه إذا اشتراه ، فقد أمنه .

فإن أشار إليهم بما اعتقدوه أمانا ، وقال : أردت به الأمان ، فهو أمان ، وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالتقول قوله ، لأنه أعلم بمراده .

ويسرى الأمان إلى من معه من أهل ومال ، تبعاً له إلا أن يخص به ، كانت آمن دون أهلك ومالك فلا يسرى إليهما ، ويجب رد معتقد ، غير الأمان أماناً إلى مأمنه . وهو للوضع الذي صدر فيه ما اعتقده أماناً نصاً ، لئلا يكون غدرأله ، ويقبل من عدل قوله : إني أمنتك ، وإن ادعى الأمان أسير وأنكره من جاء به فقول منكسر ، لأن الأصل عدمه ، وإباحة دم الحربى .

* * *

ص ٦١ : تسكلم عن مايلي : من أسلم أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتحته واشتبه بهجريين ، إذا اشتبه ما أخذ من كافر بما أخذ من مسلم هل فيه جزية ؟ مدة الأمان ؟ عقد الأمان للرسول والمستأمن ، من جاء بلا أمان وادعى أنه رسول أو تاجر ، من جاءت به ريح أو ضل الطريق ، ما يطل به الأمان ، إذا أودع أو أقرض مستأمن مسلماً ،

ثم عاد لدار حرب أو انتفض عهد ذى وماذا يعمل بماله ؟ تصرفه فيه
إذا مات بدار حرب .

ج : من أسلم قبل فتح واشتبه ، أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتحته واشتبه
محرابين ، وادعى كل واحد منهم أنه الذى أعطى ، أو أنه الذى أسلم قبل ،
واشتبه علينا الذى أمانه ، أو كان أسلم فيهم ، حرم قتلهم . لأن كل واحد منهم
يحمل صدقه ، أشبه ما لو اشتبهت أخته بأجنبيات ، أو مينة بمذكاة ، قاله فى
الفروع ، ويتوجه مثله لونسى ، أو اشتبه من لزمه قود بمن لا يلزمه فيحرم القتل .
وإن اشتبه ما أخذ من كافر بحق بما أخذ من مسلم بلا حق ، فينبى الكف
عنهما ، لحديث : فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ولا جزية مدة
أمان ، لأنه لم يلتزمها . ويمتد الأمان لرسول ومستأمن ، لأنه عليه الصلاة
والسلام ، كان يؤمن رسل المشركين ، لما ورد عن ابن مسعود قال : جاء ابن
النواحة ، وابن أثال رسولا مسيلة — إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما :
أنشهدان أنى رسول الله ؟ قال : نشهد أن مسيلة رسول الله . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله ، لو كنت قاتلارسولا لقتلتكما . قال
عبد الله : فقضت السنة أن الرسل لا تقتل ، رواه أحمد .

وعن نعيم بن مسعود الأشجعى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
حين قرأ كتاب مسيلة الكذاب ، قال للرسولين : فما تقولان أنما ؟ قال :
نقول كما قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لولا أن الرسل
لا تقتل ، لضربت أعناقكما . رواه أحمد وأبو داود .

وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بعثنى قرش
إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : فلما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقع فى
قلبي الإسلام ، فقلت : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم . قال : إني لا أخيس

بالعهد ، ولا أحبس البرد ، ولكن ارجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجم ، رواه أحمد وأبو داود . وقال هذا كان في ذلك الزمان ، اليوم لا يصلح ، ومعناه — والله أعلم — إنه كان في المدة التي شرط لهم فيها أن يرد من جاء منهم مسلماً ، ولأن ، لحاجة داعية إلى ذلك ، إذ لو قتل لغانت مصلحة المراسلة .

ومن جاءنا بلا أمان ، وادعى أنه رسول أو تاجر ، وصدقته عادة قبل منه ما ادعاه ، وأن لانصدقته عادة فكأسير ، أو كان جاسوساً فكأسير ، يخبر الإمام فيه ، ومن جاءت به ريح من كفار ، أو ضل الطريق منهم ، أو أبق إلينا من رقيقهم ، أو شرد إلينا من دوابهم ، فهو لآخذه غير مخموس ، لأنه مباح ، وأخذه بغير قتال في دار الإسلام أشبه الصيد والحشيش .

ويبطل أمان بردة من مستأمن لنقضه له .

ويبطل بخيانة لأن الخيانة نذر ، وهو لا يصلح في ديننا .

وإن أودع مستأمن مالا ، أو أقرض مستأمن مسلماً مالا ، أو ترك للمال ببلاد الإسلام ، ثم عاد لدار حرب ، أو انتقض عهد ذمي بقى أمان ماله ، ويبعث ماله إليه إن طلبه لبقاء . لأمان فيه ، ويصح تصرفه فيه بنحو بيع وهبة لبقاء ملكه . وإن مات بدار حرب ، قاله بدار الإسلام لو ارثه ، لأن الأمان حق لازم متعلق بالمال ، فبموته ينتقل لو ارثه ، فإن عدم وارثه ففي بيت المال ، وإن استرق وقف ماله ، فإن عتق أخذه ، وإن مات قنا ففي .

وإن أمر مسلم فأطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة ، أو أن يأتي ويرجع إليهم ، أو أن يبعث مالا ، وإن عجز عاد إليهم ، ورضى لزمه الوفاء ، لحديث : إنا لا يصلح في ديننا القدر ، ولأنه في الوفاء مصلحة للأسارى ، وفي القدر

مفسدة عليهم ، لأنهم لا يأمنون بمد مع دعاء الحاجة إليه .
وإن أكرهوه عليه لم يلتزمه الوفاء لهم إلا المرأة إذا أسرت ثم أطلق
بشرط أن ترجع إليهم ، فلا يحمل لها أن ترجع لقوله تعالى : (فلا ترجموهن إلى
الكفار) ولأنه تسليط على وطنها حراماً ، وألا يؤمنوه فيقتل ويسرق أيضاً كما
له الحرب ، لأنه لم يؤمنهم ، ولم يؤمنوه ، ولو جاءنا حربي بأمان ومعه مسلمه ،
لم ترد معه ، ويرضى لتركها بدار الإسلام .

بما يتعلق بالأمان نظماً

يصح أمان الكافر من كل مسلم يكلف ولو أسرى وأننى وأعبد
وليس لدى كفر أمان ومكره

ومن رب تمييز يصح بأوكد
ومن صح منه صح إخباره به كرضة أو حاكم متشدد
ويعفى أمان من إمام لكلهم ومن قائد فيمن يقابله قد
وشرطها تعيين مدة أمنهم ولو طال لا عشر السنين بأوكد
ومن واحد منا لفعل غير أو حصين ولا تقبل لمصر ومحتد
ويمحصل حتى بالإشارة منهم

إذا فهموا والشخص من بعضه اشهد
ووجهان في القى السلاح مرمى

ومبتاع أسرى إن يرد قتلهم ذ
ويقبل إنكار المشير أمانهم بها ثم مخط القصد للأمن أردد
ومن شرط أمن بالأمان قبولهم ومن رد حلل قتله لا تردد
ومن يعطه مع شرط نفع فلم يجد به ينتقض بالعكس أوف بموعده
وإن يدعى الأمور أخذ موحد به جافينكر خذ بقول الموحد
وإن يدعى من بعد أمر أمانه فلا قتل وارقته بغير تردد
وإن قال ذو الإسلام ملكي شريته

قلا قتل فليحكم به ملك مهتد
ومن يبلغ أمناً لاستماع القرآن أو

تعرف حكم الدين يعطى ويردد
ومن يهد أو يعطى الأمان بمحصنه ليفتح فيفتح مع تداعيه فأشهد

بتحريم قتل الجمع نصاً ورقهم

وقيل أفرعن وارقق سوى قارع قد

وإن يشبهه فتاح حسن بجمل أفرعن
وللرسل أو مستأمن صح عقده
وآت بلا أمن كدعوى رسالة
له الأمن منا ريب فقر كما مضى

وعين ودون الفرض كالمان فأردد

وإن ضل حربي أو أنعامه إلى
فهو غير مخموس في الأولي لواجد
وعنه لمن قد حل في أرضهم من الـ
وأمن الفتى أمن له ولمال الـ
ويبقى أموراً لا تضر وينثنى
قد زال أمن النفس مع ماله الذي

نأى معه لا مال لدينا بأوكد

وإن نقض الذي عهداً فما له
وما لم تقل فيء ليعطاه من بنى
فإن فقدوا فاجعله فيئاً فإن أسر
فإن حر فأردده إليه وإن يمت
وقيل بنفس الرق فيئاً وقيل بل
وإن عبد حربي أثاب وجاءنا
فكلهم للمبـدد وهو محرز
ومن يقتحم أرض العدو بأمنهم
ويلزمه إيصال كل حقوقهم
وإن يطلقوا منا أسيراً ويشترطوا

من الفئ في الأولي إذ لم يعرد
ووارثه حتى لدينا بأجود
فرق فمال المرء قفه وأرصد
رقيقاً فقيئاً ماله في المجود
لوارثه لو كان حراً فزود
بمولاه مأسوراً وأهلاً ومثله
وفي دار حرب أن يغم رقه أمدد
ألا لا يختنم والربي لا يعقد
إليهم إذا جاءوا وإلا ليردد
نواه لديهم يوف في نص أحمد

وإن أطلقوا من غير شرط وأمنوا
وإن أطلقوا مع شرط رق أو انتفا
وإن أحلفوه تنعقد غير مكره
وإن أطلقوا مع شرط بعث مقرر
وإلا رضى يرجع لمعجز بأوكد
ومبتاع منهم مسلم برضاه في الـ
يرد له اللبذول بالأذن مطلقا
وبلزم إن وأتى افتكاك عناننا

ليهرب ولا يجنى جناية مفسد
أمان ليقتل ثم يسرق ويمتد
وقيل بالزام الثوى بمعبد
إليهم وإلا فليمد أن يفقد
وإلا فلا كالخود في نص أحد
شرا والوفا أولى بقصد التردد
وإلا فبذل العرف دون المزيد
وبالطفل فالأنثى قبيل الفتى افتدى

باب الهدنة

س ٦٢ : ما هي الهدنة ؟ وما الأصل فيها ؟ ومن الذي يعقدها ؟ وإذا زال فم
الحكم ؟ وما حكم الهدنة على مال وعلى غيره ؟ وهل عقدها لازم أم
جائز ؟ وما حكم اشتراط نقضها لمن شاء ؟ واذكر ما تستحضره من
دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : أصل الهدنة : السكون ، يقال : هدن يهدن هدوناً إذا سكن ، وهدنته
أى سكنته ، وشرعا العقد على ترك القتال مدة معلومة . وتسمى المودعة ،
والمعاهدة ، والمسالمة ، والمهادنة وهي لازمة . وفي الإنصاف : يكون العقد لازماً
على الصحيح من المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين : ويكون أيضاً جائزاً ومتى زال من عقدها لزم الثاني
الوفاء ، والأصل فيها قوله تعالى : (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم
من المشركين) ، وقوله تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) .

ومن السنة ما روى مروان بن الحكم ، والصور بن مخرمة ، أن النبي صلى
الله عليه وسلم ، صالح قريشاً على وضع القتال عشر سنين ، والمعنى يقتضى ذلك ،
لأنه قد يكون بالسلمين ضعف فيها دنوهم حتى يقبوا ، أو طمعاً في إسلامهم ،
أو التزام الجزية ، أو غير ذلك من المصالح .

وتجوز على غير مال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هادنهم يوم الحديبية
على غير مال ، وتجوز على مال يأخذ منهم ، فإنها إذا جازت على غير مال ،
فصل مال أولى ، وإن هادنهم مطلقاً ، لم يصح .

وقال الشيخ تقي الدين : تصح وتكون جائزة ويعمل بالصلحة ، لأن الله تعالى أمر بنبذ اليهود المطلقة وإمام الموقفة.

وقال ابن القيم وغيره على ما في الصحيحين : أن فريقا صالح النبي صلى الله عليه وسلم . يعنى عام الحديبية سنة تسع - فيه دليل على جواز صلح الإمام لعدوه ، ماشاء من المدة ، ويكون العقد جائزا له فسخه متى شاء ، وهذا هو الصواب ، وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى لا ناسخ له .

وذكر أيضا صلحه لأهل خيبر عمالا له يقرم فيها ماشاء ، وأن هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الإمام لعدوه ، ماشاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء .

وفى قوله تعالى : (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) إلى قوله : (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) . الآيات البراءة من المعاهدين ، إلا من كان له عهد إلى أجل ، وهذا يبين أن تلك اليهود كانت مطلقة ليست إلى أجل معين ، خلافا لمن قال لا يجوز المهادنة المطلقة ولا يجوز هركم ما أقرم الله ، حتى ادعى الإجماع فى ذلك وليس بشئ . انتهى اهـ .

وفى المتن : ولا يجوز أن يشترط نقضها لمن شاء منها ، لأنه يفضى إلى ضد المقصود منها ، وإن شرط الإمام لنفسه ذلك دونهم لم يجز أيضا ، ذكره أبو بكر ، لأنه ينافى البيع والنكاح .

وقال القاضى والشافعى : يصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على أن يقرم ما أقرم الله تعالى ، ولا يصح هذا فإنه عقد لازم ، فلا يجوز اشتراط نقضه كسائر العقود اللازمة ، ولم يكن بين النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين أهل خيبر هدنة ، فإنه فتحها عنوة وإنما ساقاهم وقال لهم ذلك .

وهذا يدل على جواز المساقاة وليس بهدنة اتفاقا . وقد وافقوا الجماعة فى أنه

لو شرط في عقد الهدنة : إني أفرمكم ما أفرمكم الله لم يصح ، فكيف يصح منهم الاحتجاج مع إجماعهم مع غيرهم على أنه لا يجوز اشتراطه .

* * *

ص ٦٣ : تكلم بوضوح عن أحكام مالي : إذا شرط في الهدنة شرطاً فاسداً ، مامثال الشرط الفاسد والشرط الصحيح ؟ إذا هرب منهم قن فأسلم ، إذا جنوا على مسلم ، حمايتها إذا خيف نقض عهدهم ، إذا نقض الهدنة بمضهم ، اذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : إن شرط العاقد في الهدنة شرطاً فاسداً أو شرط في عقد ذمة شرطاً فاسداً كرد امرأة إليهم أو رد صداقها أو رد صبي مميز أو رد سلاح ، أو شرط إدخالهم الحرم ، بطل الشرط دون عقد . كالشروط الفاسدة في البيع ، وبطلانه في رد المرأة لقوله تعالى : (فلا ترجعوهن إلي الكفار) وحديث : إن الله منع الصلح في النساء . وفي رد صداقها ، لأنه في مقابلة بعضها فلا يصح شرطه لغيرها ، وفي الصبي المميز ، لأنه مسلم يضعف عن التخلص منهم أشبه المرأة ، وفي السلاح ، لأنه إعانة على المسلمين ، وفي إدخالهم الحرم لقوله تعالى : (إنما المشركون نجس ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) ويصح شرط رد طفل منهم ، لأنه غير محكوم بإسلامه .

وجاز في هدنة شرط رد رجل جاء منهم مسلماً للحاجة ، لما ورد عن البراء بن عازب قال : صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء ، على أن من أتاهم من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه ، الحديث متفق عليه .

وعن أنس أن قريشاً صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشتروا على النبي صلى الله عليه وسلم أن من جاءنا منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه علينا . قللوا : لا رسول الله ! أنكتب هذا ؟ قال : إنه من ذهب منا إليهم

فأبده الله ، ومن جاءنا منهم سيحبل الله له فرجا ومخرجا . رواه مسلم فإن لم تكن حاجة ، لم يصح شرطه ، أو لم يشرط رده لم يرد إن جاء مسلما ، أو أمان . وجاز للإمام أمر من جاء منهم مسلما سرأقتالهم ، وبالفرار منهم ، فلا يمنهم أخذه ولا يجبره عليه ، لأن أبا بصير ، لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء الكفار في طلبه قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إنا لا يصلح في ديننا القدر ، وقد علمت ما عاهدناهم عليه . ولعل الله تعالى أن يحفل لك فرجا ومخرجا ، فلما رجع مع الرجلين قتل أحدهما في طريقه ، رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، قد أوفى الله ذمتك قد رددتني إليهم ، وأنجاني الله منهم ، فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يله بل قال ويل أمه مسمر حرب لو كان معه رجال . فلما سمع ذلك أبو بصير لحق بساحل البحر . وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ، ومن معه من المستضعفين بمكة ، فجعلوا لا يمر عليهم . غير لقريش إلا عرضوا لهم وأخذوها ، وقتلوا من معها .

فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم أن يضمهم إليه ، ولا يرد أحداً جاءه ففعل .

فإن تحيز من أسلم منهم وقتلوا من قدروا عليه منهم ، وأخذوا من أموالهم ، جاز ، ولا يدخلون في الصلح حتى يضمهم إليه يأذن الكفار ، للخبر ، ولو هرب منهم فن أسلم ، لم يرد إليهم ، لأنه لم يدخل في الصلح وهو حر ، لأنه ملك نفسه بإسلامه لقوله تعالى : (ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) .

ويؤخذون بمناياهم على مسلم من مال وقود ، وحد قذف ، وصرق ، لأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في النفس والعرض والمال ، ولا يحدون لحق الله تعالى ، لأنهم لم يلتزموا حكماً .

ويجوز قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا . وينتقض عهدهم بقتالنا أو مظاهرة علينا أو قتل مسلم أو أخذ ماله .

ويجب على الإمام حمايتهم من تحت قبضته ، لأنه أمنهم منهم إلا من أهل الحرب ، فلا يلزمه حمايتهم منهم لأن الهدنة لا تقتضيه ، وإن سباهم كافرو ولو كان السابى منهم ، لم يصح لنا شراؤهم ، لأنهم في عهدنا وليس علينا استنقاذهم لكون السابى لهم ليس في قبضتنا .

وإن سبوا بعضهم ولد بعض وباعه ، أو باع ولد نفسه ، أو باع أهليه ، صح البيع ، إلا ذمى ، فليس له بيع ولده ، ولا ولد غيره ، ولا أهليه ، لأن عقد الذمة أكيد لأنه مؤبد .

وإن خيف من مهادنين نقض عهدهم بأمانة ، نبذ الإمام إليهم عهدهم ، بأن يعلمهم أن لا عهد بينه وبينهم لقوله تعالى : (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) ، أى أعلمهم بنقض العهد ، حتى تصبر أنت وهم سواء فى العلم ، ويجب إعلام أهل الهدنة بنبذ العهد قبل الإغارة عليهم للآية ، وينتقض عهد نساء أهل الهدنة وذريتهم ، بنقض رجالهم تبعاً لهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم قتل رجال بنى قريظة . حين نقضوا عهده وسبى ذراريهم وأخذ أموالهم ، ولما نقضت قريش عهده بعد الهدنة ، حل له منهم ما كان حرم عليه منهم ، ولأن عقد الهدنة موقت ينتهى بانتهاء مدته فيزول بنقضه وفسخه كالإجارة بخلاف الذمة .

وإن نقض الهدنة بعضهم فأنكر الباقيون على من نقض بقول أو فعل ، إنكاراً ظاهراً ، أو كاتبوناً ، أقر الباقيون على العهد بتسليم من نقض الهدنة إن قدروا عليهم ، أو بتمييز الناقض عنهم ، ليتمكن المسلمون من قتالهم . فإن أبو التسليم ، أو التمييز مع القدرة على أحدهما انتقض عهد الكل بذلك .

قال فى النسخ : فإن امتنع من التمييز ، أو لإسلام الناقض . صار ناقضاً . لأنه منع من أخذ الناقض فصار بمنزلة ، وإن لم يمكنه التمييز لم ينتقض عهده ، لأنه كالأسير .

وفى الإنصاف - فى آخر أحكام الذمة - وكذا أى فى نقض العهد ، من لم ينكر عليهم ، أو لم يعتزلهم ، أو لم يعلم بهم الإمام .

من نظم ابن عبد القوي مما يتعلق بالهدنة

وإن شا إمام الوقت أو نائب له مهادة الكفار صحح وأسند
وإن هادن الكفار غيرهما فلا تصح ومن يفتقر للمأمن أردد
وصحح لضمف السلم وأخذ غبطة ودونها إن يرج خير بأوكد
ومع بذلنا مالا أجز لا اضطرارنا ولا شرط إلا ذكر وقت التعهد
وألغ اشتراط أن يدخلوا حرم الهدى

ورد صبي غير طائل وقد هدى
أو الخود أو في الأظهر الهر أو شرا

أداة اللقا أو رد مفنومها أشهد
ووجهان في إفسادها مثل ذمة بما لم يحجز من كل شرط مفسد
وقيل بشرط النقض إن تبغ أو بغوا

فأفسد نفاق الأمر دون تردد
ومع حاجة ذي قوة شرط مهتد فكلف أو امهد ممكناً غير مضهد
وجوز له فتوى الفتى بقتالهم مسراً وإن يقدر ليقتل ويشرد
وينحاز عن صلح الإمام وإن يهب

عدواً يقتل إن يطلق كل ملحد
فإن ضميه بالإذن منه إماما غداً داخلاً في صلحهم لا بنكد
ومن غير شرط رد من جاء محرماً ومن رام إخراجاً إلينا ليسعد
ويلزمنا صون المهادن عن أذى بى العهد والإسلام لا ذى التمرد
وحظر شراهم من كفور سباهم ولو بعضهم للرق في المتوطد

وجوز شرانا أهلهم وصغارهم في الأولى إذا باعوههم مثل مرد
 وإن خفت نقض العهد فانبذه إن تشا
 وأتباعهم إن ينقضوا كهم اعد
 وإن يقتلوا منا رهائن هدية فقولين في قتل الرهائن أسند
 ويلزمهم منا ضمان حقوقنا سوى قطع سراق جناة بأجود
 ونأقض عهد من رضى نقض غيره ولم ينه أو يبني ولم يتبعه

عقد الذمة

ص ٦٤ : عرف الذمة ، ومتى يجب عقدها ؟ وما معنى عقدها ؟ وما صفة عقدها ؟
ومن الذى يعقدها ؟ ومن الذى يجب عقدها له ؟ وما الأصل فيها ؟ وما
هى الجزية ؟ وما هى بدل عنه ؟ ومن الذى تعقده ؟ إذا اختار كافر ،
لا تعقده الذمة ، دين من تعقده ، فما الحكم ؟ وما مقدار الجزية ؟
واذكر ما تستعصره من دليل أو تعليل أو شروط أو خلاف .

ج : الذمة لغة : العهد والضمان والأمان ، لحديث : المسلمون يسمى بذمتهم
أدناهم ، من أذمه يذمه ، إذا جمل له عهداً .

ومعنى عقد الذمة ، إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية ،
والتزام أحكام الملة والأصل فيها قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر) . . الآية . ولحديث المغيرة بن شعبه ، أنه قال لعامل
كسرى : أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو
تؤدوا الجزية . رواه أحمد والبخارى .

وروى بريدة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث
أميراً على جيش قال إذا لقيت عدواً من المشركين ، فادعهم إلى الإسلام ، فإن
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن
فعلوا ، فاقبل منهم وكف عنهم .

وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذها — بمعنى الجزية — من مجوس هجر . رواه البخارى وعن عاصم بن عمر

عن أنس ، وعن عثمان بن أبي سليمان رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة الجندل ، فأخذوه فأتوا به ، فحقن دمه وصالحه على الجزية . رواه أبو داود .

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافياً . أخرجہ الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لما مرض أبو طالب جاءته قریش ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فشكوه إلى عمه أبي طالب فقال : يا ابن أخي ما تريد من قومك ؟ قال أريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب وتؤدى إليهم بها العجم الجزية ، قال : كلمة واحدة ؟ قال : كلمة واحدة ، قولوا لا إله إلا الله ، قالوا : إلهاً واحداً ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ، إن هذا إلا اختلاق . الحديث رواه أحمد والترمذى وقال : حديث حسن .

ويجب عقد الذمة إذا اجتمعت شروطه ، ويكون اجتماعها يبذل جزية كل عام ملالى ، والتزام أحكامنا .

ولا يجوز عقدها إلا بهذين الشرطين ، فإن خيف غدرهم بتمكينهم من الإقامة بدار الإسلام ، فلا يجوز عقدها ، لما فيه من الضرر علينا ، ولا يصح عقدها إلا من إمام أو نائبه .

وصفة عقد الذمة قول الإمام أو نائبه أقررناكم بحجزية واستسلام ، أو يبذلوا ذلك من أنفسهم ، فيقول الإمام أو نائبه أقررناكم عليه أو نحوها ، مما يدل على عقدها ، كقوله : عاهدتكم على الإقامة بدارنا بحجزية ، ولا يعتبر تقدير الجزية في العقد .

والجزية : مال يؤخذ من الكفار على وجه الضمار كل عام بدلا عن

قتلهم وعن إقامتهم بدارنا ، ولا تعقد إلا لأهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى .

ومن تدين بالتوراة كالسامرة ، أو تدين بالإنجيل كالفرنجة والصابئين ، ومن له شبهة كتاب كالجوس لأن عمر لم يأخذ منهم حتى شهد عنده عبد الرحمن ابن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر . رواه البخاري وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب . رواه الشافعي .

وفي المعنى أن الكفار ثلاثة أقسام : قسم أهل كتاب وهم اليهود والنصارى ومن اتخذ التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة والإفرنج ونحوهم ، فهؤلاء تقبل منهم الجزية ويقرون على دينهم إذا بذلوا الجزية لقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) . الآية وقسم لهم شبهة كتاب ، وهم الجوس فحكهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وقسم لا كتاب لهم ولا شبهة ، وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الأوثان ، ومن عبد ما استحسن وسائر الكفار فلا تقبل منهم الجزية . ولا يقبل منهم سوى الإسلام هذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي .

وروى عن أحمد أن الجزية تقبل من جميع الكفار . إلا عبدة الأوثان من العرب . وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق ، فيترونها ببذل الجزية كالجوس .

وحكى عن مالك أنها تقبل من جميع الكفار إلا كفار قريش ، لحديث بريدة الذي في المسئلة قبل هذه ، وهو عام ، ولأنهم كفار فأشبهوا الجوس . ولنا عموم قوله تعالى : (اقتلوا المشركين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله : خص منهم أهل الكتاب بقوله تعالى : (من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والجوس بقوله : سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، فمن عداهما يبقى على مقتضى العموم ، ولأن الصحابة رضی الله عنهم ، توقفوا في أخذ الجزية من الجوس ، ولم يأخذ عمر الجزية ، حتى روى له عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وثبت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخذ الجزية من مجوس هجر ، وهذا يدل على أنهم لم يقبلوا الجزية من سواهم ، فإنهم إذا توقفوا فيمن له شبهة كتاب ، ففيمن لا شبهة له أولى ، ثم أخذ الجزية منهم للخبر المختص بهم ، فيدل على أنهم لم يأخذوها من غيرهم ، ولأن قول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، يدل على اختصاص أهل الكتاب ببذل الجزية ، إذ لو كان عاماً في جميع الكفار ، لم يختص أهل الكتاب بإضافتها إليهم ولأنهم تفلظ كفرهم لكفرهم بالله وكتبه ورسله ولم تكن لهم شبهة ، فلم يقرروا ببذل الجزية كقريش ، وعبداء الأوثان من العرب ، ولأن تفلظ الكفر له أثر في تحتم القتل .

وكونه لا يقر بالجزية بدليل المرتد ، وأما المجوس ، فإن لهم شبهة كتاب ، والشبهة تقوم مقام الحقيقة ، فيما يبني على الاحتياط ، فحرمت دماؤهم ، ولم يثبت حل نسائهم وذبايحهم لأن الحل لا يثبت بالشبهة ، ولأن الشبهة لما اقتضت تحريم دماؤهم اقتضت تحريم ذبايحهم ونسائهم ليثبت التحريم في المواضع كلها تغليظاً له على الإباحة ، ولا نسلم أنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق . انتهى . ص ٣٨٦ -

٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ .

واختار الشيخ تقي الدين أخذ الجزية من الكل وأنه لم يبق أحد من

مشركي العرب بعد نزول الجزية ، بل كانوا قد أسلموا . وقال الشيخ : لما وقعت الشبهة في الجوس ، لما اعتقد بعض أهل العلم ، أنها لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب . وقد أخذت من الجوس بالنص والإجماع . قال : والجوس لم يكونوا أهل كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ، لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم ، والأثر الذي فيه : أنه كان لهم كتاب فرفع ، لا يصح .

قال : والعرب كانوا على دين إبراهيم ، وكان له صحف وشريعة ؛ وليس تمييز عبدة الأوثان بأعظام من تمييز الجوس . فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء بخلاف العرب ، فكيف يحمل الجوس أحسن حالا من مشركي العرب ؟

وقال في الإنصاف : وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة : من أخذها من الجميع . أو سوى بين الجوس وأهل الكتاب . فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة . وإذا اختار كافر — لا تقدر له الذمة — ديناً من هؤلاء الأديان . بأن تنصر أو تهود أو تمجس أقر على ذلك . وعقدت له الذمة كالأصلي . لكن لا تحمل ذيمته . ولا منا كحته . إن لم يكن أبواه كتائبين : ولو عقدت الذمة لكفار زاهمين أنهم أهل كتاب . فتبين أنهم عبدة أوثان . فهو عقد باطل لفوات شرطه . ومن ولد بين أبوين لا تقبل من أحدهما الجزية قبلت منه لعموم النص . ولأنه اختار أفضل الدينين وأقلهما كفرًا .

وفي قدر الجزية ثلاث روايات : إحداها ترجع إلى ما فرضه عمر على المومنين ثمانية وأربعون درهماً . وعلى المتوسط أربعة وعشرون . وعلى الفقير المعتل اثنا عشر . فرضها عمر كذلك . بمحض من الصعابة . وتابعه سائر الخلفاء بعده . فصار إجماعاً .

وقال ابن أبي نجيح قلت لمجاهد : ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير

وأهل اليمن عليهم دينار . قال : جعل ذلك من قبل اليسار : رواه البخاري .
والثانية : يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام في الزيادة والنقصان .
والثالثة : تجوز الزيادة لا النقصان . لأن عمر زاد على ما فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم ينقص .

* * *

س ٦٥ : تكلم عن نصارى العرب من بنى تغلب : وما مصرف ما يؤخذ منهم
ومن اذى لا جزية عليه ؟ ومن هو الفنى في ذا الباب ؟ واذكر الدليل
والتعليل والخلاف :

ج : لا تؤخذ الجزية من نصارى بنى تغلب . وتؤخذ الزكاة منهم عوضها .
من ماشية وغيرها . مما تجب فيه زكاة : مثل ما يؤخذ من المسلمين . لما روى :
أن عمر دعاهم إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا : نحن عرب خذ منا ، كما
يأخذ بضعكم من بعض باسم الصدقة : فقال عمر : لا آخذ من مشرك صدقة .
فلحق بعضهم بالروم .

قال النعمان بن زرعة : يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس وشدة ، وهم
عرب يأنفون من الجزية ، فلا تمن عليك عدوك بهم ، خذ منهم الجزية باسم
الصدقة .. فبعث عمر في طلبهم فردهم وضعف عليهم من كل خمس من الإبل
شاتين . وفي كل ثلاثين بقرة تبيعين ، ومن كل عشرين ديناراً ديناراً ، وفي كل
مائة درهم عشرة دراهم ، ومما سقت السماء الخمس ، وفيما سقى بنضج أو غرب
أو دولاب العشر ، فاستقر ذلك من قول عمر ، ولم يخالفه غيره من الصعابة ،
فكان إجماعاً .

ويؤخذ ذلك من نساءهم وصبيانهم ، ومجانينهم ، وزمناهم ومكافيفهم ،
وشيوخهم ، لأن الاعتبار بالأفلس سقط وانتقل إلى الأموال بتقريرهم .

ومصرف ما أخذ منهم مصرف الجزية ، لأنه مأخوذ من مشرك فكان جزية ، وغايته أن مسماه باسم الصدقة ، وكذلك قال عمر رضى الله عنه : هؤلاء حمقى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم .

وقيل مصرف الصدقة ، لأنه سلك به مسالكها في قدر المأخوذ والمأخوذ منه ، فذلك في الصرف .

ولاجزية على امرأة وخنثى ومجنون . لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ : خذ من كل حالم ديناراً ، أو عدله مما قربا . رواه الشافعى في مسنده . وروى أسلم أن عمر رضى الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسى ، أى من نبتت عاقته ، لأن المواسى إنما تجرى على من أنبت — أراد من بلغ الحلم من الكفار — رواه سعيد : وانحنى لا يعلم كونه رجلاً ، فلا تجب عليه مع الشك ، والمجنون في معنى الصبى فتيس عليه .

ولا جزية على عبد لقوله عليه الصلاة والسلام : لا جزية على عبد . ومن ابن عمر مثله . ولأنه مال فلم تجب عليه كسائر الحيوانات ولا جزية على فقير يعجز عنها غير معتمل ، لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولأن عمر جعل الجزية ثلاث طبقات : جعل أدناها على الفقير المعتمل فدل على أن غير المعتمل لا شيء عليه ، فإن كان معتملاً وجبت عليه ولا جزية على زمن ، ولا أعمر ، ولا شيخ فأن ، ولا راهب بصومعته ، لأنهم لا يقتلون فلم تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان ، ولا يبقى بيد الراهب مال إلا بافته فقط . . قاله الشيخ تقي الدين .

قال : ويؤخذ منهم ما لنا كالرزق الذى للدبورة والمزارع إجماعاً ، قال : ويجب ذلك ، وقال : ومن له زراعة أو تجارة ، وهو مخالف لهم ، ومماونهم

على دينهم كمن يدعو إليهم من راهب وغيره ، تلزمه إجماعا ، وحكمه حكمه
بلا نزاع ، والفنى من أهل الجزية من عده الناس غنيا .

* * *

ص ٦٦ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : الجزية في حق المعتق والمبعض ؟
من صار أهلا للجزية في أثناء الحول ؟ مثل لذلك قبول ما بذل من
جزية من أسلم بعد الحول ؟ من مات أو جن أو عوى بعد الحول أو
في أثناء الحول ، وقت أخذها ؟ واذكر الدليل والتعليل ، ومثل لما
لا يتضح إلا بالتثليل .

ج : وتجب الجزية على معتق ، لأنه حر مكلف من أهل القتال ، فلم يقر في
دارنا بلا جزية كهر أصلى . وتجب على مبعض بقدر حرته كالإرث ، ومن
صار أهلا لها بأن بلغ صغير أو أفاق مجنون ، أو عتق قن أو استغنى فقير بأثناء
الحول ، أخذ منه إذا تم الحول بقسطه بالعقد الأول ، لأنهم دخلوا في العقد
فلم يحتاج إلى تجديد لهم ، ويلحق من إفاقة مجنون حول ثم تؤخذ منه . ومتى
بذلوا ما عليهم من جزية لزم قبوله ، ولزم دفع من قصدهم بأذى ، إن لم يكونوا
بدار حرب ، وحرّم قتلهم ، وأخذ ما لهم .

ومن أسلم بعد الحول ، سقطت عنه الجزية لقوله تعالى : (قل للذين كفروا
إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) . ولحديث ابن عباس قال : قال رسول الله
صلّى الله عليه وسلم : لا تصلح قبلتان في أرض ، وليس على المسلم جزية . رواه
أحمد وأبو داود . وعن رجل من بني تغلب ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى .
رواه أحمد وأبو داود .

وقال أحمد : قد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفه ، ثم أسلم

ردها . وروى أبو عبيد أن يهوديا أسلم فطوأت بالجزية ، وقيل له : إنما أسلمت
تعمدا ، قال : إن في الإسلام معادا ، فرفع إلى عمر فقال عمر : إن في الإسلام
معادا ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية ، ولأنها عقوبة سببها الكفر ، فسقطت
بالإسلام ، فإن كان إسلامه قبل تمام الحول ، لم تؤخذ بطريق الأولى :

ولا تسقط الجزية إن مات من وجبت عليه ، أو جن أو عوى بعد الحول
كديون الأدمين ، وسقوط الحد بالموت ، لتعذر استيفائه بفوات حمله ، فتؤخذ
الجزية من تركته ميت ، ومال حي جن ونحوه بعد الحول ، وإن مات أو جن
في أثناء الحول تسقط الجزية ، لأنها لا تجب ، ولا تؤخذ قبل كمال حولها ، وتؤخذ
عند انقضاء كل سنة هلالية ، كالزكاة لتكررها بتكرار السنين ، وإن انقضت
ولم تؤخذ استؤميت كلها فلا تتداخل .

* * *

ص ٦٧ : ماصفة أخذ الجزية ممن وجبت عليه ؟ وتكلم عن أحكام مايلي : شرط
تمجيلها ، شرط ضيافة مع الجزية ، إذا تولى إمام غير الأول ، ماذا يعمل
بعد عقدها ؟ وما حكم التوكيل في أداء الجزية ؟ وبين ما يحتاج إلى تبين .
ماذا ينبغي للإمام إذا عقد الذمة مع كفار لضبطهم ؟ .

ج : يتمنون عند أخذ الجزية منهم ، وبطلان وقوفهم وتجبر أيديهم لقوله
تعالى : (حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ويقبضها الآخذ منهم وهو
جالس ، ولا يقبل ممن عليه جزية إرسالها لفوات الصغار ، وليس لمسلم أن يتوكل
لهم في أدائها ، ولا أن يضمها ، ولا أن يحيل الذمى عليه بها لفوات الصغار .
ولا يمدبون في أخذ الجزية ، ولا يشطط عليهم ، لما روى أبو عبيد أن عمر أنى
بمال كثير . قال أبو عبيد : أحسبه الجزية . فقال : لا أغلظكم فد أهلكتكم الناس .
قالوا : لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً . قال : بلا سوط ولا نوط ؟ قالوا : نعم .

قال : الحمد لله الذى لم يجعل ذلك على يدي ، ولا فى سلطاني .

ويصح أن يشترط عليهم ضيافة من يربهم من المسلمين ، وعلف دوابهم ، لما روى أحمد بإسناده عن الأحنف بن قيس ، أن عمر شرط على أهل الزمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وأن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم دية ، ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ، ثمانمائة دينار ، وكانوا ثمانمائة نفس ، وأن يضيفوا من مربهم من المسلمين ، وعن عمر أنه قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام ، وعلف دوابهم وما يصلحهم .

وبين لهم الإمام أو نائبه أيام الضيافة والإدام ، والعلف وعدد من يضاف من الرجالة والفرسان والمنزل ، فيقول : تضيفون في كل سنة مائة يوم في كل يوم عشرة من المسلمين ، من خبز كذا وكذا ، ومن الإدام كذا ، وللفرس من الشحير كذا ، ومن التبن كذا ، لأن ذلك من الجزية . فاعتبر العلم به كالنقود .

وبين لهم ما على الفنى والفقير من الضيافة ، كما فى الجزية ، فيكون ذلك بينهم على قدر جزيتهم ، فإن شرط الضيافة مطلقاً صح ، لأن عمر لم يقدر ذلك ، وقال : أطعموهم مما تأكلون ، وتسكون مدتها عند الإطلاق يوماً وليلة . ولا تجب عليهم الضيافة بلا شرط ، لأنه لا دليل عليه .

وإذا تولى إمام فعرّف ما قدر ما عليهم من جزية أو قامت بينة ، أو ظهر ما عليهم أقرم عليه بلا تجديد عقد ، لأن الخلفاء أقرّوا عقد عمر ، ولم يجددوه ، ولأن عقد الزمة مؤبد ، فإن كان قاصداً رده إلى الصحة ، وإلا رجع إلى قولهم ، إن صالح ما ادهوه جزية لأنهم غارمون . وله تحليفهم مع تهمة فيما يذكرون ، لاحتمال كذبهم . فإن بان لإمام بعد ذلك نقص ، أخذ النقص منهم .

وإن عقد الزمة لإمام مع كنفار كتب أسماءهم . وأسماء آبائهم ، وخلاهم وكتب دينهم كيهودى ونصرانى أو مجوسى ، وجعل لكل طائفة عريقاً يكشف

حال من تغير حاله ، يبلوغ ، أو عتق ونحوه ، ويجمعهم عند أداء الجزية لأنه
 أمكن لاستيفاء الجزية وأحوط ، ويكشف حال من أسلم منهم ، أو جن ، أو
 نقض العهد ، أو خرق شيئاً من الأحكام ، ليفعل معه الإمام ، أو نائبه ،
 مايلزم . ومن أخذت منه الجزية ، وأراد أن يكتب له براءة لتكون معه حجة
 إن احتاج إليها أجيب .

لابن عبد القوي فيما يتعلق بعقد الذمة نظماً

وقل لإمام الوقت أو نائب له لمعطى صفار يلتزم حكم من هدى
ومن لم يذب بالفي غيرهم فما له غير قتل أو فداعد بأوكد
إذا كان من أهل الكتابين والذي بواقفهم أو من مجوس له أعقد
وعنه لكل الكافرين أعقدنها سوى عرب عباد أو ثان جامد
وصابئة مثل النصراري ومن يدين بحكم كتاب فهو من أهله أعدد
ومن يئنصر أو تهود فنبقه بعيد نزول الوحي أو غن مبتد
لجزية أقبل والمناكحة اجتنب وتذكية للاحتياطين فاعضد
ومن فرد أصلية على دين جزية في الأقوي أن نحاه قبله في جزية قد
ومن قبلت منه فيبذل قدرها فأخر حول خذ ومنه من الردى
على موسر عرفا دنانير أربما وأوقية ورقاً وخساً لما زد
ومن أوسط خذ نصف ذاء ومقاتهم على الربع ، والأولى اجتهد المقلد
ولا شيء في صبيانهم ونسائهم وهرماً ورهباناً وأعمى ومقعد
وذا المعجز أو معتوه أو عيد مسلم

وقولين في المال مع عديم طرد
وقد قيل أنظر معسراً ليساره

وخذ جزية الأدنى ولا تزيد
ومن صار في أئمة حول مؤهلاً

فبالقسط خذ من غير عتمد مجدد
وقال أبو يعلى يخير فإن أبى

إلى ما من فاردد وإن يرض فأعند

ومن كان ذا جن وصحو ممود فمن صحوه إن لفق الحول أورد:
وقيل لحر البهض بالقسط خذ في إنـ
تبا الحول من مال فتى لا تزيد
وبالأغلب أعمل إن تسر ضبطه
وقيل وإن يضبط ومن هدى ذو
وغير الهدى أن يطرأ للسر مستقط
بميد كمال الحول خذها بأوطد
ولم تتداخل إن عليه تجمعت فخذها جميعاً منه لا تزيد
ويتمهوا في أخذها بقيامهم طويلاً بتمنيف مع الجر باليد
ولم يمين أخذ عين وفضة
بل أقبل كشرط ولو ثمن الردى
وجوز عليهم شرط ميرتنا إذا مررنا وبين وقت كل وقيد
ولا تخرجين من غير شرط وقيل بل
لليلتنا واليوم مثل موحد
ومن يقول إن بدر صحة شرطهم
ليمن ، وإن يجمل ، فقيل ليجهد
وقيل إلى دعواهم إن تسع فمد وإن نقضوا شيئاً عليهم به عد
وكل على إقرارهم واختلافهم يقر وحلف إن أشا للتأكد
ومن تطلب لا تلمن ذى ولا تجز
وخذ منهم مثلى زكاة الموحد
بما كان من مال الزكاة ولو لدى
جنون وصبيان وأتى ومقعد
وكالجزية اسرف لا الزكاة وحلن حرائم والذبح كل بأوكد

ومن عرب تخشام وتقرم
 ويأبوا سوى كالتغلبى أقبل بأوطد
 وإن أسلموا أو باعنا الأرض لم يجب
 سوى العشر في مستقبل لم يشدد
 وأن يسلموا والحب باد صلاحه
 فإن باعه من مسلم أو مع أرضه
 ويكتب أثمانهم وما يميزوا
 ففي ماله العشر أن لا مال مهتد
 وكل فثام فيهم اجعل معرفاً
 بما يقتضى تغيير حكم مشيد
 وختم بلا مال إجابة نسوة
 إلى عقدها أن تلزم من حكم أحد

باب أحكام أهل الذمة

ص ٦٧ : تكلم عما يلي : ما الذى يحتوى عليه هذا الباب إجمالاً ؟ ماذا يلزم الإمام نحوهم إذا جنى أهل الذمة على نفس ، أو مال ، أو عرض ؟ إقامة الحدود على أهل الذمة ؟ إظهار ما اعتقدوا حله ؟ إذا تزوج اليهودى بنت أخيه أو بنت أخته فولدت ؟ اذكر أشياء مما يتميز به أهل الذمة ؟ صفة ركوبهم الدواب ، اذكر أشياء مما يلزمهم ؟ واذكر الدليل أو التعليل أو عما ؟

ج : يحتوى على بيان ما يجب عليهم أو لهم بعد عقد الذمة ، مما يتضمنه عقدها لهم . يلزم الإمام أن يأخذهم بأحكام الإسلام فى ضمان النفس . فمن قتل أو قطع طرفاً ، أخذ بموجب ذلك كالسلم ، لا روى أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها ، فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه .

ويلزم الإمام أن يأخذهم فى المال ، فمن أتلف مالا لغيره ضمنه ، والعرض فمن قذف إنساناً ، أو سبه ونحوه . أفيم عليه ما بقام على السلم بذلك ، لأن الإسلام نقض ما يخالفه . ويلزمه إقامة الحد عليهم ، فيما يعتقدون تحريمه كزنى وسرقة ، لما فى الصحيح عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى برجل وامرأة من اليهود زنيا فرجهما ، ولأنه يحرم فى دينهم ، وقد التزموا حكم الإسلام ، فثبت فى حقهم كالسلم .

ولا يقيم الحدود عليهم ، فيما يعتقدون حله ، كسرب ، ونسكاح . وأكل لحم خنزير ، لأنهم يعتقدون حله ، ولأنهم يقرون على كفرهم وهو أعظم جرماً ، إلا أنهم يمنون من إظهار ذلك بين المسلمين لتأذيبهم ، أو يرون صحتهم

من العقود ولو رضوا بحكمتنا فلا تعرض لهم فيه ما لم يرتفعوا إلينا .
قال الشيخ : واليهودى إذا تزوج بنت أخيه ، أو بنت أخته ، كان ولده
منها بلحقه ويرثه باتفاق المسلمين وإن كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين .
ويلزم التمييز عن المسلمين قبورهم تمييزاً ظاهراً كالحياء ، وأولى بأن لا يدفنوا
أحداً منهم بمقابرنا ، وبكره الجلوس فى مقابرهم ، لأنه ربما أصابهم عذاب ،
قال تعالى : (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) .

ويلزمهم التمييز عنا بجلالهم بحذف مقدم رؤوسهم ، وهو جز النواصى ،
ولا يحملونه كمادة الأشراف ، وأن لا يفرقوا شعورهم ، بل تكون حجة ،
لأن التفريق من سنة المسلمين ، ولأن أهل الجزية اشترطوا ذلك على أنفسهم
فيما كتبوه إلى عبد الرحمن بن غنم ، وكتب به إلى عمر بن الخطاب . فكتب
إليه عمر إن أعض لهم ما سألوا . رواه الخلال . ويلزمهم التمييز عنا بكناهم ،
فمنعوا من التمكنى بكفى المسلمين ، نحو : أبى القاسم وأبى عبد الله ، ومن
التلقب بألقابنا .

ويلزمهم التمييز عنا إذا ركبوا عرصاً رجلاه إلى جانب ، وظهره إلى جانب
يا كاف على غير خيل ، لما روى الخلال أن عمر أمر بجز نواصى أهل الذمة ،
وأن يشدوا المناطق ، وأن يركبوا الإكف بالعرض والأكف : جمع إكاف ،
آلة تجعل على الحمار ، يركب عليها بمنزلة السرج .

ويلزمهم التمييز عنا بلباس ثوب على ليهود ولباس ثوب أدكن وهو
الفاخق لون يضرب إلى السواد لنصارى ، وشد خرق بقلانسهم وعماهم ، وشد
زنار فوق ثياب نصراني ، وتحت ثياب نصرانية ، وبضاير نساء كل من يهود
ونصارى بين لوفى خف ليمتازوا به عنا .

ويلزمهم لدخول حمامنا جلجل ، أو خاتم رصاص ونحوه برقابهم ،
لتمييزوا به عنا ، ولا يجوز جعل صليب مكانه لمنهم من إظهاره .

س ٦٩ : تكلم عما يحرم على المسلم نحوه ونحو المبتدع ، وعن ما إذا سلم على ذمي ثم علمه ، أو سلم عليه ذمي ، وعما إذا شتمه كافر ، وحكم مصالحته .

ج : يحرم قيام لهم ، وللمبتدع يجب هجره ، وتصديرهم في المجالس ، لأن في تصديرهم إغزازاً لهم ، وتسوية بينهم وبين المسلمين في الإكرام فلم يجر ، ولأن في كتابتهم لعبد الرحمن بن غنم ، وأن نوقر المسلمين ونرشد الطرق ، ونقوم لهم عن المجالس ، إذا أرادوا المجالس ، ولا نطلع عليهم في منازلهم .

ويحرم بداءتهم بالسلام . لحديث أبي هريرة مرفوعاً : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق ، فاضطروهم إلى أضيقتها . أخرجه مسلم . ولما روى أبو نصره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا غادون على يهود ، فلا تبدؤهم بالسلام ، وإن سلموا عليكم فقولوا : وعليكم .

ويحرم بداءتهم بكيف أصبحت ؟ أو كيف أمسيت ؟ أو كيف أنت ؟ أو كيف حالك ؟ ولو كتب إلي كافر كتاباً ، وأراد أن يكتب سلاماً ، كتب سلام على من اتبع الهدى ، لما ورد في البخاري . أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في كتابه إلى هرقل عظيم الروم ، ولأن ذلك معنى جامع .

وإن سلم من ظنه مسلماً ، ثم علم أنه ذمي استحب قول المسلم للذمي : رد على سلامي ، لما روى عن ابن عمر أنه مر على رجل فسلم عليه ، فقيل إنه كافر . فقال : رد على ما سلمت عليك فرد عليه ، فقال : أكثر الله مالك وولذك ، ثم التفت إلى أصحابه فقال : أكثر للجزية .

وإن سلم أحد أهل الذمة لزم رده ، فيقال له : وعليكم أو عليكم بلا واو . وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم اليهود ، فإنما يقول أحدهم السام عليك . قل : وعليك . هكذا بالواو . وفي لفظ عليك بلا واو .

عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم . رواه أحمد . وفي لفظ للإمام أحمد فقولوا عليكم بلا . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : السام عليكم . فقهيمتها ، فقلت : عليكم السام واللعنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله . فقلت : يا رسول الله ، أولم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قلت وعليكم . متفق عليه واللفظ للبخاري .

وفي لفظ آخر : قد قلت عليكم لم يذكر مسلم الواو . وعند الشيخ تقي الدين يرد مثل تحيته ، فيقول : وعليك مثل تحيتك .

وقال ابن القيم رحمه الله في أحكام أهل النمة : فلو تحقق السامع أن النمي قال له : سلام عليكم لاشك فيه فهل له أن يقول : وعليك السلام ، أو يقتصر على قوله : وعليك فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له : وعليك السلام ، فإن هذا من باب العدل ، والله يأمر بالعدل والإحسان . وقد قال تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) ، فندب إلى الفضل ، وأوجب العدل ، ولا ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب بوجه ما . فإنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالاعتصار على قول الراد : وعليكم ، بناء على السبب المذكور الذي كانوا يعتمدونه في تحيتهم ، وأشار في حديث عائشة رضي الله عنها ، فقال : ألا ترينني قلت وعليكم . ثم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم . والاعتبار وإن كان لمصوم اللفظ فإنما يعتبر صومه في نظيره المذكور ، لا فيما يخالفه ، قال تعالى : (وإذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ، ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول) فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي : سلام عليكم ورحمة الله ، فالمدل في التحية يقتضي أن يرد عليه نظيره سلامه . انتهى .

وإذا لقيه المسلم في طريق ، فلا يوسع له ويضطره إلى أضيقه . الحديث
أبي هريرة مرفوعاً : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، فإذا لقيتم أحدهم
في طريق فاضطروه إلى أضيقها . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي ،
وقال حسن صحيح .

ويكره مصافحته ، لما ورد عن جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يصفح للشركون ، أو يكنوا . أو يرحب بهم . ويكره
تسميته . لما ورد عن أبي موسى : إن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي صلى
الله عليه وسلم رجاء أن يقول لهم يرحمكم الله . فكان يقول : يهديكم الله
ويصلح بالكم . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

س ٧٠ : ما حكم موالاة اليهود والنصارى وسائر الكفار ؟ واذكر جميع
ما تستحضره من الأدلة الدالة على غش أهل الذمة للمسلمين وعداوتهم
وخيانتهم ، وما حكم حضور عيدهم ومدحهم ووصفهم بصفات
الإجلال والتعظيم ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : لا تجوز موالاة جميع الكفار لقوله تعالى : (لا تجد قوما يؤمنون
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) وقال تعالى : (لا يتخذ
المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شيء) الآية . وقال تعالى (ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا ، نبئس ما قدمت
لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفي المذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون
بالله والنبي ، وما أنزل إليه ما اتخذوم ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى
(ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ، فتمسكم النار) . وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا
آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ، ومن يتولهم منهم

فأولئك هم الظالمون) وقال جل شأنه : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . والكفار أولياء ، واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم) وقال تعالى : (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ، ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم) وقال عز من قائل : (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم) وقال تعالى : (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) الآية . وقال سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء من دون المؤمنين . أتريدون أن تجعلوا الله عليكم سلطاناً مبيناً ؟) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما للمشركون نجس) وقال تعالى : (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ، وتؤمنون بالكتاب كله ، وإذا لقوكم قالوا : آمنا ، وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ) وقال تعالى : (ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ، ويخلفون على الله الكذب وهم يعلمون ، أعد الله لهم عذاباً شديداً ، لأنهم ساء ما كانوا يعملون) ويحرم شهود عيود اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار . قال الله تعالى : (والذين لا يشهدون الزور) قيل : هو أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم .

وروى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ، فإن السخطة تنزل عليهم ، ولا يجوز مدح أعداء الله ، لما روى ابن أبي الدنيا ،

وأبو يعلى والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش ، ولا يجوز وصفهم بصفات الإجلال والتعظيم كالسيد ، لما روى أبو داود والنسائي .

عن بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا للمنافق سميدنا ، فإنه إن يك سيد فقد استخطم ربكم عز وجل ، رواه الحاكم في مستدركه وصححه ، والبيهقي في شعب الإيمان بنحوه ، ولفظ الحاكم : إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه تبارك وتعالى ، ولفظ البيهقي ، إذا قال الرجل للمنافق يا سيد ، فقد باء بغضب ربه .

وقال صلى الله عليه وسلم : اليهود والنصارى خونة ، لا أعان الله من ألهم ثوب عز . وقال عمر : لا تعزوم وقد أذلهم الله ، ولا تأمنوم بعد أن خونهم الله ، ولا تصدقوهم بعد أن أكذبهم الله . قال ابن هيرة : روى عن أحد أنه كان إذا رأى يهودياً ، أو نصرانياً غمض عينيه ، ويقول لا تأخذوا عني هذا ، فإنه لم أجده عن أحد ممن تقدم ، ولكن لا أستطيع أن أرى من كذب على الله .

من ٧١ : تكلم هائل : هل الذمى للسلح ، أو تعلم ما يعين على الحرب ، تعليمة البنيان على بنيان السلم ، وما يتعلق بذلك من نقض أو بقاء أو ضمان ، إحداث كنائس ونحوها ، إذا كانت موجودة ، ما استهدم منها

ج : يمنع أهل الذمة من حمل السلاح ، ومن قات ، وهو الرمي بالبندق ، ومن رمى بنحو نبل ، ومن لعب برمح ودبوس قلت : وفي وقتنا يمتنون من حمل رشاش وقنابل ، ومن رمى بمدفع ، لأن ذلك يعين على الحرب .

ويعلمون من تعلية بنيان على مسلم مجاور لهم ، وإن لم يلاصق ، وورضى جاره المسلم ، لأنه حق لله ، ولحق من يحدث بعدهم ، لحديث : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ، ولقولهم في شروطهم : ولا تطلع عليهم في منازلهم .

ويجب نقض ما علا من بنائهم على بناء جاره المسلم إزالة لعدوانهم .

ويضمن ذمى علا بناؤه على بناء جاره المسلم ما تلف به قبل النقض ، لتعديه بالتعلية ، لعدم إذن الشارع فيها . وإن ملكوه عالياً من مسلم لم ينقض سواء كان بشراء أو غيره .

ولا يعاد عالياً لو انهدم ما ملكوه من مسلم عالياً ، لأنه بعد انهدامه كأنه لم يوجد ، ولا ينقض بناءهم أن بنى مسلم داراً عندهم دون بنائهم ، لأنهم لم يعمل بناؤهم على بنائه . وإن وجدت دار ذمى أعلى من دار مسلم بجوارها ، هوشك في السابقة .

قال ابن القيم : لا نقره لأن التعلية مفسدة ، وقد شك في جوازها ويعلمون من أحداث كنائس وبيع في دار الإسلام ، ومن بناء صومعة الراهب ، ومجتمع لصلواتهم ، لقول ابن عباس : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للمعجم أن يبنوا فيه بيعة . رواه أحمد وأحمد واحتج به . والكنائس : واحدها كنيسة ، وهي معبد النصراني . والبيع : جمع بيعة . قال الجوهري : هي للنصارى ، فها حينئذ حترادفان ، وقيل : الكنائس لليهود ، والبيع للنصارى ، فهما متباينان وهو الأصل .

قال في الشرح : أمصار المسلمين ثلاثة أقسام : إحداها ما مصره المسلمون ، كالبيعة ، والكوفة ، وبغداد ، وواسط : فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ، ولا بيعة ، ولا مجتمع لصلاتهم . ولا يجوز صلحتهم على ذلك ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للمعجم أن يبنوا فيه بيعة

ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرأ ؛ ولا يتخذوا فيه خنزيراً . رواه الإمام أحمد ، واحتج به ، لأن هذا البلد ملك للمسلمين : ولا يجوز أن يبنوا فيه مجامع للكفر ، وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فهذه كانت في قرى أهل الذمة ، فأقرت عليه .

القسم الثاني ما دفعه المسلمون عنوة . فلا يجوز لإحداث شيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين من غير نكير ، وما فيه من ذلك فقيه وجهان : أحدهما يجب هدمه ، وتحرم بقيقته ، لأنها بلاد مملوكة للمسلمين ، فلم يحز أن تكون فيها بيعة ، كالبلاد التي اختطها المسلمون .

والثاني : يجوز لأن في حديث ابن عباس أياً مصر مصرته المعجم . ثم فتحوا كثير من البلاد عنوة فلم يهدموا شيئاً من الكنائس ، ويشهد بصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ، ومعلوم أنها لم تحدث ، فلزم أن تكون موجودة فأبقيت .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إلى عماله أن لا يهدموا بيعة ، ولا كنيسة ولا بيت نار ، ولأن الإجماع قد حصل على ذلك فإنها موحدة في بلاد المسلمين من غير نكير .

القسم الثالث : ما فتح صلحاً ، وهو نوعان : أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلم يحدث ما يختارون ، لأن الدار لهم . الثاني : أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح من إحداث ذلك وعمارة . لأنه إذا جاز أن يصلحهم على أن السكل لهم : جاز أن يصلحوا على أن يمسر البلد لهم . ويكون موضع الكنائس والبيع معنا .

والأولى أن يصلحهم على ما يصلحهم عليه عمر رضى الله عنه . وبشرط

عليهم الشروط المذكورة في كتاب عبد الرحمن بن غنم ، وفيه أن لا تحدثوا كنيسة : ولا بيعة : ولا صومعة راهب . ولا قلاية . اه باختصار .

• • •

س ٧٢ : تسكلم من أحكام ما يلي : إظهار أهل الذمة لامنكر ، والمعيد ، والصليب والأكل والشرب بنهار رمضان ، والخمر والخنزير ونحو ذلك دخولهم الحرم ، ودخولهم المدينة ، والإقامة بالحجاز ، ودخولهم المسجد واستنجارهم لبنائه ، من مرض بالحرم ، أو مات به ، أو دفن به ، أو كان لهم على أحد دين .

ج : يمتنعون من إظهار منكر . كسكاح محارم . ومن إظهار ضرب بناقوس ورفع صوتهم بكتابهم . أو رفع صوتهم على ميت وإظهار صليب لأن في شروطهم لابن غنم : وأن لا تضرب ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ولا نظهر عليها . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا القراءة في كنائسنا فيما يحظره المسلمون . وأن لا نظهر صليباً ولا كتاباً في سوق المسلمين . وأن لا نخرج باعوثاً ولا شمانين . وأن لا نرفع أصواتنا مع موتانا . وأن لا نجاورهم بالجنائز . ولا نظهر شركاً ، وقيس على ذلك إظهار الأكل والشرب في نهار رمضان لما فيه من المفاسد .

ويمنع الكفار ذميين أو مستأمنين . من دخول حرم مكة لقوله تعالى : (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) والمراد به الحرم ، وإنما منعوا من الحرم دون الحجاز ، لأنه أفضل أما كن المبادات وأعظمها ، وهذه الآية نزلت واليهود بالمدينة ، وخيبر ونحوهما من أراضى الحجاز . ولم يمتنعوا الإقامة به .

وأول من أجلاهم من الحجاز عمر ، ولو بذلوا مالا صلحاً لدخول الحرم ،

لم يصح الصلح ولم يمكنوا ، وما استوفى من الدخول ملك ما يقابله من المال المصالح عليه . فإن دخلوا إلى انتهاء ما صلحوا عليه ، ملك عليهم جميع العوض ، لأنهم استوفوا ما صلحوا عليه .

ولا يمنعون من دخول المدينة ، لأن الآية نزلت باليهود بالمدينة ، ولم يمنعهم عليه الصلاة والسلام . ولم يأمرهم بالخروج ، فإن قدم رسول من الكفار لا بد له من لقاء الإمام ، والإمام بالحرم المكي ، خرج الإمام إليه ، ولم يأذن له في الدخول للآية .

فإن دخل الكافر الحرم رسولا كان أو غيره هالكا ، عزز لإتيانه محرماً وأخرج من الحرم ، ونهى الجاهل عن العود لمثل ذلك ، ويهدد ويخرج ولا يميز لأنه مذور، وإن مرض بالحرم أو مات به أخرج ، لأنه إذا وجب إخراجه حيا فإخراجه جيفته أولى .

وإن دفن بالحرم نبش وأخرج إلا أن يكون قد بلى ، فيترك ، ويمنعون من إقامته بالحجاز كالمدينة واليمامة وخيبر . والينبع . وفدك وقراها المجتمعة . لحديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلما . قال الترمذي حسن صحيح .

وعن ابن عباس قال : أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثه أشياء قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه ، وسكت عن الثالثة . رواه أبو داود . والمراد بجزيرة العرب الحجاز ، لأنهم لم يجلوا من تيماء ، ولا من اليمن . ولا من فدك ، وهي قرية بشرق سلمى أحد جبلى طيء .

وقال الشيخ تقي الدين : ومنه تبوك ونحوها وما دون المنحى ، وهو عقبة الصوان من الشام كمان ، وليس لهم دخوله بلا إذن الإمام ، كما أن أهل الحرب

لا يدخلون دار الإسلام إلا بإذن الإمام ، وفي المستوعب : وردت السنة بمنهم من جزيرة العرب وسمى الحجاز بذلك ، لأنه حجز بين تهامة ونجد ، وحدث الجزيرة على ما ذكر الأصمعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام من عدن إلى ريف العراق طولا ، ومن تهامة إلى ما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة ، لأن بحر الحبشة ، وبحر فارس ، والفرات ، أحاطت بها . ونسبت إلى العرب لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها .

ولا يقيمون بموضع واحد لتجارة أكثر من ثلاثة أيام ، لأن عمر رضى الله عنه ، أذن لمن دخل تاجراً إقامة ثلاثة أيام ، فدل على المنع في الزائد . ويوكلون في دين مؤجل من يقضه لهم ، ويجبر من لهم عليه دين حال على وفائه لهم لوجوبه على الفور .

فإن تضرر وفاؤه لنحو مطل أو تغيب ، جازت إقامتهم له إلى استيفائه ، لأن التمدى من غيرهم ، وفي إخراجهم قبله دهاب لما لهم إن لم يكن توكيل . وليس لكافر دخول مسجد من مساجد الحل ، ولو أذن له فيه مسلم ، لأن علياً بصراً بجوسى وهو على المنبر ، فنزل وضربه وأخرجه . وهو قول هـ . ولأن حدث الجنابة والحيض يمنع ، فالشرك أولى .

وعند القاضي أبي يعلى يجوز لكافر دخول المسجد بإذن مسلم إن رجم منه إسلامه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد أهل الطائف . فأنزلهم في مسجد قبل إسلامهم .

وأجيب عنه وعن نظائره بأنه كان بالمسلمين حاجة إليه ، وبأنهم كانوا يخاطبونه صلى الله عليه وسلم . ويحملون إليه الرسائل والأجوبة ، ويسمعون منه الدعوة ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج لكل من قصده من الكفار هـ .

وأما دخول مساجد الحل للذمي إذا استئجر لمارته . قيل : يجوز دخولها لأنه نوع مصلحة .

قال في المبدع : تجوز عمارة كل مسجد وكسوته وإشماله بمال كل كافر فيكون على هذا المارة في الآية دخوله وجلسه فيه . يدل عليه خبر أبي سعيد سرفوعاً ، إذا رأيت الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، فإن الله تعالى قال : (إنما يصمر مساجد الله) الآية . رواه أحمد وغيره .

وفي الفنون واردة على سبب وهي عمارة المسجد الحرام . فظاهره المنع فيه قطع . وذكر ابن الجوزي في تفسيره : أنه يمنع من بنائه وإصلاحه ، ولم يخص مسجداً بل أطلق . وبه قال طائفة من العلماء .

من النظم مما يتعلق بأحكام الذمة

ويلزمهم أحكامنا في ضمانهم
بما اعتقدوا تحريمه دون حله
تخير هذا ثم أجرى ابن حامد
ويلزمهم عنا تميز لبسهم
ويلزم بزنا فويق ثيابهم
وحذف مقادير الرؤس ليلزموا
وطوق حديد أو رصاص ليدخلوا
وميز لتلوين الخفاف نسائم
ولا فوق بقل أو حمار بسرجه
ولا يمنعوا لبس الرفيع مخالفا
ويحرم في المنصور جمع نسائم
ويحرم تصدير الكفور بمجلس
وقل وعليكم إن بسلم بعضهم
وبيسكم كتب الحديث وقصينا
وقولان في تجويز تهنئة وفي
وتدعو أولاد ومال متى تجز
ويمنع إعلاء البنا فوق جاره
وإن ملكوا مستعليا أو بنى فقى
وإن تهوا أو تهدم ولو ظلم لم تعد
ويمنع من إحداث بيت ضلالهم
وما مصر الإسلام لم تبني بيعة
وعن رد مهذوم بمفتوح عنوة
وحظر بلا حاج وأذن دخولها

للال وعرض والدما ليعدد
وعنه أن تزانوا إن نشا لا تحدد
تسارقهم بجراه غير مقيد
وترك لفرق الشعر ربى السود
أوالروس منهم فوقها الحرق أشدد
ولا يكتفوا مثل اكتفاء الموحد
لحامتنا أو جلبلا ليقلد
وأزرو عن أن يركبوا الخيل فاصدد
بل الأكف امنعهم وعرضا ليقعد
ووجهين في لبس الطيالس أسند
ونسوتنا في مستعهم موحد
وفي سبل فاضطر للضيق واضهد
مجيبا لندب لا تجزه لبتدى
حرام وأبطله بنسب تردد
عيادتهم ثم المزا في ملعد
ونكثير نفع السلم بالجزية اقصد
من السلم والوجهين في علوه طلد
إلى جنبهم أدنى ليبقى بأجود
بعلو كذا البيعات في المتجود
وإن شرطوا في فتح صلح ليمهد
به واصطلاحا فيه ذا اشترط أردد
في الأقوى امنعن واهدم مشيد بمهد
وذا الصورا كره لا اضطرار الورد

وعن ضرب ناقوس وإظهار منكر
وإن صلحوا في أرضهم بإزائهم
ومن غير إذن من دخول الحجاز ذد
ثلاثة أيام وقيل بل أربعة
إلى أن يقضى شغله متجرداً
ويعمل إن يستقم إلى حين برئه
ولا تمنع تيمناً وفيداً ونحوها
ومن حرم فامنعهم مطلقاً ولو
ويخرج إن جاء الرسول إمامنا
وعززه أن يدخل علينا بمنعه
ولا يدخلوا في الحل في مسجد سوى

على الأظهر الأقوى بإذن موحد
وملكك امنه وعرسك منهم
خروجاً لبيات وقيد مبعده



س ٧٣ : إذا تجر ذى إلينا فماذا يلزم ؟ وماذا يلزم الإمام نحوم ؟ إذا تعاك
إلينا مستأمنان ، أو استعدي ذى على آخر فالحكم ؟ إذا تعاكوا
إلى حاكنا مع مسلم ؟ وما هي الكتب التي يمنعون من شرائها ؟ بين
ما يعشر وما لا يعشر من أموالهم ومقدار ما يؤخذ منهم ووقته ،
واذكر الدليل والتفليل والخلاف .

ج : إن تجر ذى ، ولو صغيراً ، أو أنثى ، أو تغليباً إلى غير بلده ، ثم عاد
إلى بلده ، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا ، فعليه نصف العشر
سما معه .

روى أبو هيب في كتاب الأموال بإسناده ، عن لاحق بن حديد ، أن هر
بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة ، فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون

عنها في كل عشرين درهما درهما . وكان ذلك بالعراق ، واشتهر وعمل به الخلفاء بعده . ولم ينكر ، فكان إجماعاً . وعلم منه أنه لا يؤخذ منهم شيء مما معهم لغير تجارة نصاً ، ولا مما اتجروا فيه من غير سفر ، ويمتنع وجوب نصف العشر دين كزكاة أن ثبت الدين بينة . ويصدق كافر تاجر أن جارية معه أهله ، أو أنها ابنته ونحوهما لتعذر إقامة البينة ، والأصل عدم ملكه لها فلا تعشر . وقيل لا يصدق ، ويؤخذ مما مع حرى اتجروا إلينا العشر سواء عشروا أموالنا أولاً ، لأخذ عمر له منهم ، واشتهر ولم ينكر ، فكان كالإجماع ولا يؤخذ عشر ، ولا نصفه من أقل من عشرة دنانير مع الذمى والحربى ، لأن العشر مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب فيه كالعشرين في زكاة المسلم . ولا يؤخذ العشر أو نصفه أكثر من مرة كل عام .

· روى أحمد بإسناده ، أن شيخاً نصرانياً جاء إلى عمر فقال : إن عاملك عشرين في السنة مرتين قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الشيخ النصراني ، قال : وأنا الشيخ الحنيف . ثم كتب إلى عامله أن لا يعشره في السنة إلا مرة ، وكأزكاة . ومتى أخذ منهم كتب لهم براءة لتكون حجة معهم ، فلا يعشرون ثانية لكن إن كان معهم أكثر من المال الأول أخذ من الزائد ، لأنه لم يعشر ولا يعشر ثمن خمر ، ولا ثمن خنزير ، لأنهما ليسا بمال .

وما روى عن عمر : ولهم بيعها وخدوا أنتم من الثمن ، حمله أبو عبيد على ما كان يؤخذ منهم جزية وخراجاً ، واستدل له . قال في الإنصاف : وعنه يشران ، جزم به في الروضة والفنية ، وزادوا أنه يؤخذ عشر ثمنه ، وأطلقهما في الكافي والرعاية الكبرى . انتهى . ويجب على الإمام حفظ أهل الذمة . ومنع من يؤذيهم من مسلم وذمى وحربى ، لأنه التزم بالمهد حفظهم .

ولهذا قال علي : إنما بذلوا الجزية ، لكون دماؤهم كدمائنا . وأموالهم

كأموالنا . وعلى الإمام فك أسرام بمد فك أسرا . لأن حرمة السلم أكد
والخوف عليه أشد . لأنه ممرض للفتنة عن دينه . وإن تحاكموا إلينا بعضهم
مع بعض . أو تحاكم إلينا مستأمنان باتفاقهما . أو استعدى ذمى آخر بأن طلب
من القاضى أن يحضره له ، فلنا الحكم والترك لقوله تعالى : (فإن جازوك فاحكم
بينهم أو أعرض عنهم) ولا يحكم إلا بحكم الإسلام . لقوله تعالى (وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط) وإن تحاكموا إلى حاكمنا مع مسلم لزم الحكم بينهم .
لما فيه من إنصاف السلم من غيره . أو رده عن ظلمه . وذلك واجب . ولأن
فى ترك الإجابة إليه تضييعاً للحق ، فتعين فعله ، ويلزمهم حكمنا ، فلا يملكون
رده ، ولا نقضه ، ولا يصح بيع فاسد بتقابضه ، ولو أسدوا ، أو لم يحكم به حاكم
لتمامه قبل الترافع إلينا ، أو الإسلام فأقروا عليه كالحكمهم ، فإن لم يتقابضاه
فسخ حكم به حاكم أولاً لفساده ، وعدم تمامه ، وحكم حاكم به وجوده كدمه
وكذا سائر حكم عقودهم ومكاسبهم ، ويمنعون من شراء مصحف ، وكتب
حديث ، وقته . لأنه يتضمن ابتذال ذلك بأيديهم ، فإن فعلوا لم يصح الشراء ،
ويمنعون من إظهار بيع ما كول فى نهار رمضان .

س ٧٤ : نكلم بوضوح عما يلى : المكس ، تولية النميمين الولايات ، الاستئانة
بأهل الأهواء ، استطباب الذمى .

ج : يحرم تشيير أموال المسلمين والكلف التى ضربها الملوك على الناس بغير
طريق شرعى إجماعاً . قال القاضى : لا يسوغ فيها اجتهد لحديث ابن عمر قال :
إن صاحب المكس لا يسأل عن شيء ، يؤخذ كما هو فياقي فى النار .

وحديث عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
لا يدخل الجنة صاحب مكس . رواه أحمد . وفى حديث الغامدية قال صلى الله

عليه وسلم : فوالذي نفسى بيده . لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لفقر له . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوان القارى أن اركب إلى البيت الذى يقال له : بيت المكس فأهدمه . ثم أحمله إلى البحر فأنسفه فيه نسفاً .

قال أبو عبيد : رأيت بين مصر والرملة . وحديث أنس : ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى ، رواه أبو داود . إلى غير ذلك من الأحاديث .

قال الشيخ تقي الدين : لولى فى نسكاح يعتقد تحريمه أى العشر . منع موليته من التزويج . ممن لا ينفق عليها إلا منه . أى العشر المأخوذ من أموال المسلمين بغير حق ؛ لأنه مكس . ويحرم توليتهم الولات من ديوان المسلمين وغيره ؛ لما فيه من إضرار المسلمين للمداوة الدينية ، وبكره أن يستشاورا ، أو يؤخذ من رأيهم لأنهم غير مأمونين ، وبكره أن يستعين مسلم بذمى ، فى شىء من أمور المسلمين مثل كتابة وعاملة وجباية خراج . وقسمة فى غنيمة وحفظ ذلك فى بيت المال وغيره . ونقله إلا لضرورة . ولا يكون الذمى بواباً . ولا جلافاً . ولا جهيذا ، وهو النقاد الخبير ، ونحو ذلك لخياتهم فلا يؤمنون .

قال ابن القيم رحمه الله : ولما كانت القولية شقيقة الولاية كانت توليتهم نوها من توليتهم . وقد حكم الله تعالى بأن من تولاهم فإنه منهم . ولا يتم الإيمان إلا بالبراءة منهم . والولاية تنافى البراءة ، فلا تجتمع البراءة والولاية إعزاز ، فلا تجتمع هى وإذلال الكفر أبداً . والولاية صلة . فلا تجتمع معاداة الكافر أبداً . وقال رحمه الله : ولو علم ملوك الإسلام بخيانة النصارى لكتباب . ومكاتبهم الفرنج أعداء الإسلام وتمنيهم أن يستأصلوا الإسلام وأهله ، وسعيهم فى ذلك بجهد الإمكان لشناهم ذلك عن تقريبهم وتقليد هم الأعمال . اهـ .

ولا يستعان بأهل الأهواء كالرافضة . فتحرم الاستعانة بهم في شيء من أمور المسلمين لأنهم يدعون إلى بدعتهم . ويكره للمسلم أن يستطب ذمياً لغير ضرورة ، وأن يأخذ منه دواء لم يقف على مفرداته المباحة ، وكذا ما وصفه من الأدوية أو عمله لأنه لا يؤمن أن يخالطه شيء من المسمومات . أو النجاسات قال تعالى : (قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) ويكره أن تطب ذمية مسلمة إلا للضرورة ، والأولى أن لا تقبلها ، أي لا تكون قابلة لها في الولادة مع وجود مسامة

من النظم فيما يتعلق بالدمى

وإن تجز الذمى إلى غير أرضه	نخدمه نصف العشر في الحول تهتد
إذا كان من مال التجار ولو نسى	وقيل اعفها إلا بحجزة قد
فذا نصف عشر خذه من تلبهم	وعن أحد عشر ويقضى بأبعد
وإن يتجر مستأمن في بلادنا	فنخذ منه عشرأ كل عام بأوطد
وبالدين أسقطه ودعوى بشهد	كدعوى نسيب ظن قنا بأبعد
والإسقاط والتخفيف أن يرى جائز	وعشر دنابر النصاب بأوكد
وعنه لحزبى وذا العهد ضعفها	وقيل لدمى وخس المردد
ويلزمنا كف الأذى عن معاهد	وتخليص أسراهم إذا فك من هدى
وعن أحمد أن الحتم فدية	لمن أسروا في عون نادون من يد
ومن ولدوا في الأسر بفدى إذا فدوا	ولا تجزه استرقاقه للتعبد
ولا عشر في الأولى بأمان خرم	وخزيرم واخصص بخمر بمحمد

في الحكم بينهم

ويلزم حكم بينهم مع مسلم
كما قال في المتأمنين وعنه من
ولا تحكن في كل حال بحكمهم
وعدواه إن خبرت جور وحكمه
ولا تنقض بعد التقابض يعمهم
إذا احتكوا أو أسلموا وانقض بلا
وللبائع الأئمان أو وارئه إن
وأبطل في الأقوى حكم حاكمهم إذا
وللسكافر إن كانت على كافر فن
وقيل إذا لم يسلم المستعقها
وإن كان فيها أسلم الرء لم يكن
ولا تسألن عن حكم أطفالهم وإن

وخبره فيما بينهم في المؤكد
توحد ملات وإلا التزم قد
بل احكم بحكم الله في مسلة أحد
بطلبة بعض لا الجميع بأوكد
حراما أحلوه ولا ذا تفسد
تقابضهم في الجانبين وأفسد
يمت عند مبتاغ هذا القول فاشهد
أتوك ومهر المثل للعروس جدد
هدى منها تسقط عن نص أحد
فقيمتها حق له عند مهتد
له غير رأس المال كالتفسد
سئلت انه فالله العالم بنفسد

س ٧٥: تكلم هابلي : إذا تهود نصراني ، أو تنصر يهودي ، إذا انتقلا ،
لو مجوسى إلى غير دين أهل الكتاب ، إذا انتقل غير كتابي إلى
دين أهل الكتاب أو تمجس وثني ، إذا تزندق ذمي ، إذا كذب
نصراني بموسى .

ج : إن تهود نصراني لم يقر ، أو تنصر يهودي لم يقر ، لأنه انتقل إلى دين
باطل قد أقر ببطلانه ، فلم يقر عليه كالمترد ، ولا يقبل منه إلا الإسلام ، أو
الدين الذي كان عليه ، لأنه أقر عليه أولا ، فيقر عليه ثانياً ، فإن أبى ما كان
عليه من الدين أو أبى الإسلام هدد وحبس وضرب حتى يسلم ؛ أو يرجع إلى

وبنه الذى كان عليه ، ولا يقتل لأنه لم يخرج من دين أهل الكتاب ؛ ولأنه مختلف فيه فلا يقتل للشبهة ، وإن انتقل اليهودى أو النصرانى إلى غير دين أهل الكتاب لم يقر . أو انتقل مجوسى إلى غير دين الكتاب لم يقر . لأنه أدنى من دينه . أشبه المسلم إذا ارتد . ولم يقبل منه إلا الإسلام . لأن غير الإسلام أديان باطلة قد أقر بطلانها . فلم يقر عليها كالمرتد ، فإن أبى الإسلام قتل بعد استنابته ثلاثة أيام . وإن انتقل إلى غير كتابى إلى دين أهل الكتاب . أو تمجس وثنى أقر وإن تزندق ذمى بأن لم يتخذ ديناً معيناً لم يقتل لأجل الجزية نصاً . وإن كذب نصرانى بموسى . خرج من دينه لتكذيبه لنبيه عيسى فى قوله (ومصدقاً لما بين يدي من التوراة) ولم يقر على غير الإسلام ، فإن أباه قتل بعد أن يستناب ثلاثاً .



س ٧٦ : ما الذى ينقض به عهد الذى ؟ وإذا انتقض فما الذى يترتب على انتقاضه ؟ وما حكم قتله أو رقه ؟ وهل يقف نقض العهد على حكم الإمام ؟

ج : من نقض العهد بمخالفته شيئاً مما صرحوا عليه مما ينقض العهد على ما باتى تفصيله . حل ماله ودمه لما فى كتاب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم ، وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا ، وقبلنا الأمان عليه . فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحمل لأهل المعاندة والشقاق ، وأمره أمر أن يقرهم على ذلك ، ولا يقف نقض العهد على حكم الإمام بنقضه ، حيث أتى ما ينقضه فإذا امتنع من بذل الجزية أو من التزام أحكام ملة الإسلام . سواء شرط عليهم ذلك أو لا ، ولو لم يحكم عليه بها حاكمنا . لأن الله تعالى أمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية ويلتزموا أحكام الملة الإسلامية لأنها نسخت كل حكم يخالفها ، فلا يجوز بقاء العهد مع الامتناع عن ذلك . أو أبى الصغار أو قاتلناه منفرداً ، أو مع أهل الحرب ، أو لحق بدار الحرب مقيماً بها لصيرورته من جملة

أهل الحرب . أو زنى بمسلمة . أو أصابها باسم نكاح . نصا لما روى عن عمر . أنه رفع إليه رجل أراد استكرام امرأة مسلمة على الزنا . فقال : ما على هذا صالحناكم . فأمر به فصلب في بيت المقدس . أو تعدى بقطع طريق . أو تجسس للكفار ، أو آوى جاسوسهم وهو عين الكفار لما فيه من الضرر . أو ذكر الله تعالى ، أو كتابه ، أو دينه ، أو رسوله بسوء . كقوله لمن سمعه يؤذن كذبت انتقض عهد ويقتل . لما روى أنه قيل لابن عمر : إن راهباً يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا ، وكذا لو تعدى الذي على مسلم بقتل ، أو فتنة عن دينه ، أو تعاون على المسلمين بدلالة مثل مكاتبة المشركين ومراسلتهم بأخبار المسلمين .

ولا ينتقض عهده بقذف المسلم ، وقيل : بلى وحكم ما إذا سحره فأذاه في تصرفه حكم القذف نص عليهما .
وإن أظهر منكراً ورفع صوته بكتابه ونحوه ، لم ينتقض عهده ، لأن العقد لا ينتقضه ، ولا ضرر فيه على المسلمين .

ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده حيث انتقض عهده لوجود النقص منه دونهم ، فاختص حكمه به ، ويخير الإمام في المنتقض عهده كالأسير الحربى على ما تقدم لقول عمر ، ولأنه كافر لا أمان له أشبه الأسير .
وماله فيه ، لأن المال لا حرمة له في نفسه ، إنما هو تابع للمالك حقيقة . وقد انتقض عهد المالك في نفسه ، فكذلك في ماله .

ويحرم قتله ، لأجل نفذه العهد إذا أسلم ، ولو لسهبه النبي صلى الله عليه وسلم لمعوم قوله تعالى : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولعموم حديث الإسلام يجب ما قبله ، وقياساً على الحربى إذا سبه صلى الله عليه وسلم ، ثم تاب بإسلامه قبلت توبته إجماعاً .

ويحرم رقة أيضاً بعد إسلامه لا إن كان رق قبل ويستوفى منه ما يقتضيه القتل

إذا أسلم وقد قتل من قصاص أو دية لأنه حق آدم، ولا ينفط بإسلامه كسائر حقوقه .

وقيل : يقتل سابه صلى الله عليه وسلم بكل حال ، وإن أسلم اختاره ، جمع وصححه الشيخ نقي الدين وقال : إن سبه صلى الله عليه وسلم حربى ثم تاب بإسلامه ، قبلت توبته إجماعاً ، للآية والحديث السابقين ، وقال فى كتابه الصارم للمسئول على شاتم الرسول : والدلالة على انتفاض عهد الذمى لسبه لله ، أو كتابه ، أو دينه ، أو رسوله ، ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى بذلك : الكتاب والسنة وجماع الصحابة والتابعين ، أما الكتاب فيستنبط منه ذلك من مواضع أحدها قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله تعالى : (من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلا يجوز الإمساك عن قتلهم ، إلا إذا كانوا صاغرين حال إعطائهم الجزية ، ومعلوم أن إعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها ، إلى تسليمها وإقباضها ، فإنهم إذا بذلوا الجزية وشرعوا فى الإعطاء وجب الكف عنهم إلى أن يقبضوها فيتم الإعطاء ، فحتى لم يلتزموها أولاً وامتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا ملتزمين للجزية ، لأن حقيقة الإعطاء لم يوجد ، وإذا كان الصغار حالاً لهم فى جميع المدة فمن المعلوم أن من أظهر سب نبينا فى وجوهنا ، وشتم ربنا على رؤوس الملا ، وطعن فى ديننا فى مجامعنا فليس بصاغر ، لأن الصاغر الدليل الحقير وهذا فعل متميز مراغم ، بل هذا غاية ما يكون لنا من الإذلال والإهانة اه . ملخصاً ، وقال : من تولى منهم ديوان المسلمين انتقض عهده وقال : إن جهر بين المسلمين بأن المسيح هو ابن الله تعالى ، عما يقولون علواً كبيراً . عوقب على ذلك ، إما بالقتل ، أو بما هو منه ، لا إن قاله سرراً ، وإن قال : هؤلاء المسلمون الكلاب أولاد الكلاب ، إن أراد طائفة معينة من المسلمين ، عوقب عقوبة تزجره وأمثاله . وإن ظهر منه قصد الموم انتقض عهده ووجب قتله ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً ؟

من النظم فيما يتعاق بنقض العهد

وإن حارب الأذى أو ياب جزية
أو أحكامنا أو قر في دار مرد
فقد نقض العهد لدى فيه أمانه
ولو لم تصرح باشتراط للعهد
وينقض في الأولى أصابته زنا
لمسلمة أو بامر عقوق مفسد
وفعل ينافيه القصاص تعديدا
وقطع طريق ثم تضليل مهتد
بدن ونجس وابتوا عيون ذى الـ
حرب وذكروا الله والرسول بالردى
أو الكتب في الأولى وفي قذف مسلم
وإيذائه بالسحر لا في الوطد
وسيان مع شرط عليهم وقده
وما لم تقل ينقض بموجبه احدد
وعزر ولا تنقض بمجر بكتبتهم
وسائر ممنوع بشرط بأوطد
ويقتل من سب الرسول تحمدا
وخير فيمن فر من دارنا قد
وإن ينقض فيما سوى ذين فاقتلن
على النقض واختر عند على المجرد

وفي المقنع التخيير في كل ناقض
 لعهد كاسرانا بغير تقييد
 أبقى على أولاده ونسائه الـ
 -مهود سوى المولود بعد التمرد
 وأمواله فيشاً كرتدنا اجملن
 وقال أبو بكر لورثة اشهد
 ومن طالع الكفار منا بعورة
 فعزر وقيل اقل لخوف التأيد
 ومن بعد إذا أخذ أعباء للشروع في
 مسائل أحكام التعامل ترشد

انتهى هذا الجزء كتابة وتصحيحاً حسب الطاقة مجتوباً على أحكام الأضاحي
 والعقيقة والجهاد . ويليهِ إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله كتاب البيع ، وصلى
 الله على محمد وآله وصحبه أجمعين . وهذا الكتاب وقف لله تعالى ، ومن استمنى
 عن الانتفاع به ، فليدفعه إلى من ينتفع به من طلبة العلم أو غيرهم .
 طبع على نفقة المؤلف وجماعة من المحسنين .

فهرس الجزء الثالث

من كتاب الأسئلة والأجوبة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	تعريف الهدى والأضحية وحكمها	٣٨	عنه الخ
٥	ما تجزى منه الأضحية	٤٠	خلق رأس الذكر ونحيكه ، وإذا
٦	الأفضل من الأضحية	٤٣	اجتمع أضحية وعقيقة
٨	السن المجزى في الأضحية	٤٣	صفة العمل بالعقيقة
٩	ما لا يجزى في الأضحية	٥١	ما يتعاق بالأسماء والألقاب
١١	صفة الذبيح	٥٤	كتاب الجهاد
١٢	ما يقوله الذابح	٥٤	الكفاية في الجهاد
١٢	ما ينبغي عند الذبيح	٥٥	شروط وجوب الجهاد
١٣	وقت الذبيح	٥٧	المواضع التي يتعين فيها الجهاد ،
١٨	ما يتعين به الهدى والأضحية	٥٨	وأنه يفعل في كل عام مرة
١٩	نماؤها وأخذ شيء منها	٥٨	قتال الكفار يجب ابتداءً ودفاعاً
٢١	إذا نلت الأضحية أو ضحى إنسان	٨١	النفر للجهاد
	بأضحية غيره	٨٣	تشجيع الغازي
٢٢	فقدان الهدى	٨٥	الرباط وما تتعلق به
٢٣	إعمار الهدى وسوقه ، وإذا	٨٦	المهجرة وما يتعلق بها من أسنة
	نذر هديا		لتطوع بالجهاد في حق من
٢٥	الدماء التي يؤكل منها والتي		عليه دين
	لا يؤكل منها	٩١	أوله أبوان
٢٨	صفة العمل بلحمها	٩٤	الدعوة قبل القتال
٣٠	ما يحرم على مريد الأضحية	٩٦	حول أمن البلاد
٣٣	العقيقة وحكمها	٩٧	للمرار وقت القتال وبيان حكم
٣٥	مقدار العقيقة وإذا كبر ولم يبق		وتفاصيل ذلك

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٩	صفة قسم الغنيمة ، مقدار ما يسهم للفارس وللراجل	١٠٣	نبيت الكفار
١٦٣	إذا أسقط بعض الفاتحين حقه من الغنيمة	١٠٤	إتلاف أموال الكفار
١٦٥	الناز من الغنيمة وما يتعلق بذلك من الأسئلة والأجوبة	١٠٩	حكم الأسرى وإتلاف الكتب التي للكفار
١٧٤	الأرض المنزومة	١١١	التخيل بالكفار ، من يكون له الفداء ، بعض أحكام الأسرى
١٧٦	المرجع في مقدار الخراج والجزية	١١٢	من أسلم قبل أسره
١٧٨	الغنى وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة	١١٦	إذا حاصر المسلمون حصنا للكفار
١٧٩	وما يتعلق ببيت المال والمطاء والأخذ من بيت المال من الأسئلة والأجوبة	١٢٠	ما يلزم الإمام والجيش
١٨٣	باب الأمان وما يتعلق به من الأسئلة	١٢٢	الاستمانة بالكفار لا تجوز إلا عند الضرورة
١٨٥	الهدنة وما يتعلق بها من الأسئلة والأجوبة الفخ	١٢٩	القتل والسرايا
١٩٩	عقد الذمة وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة الفخ	١٣٤	ما يلزم الجيش من طاعة الإمام وما يتعلق بذلك
٢٢٣	أحكام أهل الذمة وما يتعلق به من الأسئلة	١٣٧	السلب وما يتعلق به من أسئلة وأجوبة
٢٢٧	إذا أبحر ذى إلينا ، إذا نحاكموا إلينا	١٤١	الكذب في الحرب والحديث
٢٢٩	حكم تولية الذميين الولايات	١٤٦	القتل بلا إذن الإمام ، ما أخذ من دار الحرب وما يتعلق بذلك
٢٣٣	إذا نهود نصراني أو نصر يهودى أو تمجس وثى	١٥٢	الغنيمة وما يتعلق بها من أسئلة
٢٣٤	ما ينتقض به عهد الذم وما الله يترتب على انتقاضه	١٥٣	إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة
		١٥٤	إذا باع كافر مال مسلم أو معاهد متى تملك الغنيمة
			الجيش ، السرية ، تضم غنيمة كل واحد إلى الآخر